الشعب يريد .. هذا ما ينتظره من مجلس النواب 03

الفاشل الحقيقى فى الانتخابات البرلمانية 06

جائزة أدبية تليق بمصر.. حلم لا يتحقق 04

مصر وتركيا وقطر تحاول ترتيب اجتماع بين ويتكوف والإيرانيين فى أنقرة

أبلغت إدارة ترامب إيران عبر قنوات متعددة بأنها منفتحة على عقد اجتماع للتفاوض على اتفاق، وفق ما صرّح به مسؤول أمريكى كبير لموقع "أكسيوس".

وتأتى هذه الجهود الدبلوماسية فى وقت أمر فيه ترامب بحشد عسكرى واسع فى منطقة الخليج، ما يرفع سقف الرهانات بشأن ما إذا كانت المحادثات قادرة على تجنب توجيه ضربة لإيران واندلاع حرب إقليمية أوسع.

وتعمل مصر وتركيا وقطر على ترتيب اجتماع بين مبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف ومسؤولين إيرانيين كبار فى أنقرة فى وقت لاحق من هذا الأسبوع، بحسب مصدرين إقليميين تحدثا إلى "أكسيوس".

وقال مسؤول من إحدى هذه الدول للموقع: "الأمور تتحرك، ونحن نبذل قصارى جهدنا". وتسعى الدول الثلاث، التى تعاونت مع إدارة ترامب فى إبرام اتفاق وقف إطلاق النار فى غزة، إلى دفع مفاوضات أمريكية–إيرانية بهدف منع اندلاع حرب إقليمية.

ويؤكد مسؤولون فى البيت الأبيض أن ترامب لم يتخذ قرارًا نهائيًا بشأن توجيه ضربة لإيران، وأنه لا يزال منفتحًا على حل دبلوماسي. ويقول مسؤولون أمريكيون إن تصريحات الرئيس ترامب الأخيرة بشأن التفاوض ليست مجرد مناورة، لكن الولايات المتحدة لا تعرف ما إذا كان المرشد الأعلى على خامنئى سيمنح دبلوماسييه تفويضًا لإبرام اتفاق يكون مقبولاً لواشنطن.

وتقول المصادر إن قطر ومصر وتركيا تجرى محادثات مع الطرفين وتنسّق جهودها فيما بينها.

وكان وزير الخارجية الإيرانى عباس عراقجى قد قال لشبكة "سى إن إن" يوم الأحد إن "دولا صديقة" تحاول بناء الثقة بين

عباس عراقجى و ويتكوف

الولايات المتحدة وإيران، واصفًا هذه الجهود بأنها "مثمرة". وأضاف: "أرى إمكانية لإجراء محادثات جديدة إذا التزم فريق التفاوض الأمريكى بما قاله الرئيس ترامب: التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف يضمن عدم امتلاك إيران أسلحة نووية".

وزار رئيس الوزراء القطرى الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثانى طهران يوم السبت والتقى على لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى والمقرّب من خامنئي. وبعد الاجتماع بوقت قصير، كتب لاريجانى على منصة "إكس" أن "تشكيل إطار للمفاوضات يمضى قدمًا".

كما أجرى الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى اتصالاً هاتفيًا يوم السبت مع نظيره الإيرانى مسعود بزشكيان، وحثّه على الموافقة على لقاء مع مسؤولين من إدارة ترامب.

وقبل ذلك بيوم، استضاف وزير الخارجية التركى هاكان فيدان نظيره الإيراني، وبحثا المكان المحتمل وجدول أعمال اجتماع محتمل مع مسؤولين من البيت الأبيض.

وقال ترامب للصحفيين على متن طائرة الرئاسة مساء السبت: "آمل أن يتفاوضوا على شيء مقبول... يمكنهم التوصل إلى اتفاق مُرض، بلا أسلحة نووية، وما إلى ذلك. ينبغى عليهم فعل ذلك. لا أعرف إن كانوا سيفعلون، لكنهم يتحدثون معنا، ويتحدثون بجدية".

وفى خطاب ألقاه الأحد فى طهران، تبنى خامنئى موقفًا متشددًا، وادّعى أن الولايات المتحدة تريد "التهام" إيران والسيطرة على نفطها وغازها ومعادنها. وقال المرشد الإيراني: "يجب أن يعرف الأمريكيون أنه إذا بدأوا حربًا، فإنها هذه المرة ستكون حربًا إقليمية"، ولم يأتِ على ذكر المفاوضات مطلقًا.

وزار رئيس أركان الجيش الإسرائيلى الفريق أول إيال زامير واشنطن يومى الجمعة والسبت لإجراء محادثات مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال دان كاين بشأن احتمال توجيه ضربة أمريكية لإيران. ويقول مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون إن الزيارة، التى جرت بعيدًا عن الأضواء، هدفت إلى تبادل الإحاطات حول الخطط الدفاعية والهجومية لدى الجانبين فى حال اندلاع حرب مع إيران.

ترجمة : محمد مجدي

وزير الشؤون النيابية فى معرض الكتاب:
مقاطع الفيديو القصيرة لا تكفى لفهم القضايا السياسية

نظمت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ندوة بعنوان «شارك واعرف حقوقك السياسية» ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب، فى إطار حوار مفتوح مع شباب الجامعات واتحادات طلاب المدارس، لتعزيز الوعى السياسى لدى الشباب، وشرح كيفية تنظيم الدستور والقوانين المصرية لمباشرة الحقوق السياسية، ودور الشباب فى العمل العام، فى ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة ودخول عصر الذكاء الاصطناعي.

أدارت الحوار الإعلامية آدا جاد، عضو التنسيقية، وشارك فيه المستشار محمود فوزي، وزير الشؤون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، الذى فتح باب النقاش المباشر مع الشباب للاستماع إلى رؤاهم وتساؤلاتهم حول القضايا السياسية والمشاركة العامة.

وفى بداية كلمته، أعرب المستشار فوزى عن تقديره للتنسيقية على تنظيم هذه الفعاليات، مؤكدًا أن قوة هذه المبادرات تكمن فى شموليتها لجميع التيارات السياسية، وابتعادها عن أى انحياز، مع التركيز على هوية الدولة المصرية ومؤسساتها. كما شكر وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب على التنظيم المتميز، مضيفًا أن الإقبال الكبير يعكس الوجه الحضارى للشعب المصرى واهتمامه بالثقافة والمعرفة.

وأشار إلى أهمية فهم الدستور ودوره فى تنظيم الدولة، موضحًا أن الدستور يحدد شكل الدولة والسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم. وأكد أن كتابة الدستور تأتى عن طريق الشعب، بينما يضع النواب القوانين، وأن أى مخالفة للقواعد الدستورية تُعد غير قانونية، لأن إرادة النواب لا تتجاوز إرادة الشعب.

وأكد فوزى أن ممارسة الحقوق السياسية لا تقتصر على الانتخابات والترشح فقط، بل تشمل أيضًا الحق فى السؤال والحصول على إجابات واضحة، والانخراط فى اتحادات الطلاب، والمبادرات الشبابية، والعمل التطوعي، مثل المشاركة فى الهلال الأحمر المصري، وهو ما يؤهل الشباب لممارسة حقوقهم السياسية بشكل واعٍ ومسؤول.

وأوضح أن ممارسة الحقوق السياسية ترتبط ارتباطا وثيقًا بحرية التعبير، فهى جوهر الحق فى المشاركة، شريطة الالتزام بأحكام الدستور والقانون، وعدم التحريض على العنف أو ارتكاب الجرائم أو الإساءة للآخرين. وأكد أن الفرق بين الحرية والفوضى يكمن فى عدم الإضرار بالغير، فالحرية مسؤولية، والفوضى تجاهل للآخرين.

وشدد المستشار فوزى على ضرورة أن يكون لدى الشباب معرفة بتاريخ مصر الحديث، خصوصًا أحداث يناير، لفهم مزايا وعيوب التجارب السابقة والاستفادة منها فى المشاركة السياسية المستقبلية. وأوضح أن الوعى السياسى يجب أن يسبق ممارسة الحقوق، فالحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بالمعرفة والفهم الواعى لكيفية ممارسة الحقوق بشكل مسؤول.

وتطرق فوزى إلى حقوق الشباب قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، مشيرًا إلى أن هناك حقوقًا يمكن للشباب ممارستها مبكرًا، مثل المشاركة فى أنشطة اتحادات الطلاب، والمبادرات الشبابية، والتطوع، وكلها مؤهلات تمنح الشباب القدرة على ممارسة الحقوق السياسية بشكل كامل عند بلوغ السن القانوني.

وأضاف أن أسلوب التعامل مع المعلومات الرقمية يتطلب قدرة على التمييز بين الحقيقة والخيال والمعلومات المغلوطة، مع التأكيد على أن مقاطع الفيديو القصيرة والمحتوى المختصر لا تكفى لفهم القضايا السياسية، بل يجب البحث عن المصادر والتحقق منها، حتى يتمكن الشباب من اتخاذ مواقف صحيحة ومسؤولة.

وفى ختام حديثه، دعا المستشار محمود فوزى الشباب إلى أن يكونوا على وعى تام بالأساسيات السياسية، ويجمعوا بين المعرفة القانونية والواجب المجتمعي، واستخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي، بما يعزز دورهم فى بناء الدولة والمجتمع، ويحقق المشاركة السياسية الواعية والمسؤولة.

تقرير - هيباتيا موسى

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 345 السنة الرابعة عشرة-
الأحد 1 فبراير 2026م -
13 شعبان 1447هـ
10 صفحات - الثمن : 5 جنيهات

المشهد
لا سقف للحرية

مقال

زياد فى غيبته حضور 02

ثقافة

لن وجه محفوظ أصابع الإتهام حول النكسة 05

كتاب

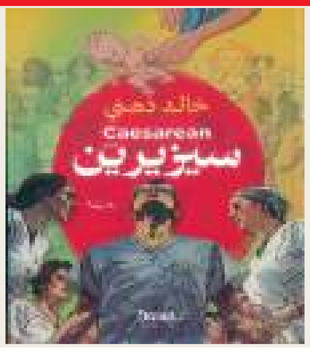

سيزيرين تكشف خبايا الطب المسكوت عنها 09

السيسى يبحث مع رئيس إيران التطورات ويؤكد رفض التصعيد

تلقّى الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتصالاً هاتفيًا من الرئيس مسعود بزشكيان، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وصرّح المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية بأن الاتصال تناول تطوّرات الملف النووى الإيراني، حيث أعرب الرئيس عن بالغ قلق مصر إزاء تصاعد التوتر فى المنطقة، مؤكّدًا ضرورة تجنّب التصعيد ورفض الحلول العسكرية، ومشدّدًا على أن الحلول الدبلوماسية هى السبيل الوحيد والأمثل لتسوية الأزمة، بما يضمن تجنيب منطقة الشرق الأوسط المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

وأوضح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، أن الرئيس أكّد استمرار مصر فى بذل جهودها الحثيثة الرامية إلى عودة الولايات المتحدة وإيران إلى طاولة المفاوضات، وصولاً إلى تسوية سلمية وشاملة للملف النووى الإيراني، بما يعزّز الاستقرار الإقليمى والدولي، وهو الأمر الذى أكّد الرئيس أهميته للرئيس الأمريكى دونالد ترامب خلال لقائهما الثنائى على هامش منتدى دافوس مؤخرًا.

وفى السياق ذاته، أعرب الرئيس عن تطلّع مصر إلى إعلاء الأطراف المعنية لقيمة الحوار، من أجل تجاوز الخلافات والتوصّل إلى تسوية شاملة، مشدّدًا على دعم مصر كافة الجهود المبذولة فى هذا الإطار.

كما أشار المتحدث الرسمى إلى أن الرئيس الإيرانى أعرب، من جانبه، عن شكره وتقديره البالغ للدور الإيجابى الذى تضطلع به مصر فى تجنّب التصعيد والحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة، مؤكّدًا حرص بلاده على تعزيز التشاور والتنسيق السياسى مع مصر بما يخدم دعم الاستقرار الإقليمي.

أميرة الشريف

النيابة تحيل 31 متهمًا إلى محكمة الجنح فى واقعتَى "سيدز" والإسكندرية الدولية للغات

أمرت النيابة العامة بتقديم واحد وثلاثين متهمًا إلى محكمة الجنح المختصة، بشأن واقعتَى تعريض أطفال مدرستى سيدز للغات والإسكندرية الدولية للغات للخطر، كما أمرت بنسخ صورة من الأوراق لإرسالها إلى مكتب حماية الطفل والأشخاص ذوى الإعاقة والمسنين بإدارة التفتيش القضائي، لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال المجنى عليهم.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة فى القضيتين عن أوجه إهمال وقصور وإخلال جسيم بواجبات الإشراف والرقابة على الأطفال المجنى عليهم، بما سهل الاعتداء عليهم؛ إذ تبين ترك الأطفال يتجولون بمفردهم، سواء داخل الفناء أو بمكان انتظار الحافلات، دون تواجد أى من المشرفات المكلفات بالإشراف عليهم، وانصرافهن عن مراقبتهم، فضلاً عن إهمال أفراد الأمن ومشرفى الكاميرات فى متابعة تسجيلات كاميرات المراقبة والأبواب.

كما تقاعست مديرتا المدرستين عن مراقبة ومتابعة تواجد المشرفات صحبة الأطفال، والتحقق من قيام أفراد الأمن ومراقبى الكاميرات بواجباتهم المنوطة بهم، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن الطلاب ومنع أى اعتداء يقع عليهم، بما أتاح للمتهمين الانفراد بالأطفال والاعتداء عليهم.

وقد أقامت النيابة العامة الدليل استنادًا إلى أدلة ثابتة، حيث اطلعت على تسجيلات كاميرات المراقبة بالمدرستين، واستمعت إلى أقوال المختصين بوزارة التربية والتعليم، كما أمرت بتكليف المجلس القومى للأمومة والطفولة بإعداد تقرير بشأن حالة الأطفال المجنى عليهم، وقد تضافرت تلك الأدلة جميعها فى إثبات قيام جريمة تعريض الأطفال للخطر وتهديد سلامة تنشئتهم الواجب توافرها لهم، وتعريضهم للإهمال والعنف والاستغلال، ونسبتها إلى المتهمين الذين انتهت النيابة العامة إلى تقديمهم للمحاكمة الجنائية.

السيد جمال الدين

مصر تحجب لعبة "روبلوكس" رسمياً

أعلن عصام الأمير نائب رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عن اتخاذ المجلس قرارًا بحجب لعبة روبلوكس فى مصر رسمياً، وجار التنسيق مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لتنفيذ القرار.

جاء ذلك خلال كلمته بالجلسة العامة لمجلس الشيوخ الأحد برئاسة المستشار عصام فريد رئيس المجلس، لمناقشة عدد من طلبات المناقشة حول مخاطر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعى على الأطفال.

وكانت الدكتورة ولاء هرماس رضوان، عضو مجلس الشيوخ، قد قدمت اقتراحاً منذ أيام قليلة لتقنين أوضاع منصة الألعاب الإلكترونية "روبلوكس"، بهدف حماية القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال والنشء، والحد من المخاطر النفسية والسلوكية المرتبطة باستخدام المنصة، وتنظيم عمل منصات الألعاب الإلكترونية بشكل عام

وناقشت لجنة التعليم والبحث العلمى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس الشيوخ، بحضور ممثلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المقترح المقدم بشأن تقييد منصة الألعاب الإلكترونية "روبلوكس"، فى إطار الجهود الرامية إلى حماية النشء من المحتوى غير الملائم.

واستعرضت النائبة مقدمة المقترح المذكرة الإيضاحية والملحق البحثي، اللذين قدما تعريفاً بطبيعة المنصة، ورصداً للمخاطر والآثار السلبية المرتبطة بها، أبرزها المحتوى غير المناسب للأطفال، وإتاحة التواصل المباشر مع غرباء، والتأثيرات النفسية والسلوكية على المستخدمين صغار السن

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

عَلى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تأتي العَزائمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارمُ
وَتَعْظُمُ في عَينِ الصّغيرِ صغارُها وَتَصْغُرُ في عَين العَظيمِ العَظائمُ

أبو الطيب المتنبي (915م – 965م)

زياد.. فى غيبته حضور

ليس الغياب نقيض الحضور دائمًا. ثمة أشخاص، حين يبتعدون أو يرحلون، يزداد ثقلهم فى الوعى العام، كأنهم يتحولون من أفراد إلى أسئلة، ومن أسماء إلى دلالات.

زياد الرحبانى واحد من هؤلاء الذين لا يملأون الفراغ بالصمت، بل يتركونه مزدحمًا بالمعنى.

فى غيبته، لا نستعيد أعماله بوصفها أرشيفًا، بل بوصفها مرآةً راهنة. نكتشف أن سخريته لم تشخ، وأن موسيقاه ما زالت قادرة على إحراج اللحظة، وأن أسئلته المؤجلة لم تجد بعدُ إجاباتها. كأن الزمن، بدل أن يتجاوزه، عاد إليه ليطلب تفسيرًا.

يصعب التعامل مع زياد الرحبانى بوصفه مجرد موسيقى أو كاتب مسرحي.

زياد، منذ بداياته، قدّم نفسه كحالة فكرية وفنية متكاملة، تضع المجتمع اللبنانى والعربى ضمنًا – أمام مرآة مكبّرة.

لم يكن زياد امتدادًا طبيعيًا لتجربة الرحابنة بقدر ما كان مساءلة جذرية لها، بل ومواجهة صريحة مع شروطها الجمالية والسياسية.

زياد رحباني

فيروز وزياد

زياد ابن بيت صنع جزءًا كبيرًا من الوجدان العربى الحديث، لكنه أختار مبكرًا ألا يكون وريثًا مطمئنًا. ففى الوقت الذى كانت فيه الأغنية الرحبانية الكلاسيكية تبنى عالمًا متخيّلًا من الصفاء والحنين، كان زياد ينزل بالموسيقى إلى الشارع، إلى اللغة اليومية، إلى القلق الاجتماعى والسياسي. لم يرفض الجمال، لكنه رفض عزله عن الواقع.

فى مسرحه، كما فى موسيقاه، تتقدّم الأسئلة على الإجابات. شخصياته ليست نماذج أخلاقية ولا رموزًا مجردة، بل أفراد عاديون، مأزومون، ساخرون، يعيشون تناقضاتهم بلا أقنعة.

السخرية عند زياد ليست زينة فنية، بل أداة تحليل، وأحيانًا وسيلة دفاع أخيرة أمام عبث الواقع وانسداد الأفق.

جاءت تجربة زياد فى ذروة الحرب الأهلية اللبنانية، لكنها لم تقع فى فخ الخطاب التعبوى أو الرثائي.

اختار موقعًا أكثر تعقيدًا: فضح البنية العميقة للعنف، لا شعاراته. انتقد الطائفية، كما انتقد القوى السياسية التى ادّعت تجاوزها. انحاز إلى الفقراء، لا بوصفهم موضوعًا للشفقة، بل باعتبارهم ضحايا نظام اقتصادى وسياسى يعيد إنتاج الظلم باسم الأيديولوجيا.

موسيقيًا، أحدث زياد قطيعة واعية مع القوالب السائدة. مزج الجاز بالمقامات الشرقية، وفتح باب الارتجال داخل بنية لحنية محكمة، مقدّمًا تجربة لا تهدف إلى الطرب وحده، بل إلى التفكير.

موسيقاه، مثل نصوصه، تطلب من المستمع أن يكون شريكًا، لا متلقيًا سلبيًا.

استمعت إليه مرة يتحدث عن علاقته بفيروز، بأبعادها المركبة بين الأم والمطربة والأيقونة، ظلت العلاقة بينهما – فنيًا – واحدة من أكثر العلاقات إثارة للجدل.

لم يتعامل معها كأيقونة معزولة عن الزمن، بل كصوت قادر على حمل قلق العصر. أعادها من سماء المثال إلى أرض الإنسان، فغنّت للحزن، للخيبة، وللانتظار غير المكتمل.

ربما هذا التحوّل لم يرق لكثيرين، لكنه كان جزءًا من مشروع زياد فى كسر القداسة الزائفة، لا هدم القيمة.

لم يكن زياد الرحبانى فنانًا محايدًا، لكنه فى الوقت نفسه لم يكن أسيرًا للشعار.

انتماؤه اليسارى لم يتحول إلى دعاية، بل ظل إطارًا نقديًا صارمًا، يوجّهه أولًا نحو رفاقه قبل خصومه.

لذلك بدا صوته، مع مرور الوقت، أكثر عزلة، لكنه أيضًا أكثر صدقًا.

لم يكن حضوره طاغيًا فى سنواته الأخيرة، لكنه ظل حاضرًا فى الأسئلة التى لم تجد إجابة، وفى السخرية التى لم تفقد مرارتها، وفى الموسيقى التى واصلت إحراج الزمن بدل مصادقته.

برحيله، فقدنا ضميرًا قلقًا كان يرفض أن يُنوّم.

رحل زياد الرحباني، لكن مشروعه لم يُستكمل، وربما هذا قدره: أن يتركنا أمام عمل غير منته، كبلاد لم تكتمل، وكحلم يرفض أن يتحوّل إلى نشيد رسمي.

رحل من دون مصالحة مع الواقع، ومن دون اعتذار عن قسوته، ومن دون خطاب وداع. وكان ذلك، على طريقته، انسجامًا أخيرًا مع حياته.

ظل طول حياته صاحب صوت مستقل، اختار أن يدفع ثمن الصدق كاملًا: عزلةً، سوء فهم، وتأجيلًا دائمًا للتكريم. فالفن الذى لا يهادن، غالبًا لا يُحتفى به فى زمنه.

زياد لم يكن فنان إجماع، ربما يصبح كذلك بعد موته.

ما يبقى من زياد عصيٌّ على التصنيف والترويض: لغة فكّرت خارج بلاغتها، وموسيقى شكّت فى جمالها، وموقف رفض أن يتحوّل إلى شعار.

يبقى زياد نصًا مفتوحًا، ومقطوعة بغير خاتمة، وسؤالًا يرفض علامة الاستفهام. ربما يكون هذا سرّه: أنه لا يريد أن يُستملَك، بل أن يُفهَم. ولا يريد أن يُخلّد، بل أن يكون حاضرًا... الآن، فى هذا الخراب.

زياد إنسان ضد الطمأنينة، ضد الإجماع، ضد التصفيق السهل. وكل فنان كهذا، يدفع ثمنه وحده، لكننا ندفع ثمن غيابه جميعًا.

بغيابه، يُطرح سؤال لا يخصه وحده، بل يخصنا جميعًا:

هل ما زال فى ثقافتنا متّسع لمن يقول الحقيقة بلا زينة؟

أم أن زياد الرحبانى كان واحدًا من آخر الذين تجرأوا على ذلك... ودفعوا الثمن؟

بقلم: محمد حماد

إبستين وستار الكعبة المشرفة

بمجرد ما تبادر إلى سمعى نبأ وجود اجزاء من ستار الكعبة فى جزيرة إبستين كانت قد أعطتها إياه إحدى المسؤولات النافذات فى الحكومة الإماراتية بحسب تسريبات وثائق فضائح إبستين، إستوقفنى سؤال لماذا ستار الكعبة على وجه التحديد؟ وأرهقنى تفكيرى وتفسيرى ثم فى النهاية هدانى عقلى بحكم التخصص إلى الذهاب بعيدًا، والتأكيد على أن هؤلاء الماسون لا ينامون الليل لأجل القضاء على العرب خاصة، والمسلمين بصفة عامة.

هنا كانت البداية، حين تذكرت ما طفى على السطح منذ انتشار وباء كورونا عالميا وهو أن الماسونية العالمية التى هى ربيب اليسوعية الكاثوليكية تريد القضاء على العالم وتبقى على ما يسمى " المليار الذهبي" حيث تقلص موارد الأرض مع ارتفاع مهول فى نسب سكان العالم، وما يتم تداوله من إعادة تشكيل العالم لصالح نخبة معينة، بيد أننى فى ذلك الوقت تعاملت مع الخبر بشئ من السخرية والإستخفاف.

ظننت هؤلاء أقوامُ بلا عقول لا يمكنهم فعل ذلك ولا بمقدورهم.

إلا أنه وبربط الخبرين بعضهما البعض توصلت لقناعة السعى الغربى الدؤب للمليار الذهبى وصدقهم فى العمل الجاد لأجل القضاء على معظم سكان الأرض والبداية ستكون من الشرق الاوسط والإقليم، لكن كيف يتم ذلك؟!

من خلال إحداث خلل فى الهندسة الوراثية الجينية لبيئة العرب والمسلمين، عن طريق انتهاك الخصوصية البيولوجية للجنس العربى والمسلم.

وحيث أن ال DNA ليس مجرد رقم بل يُعَدُ خريطة الحياة الصحية والمستقبلية وتسريبه يعني:

– معرفة التاريخ المرضى الوراثى والأمراض المحتملة

– الوقوف على نقاط الضعف البيولوجية للاعراق العربية والإسلامية.

– القابلية المستقبلية للأمراض

وهنا تكمن الكارثة، يقوم هؤلاء الماسون بالتلاعب فى الجينات وإعادة هندستها فيُنتِج أطفال مُحسنين وراثيا.

– احداث فجوة طبقية بيولوجية، بمعني: سيكون للأغنياء جينات أفضل والفقراء سيكون بشر درجة ثانية هزالَى الجسد مرضى وضعاف المناعة، ما يؤدى إلى خطر حضارى غير مسبوق، بل لربما إنقراض حضارات بأكملها.

هنا نأتى لإجابة السؤال: ما سر طلب جزء/ أجزاء من كسوة الكعبة؟!

الإجابة: الكعبةِ تستقبل مليار حاجٍ سنويا، وليست رمزًا دينيا فقط، بل أكبر نقطة لتجمع المسلمين فى العالم، وبالتالى هذا التجمع الكثيف يمثل الطيف الجينى للعالم الإسلامي

كيف ذلك؟

معظم الحجاج والمعتمرين يتمسكون بستار الكعبة ويتركوا على ستارها بصماتهم الوراثية، (ملايين البصمات نتيجة تلامس كسوة الكعبة)

وبالتالى حين يصل ابستين هذا الجزء من الكسوة الموجود عليها معظم بصمات شعوب العالم الإسلامي، فالنتيجة هى دراسة تامة ومتأنية للجينوم البشرى لعينة بشرية هائلة ومتنوعة الأعراق، ومن ثم التحكم فيه وفى أمراضه وفى مستقبله بل ومتى يمكن قتله.

إن الخطر اليوم لا يكمن فى العلم ذاته، بل فى تحريره من الأخلاق، والرقابة، والشفافية.

وعندما يصبح الجينوم أداة قوة، لا معرفة، فإن مستقبل الإنسانية لا جماعة بعينها يدخل منطقة رمادية تستحق أعلى درجات الحذر.

بقلم: د. أحمد عبد العزيز بكير

عواصم الطين وجزيرة الشيطان: سقوط "الآلهة" المزيفة

ستار الكعبة المشرفة في حوزة ابستين

لم تعد الحكاية مجرد "فضيحة" أخلاقية لمليارديرِ غريب الأطوار، بل نحن أمام زلزال جيو-سياسى كشفت ارتداداته عن الوجه الحقيقى للقوى التى تحكم العالم. إن الثلاثة ملايين صفحة التى أفرجت عنها السلطات الأمريكية ليست مجرد وثائق قانونية؛ بل هى "سفر الخروج" للنخبة الغربيةَ من دائرة الأخلاق إلى مستنقع العمالة والارتهان.

مختبرات "الكومبرومات": إبستين وصناعة "المسؤول الممسوخ"

لا يمكن لعاقل أن يقرأ ملفات "جيفرى إبستين" بمعزل عن السياق الاستخباراتي. فالحقيقة التى تطل برأسها من بين السطور هى أن إبستين لم يكن سوى "أداة" فى مشروع أضخم تديره أصابع اللوبى الصهيونى وأجهزة استخباراتية محترفة (الموساد)، تخصصت فى فن "الكومبرومات" أو الابتزاز الجنسي.

إن الهدف لم يكن الترفيه، بل كان بناء "مزرعة" من القادة المبتزين. عندما تشاهد أسماء مثل "كيفن وارش" (عقل ترامب الاقتصادى القادم)، أو "هوارد لوتنيك" وزير التجارة الحالي، أو حتى بيل جيتس والأمير أندرو، تدرك أنك أمام منظومة تم تصميمها بعناية. هؤلاء الرجال لا يُعينون فى مناصبهم بسبب كفاءتهم، بل لأن ملفات "خزيهم" تقبع فيٍ أدراج جهات معلومة، مما يجعل قرارهم السياسى مرتهنا للأبد.

لغز "الحصانة الإسرائيلية": لماذا غاب الأسياد عن المحرقة؟

النقطة الأكثر إثارة للريبة، والتى تدعو كل ذى لب للتفكير، هى الغياب الكامل والمريب لأى مسؤول إسرائيلى بارز عن هذه القوائم باستثناء شبهاتٍ ايهود باراك. هل النخبة فى "تل أبيب" هى الأنقى أخلاقيا؟ بالتأكيد لا. ولكن التفسير المنطقى الوحيد هو أن "المهندس لا يقع فى الفخ الذى نصبه لغيره".

لقد كانت جزيرة إبستين "فخاً صهيونياً" بامتياز، صُمم لاستدراج النخب الغربية وتصوير مخازيهم لضمان ولاء "واشنطن" و"لندن" الأعمى لسياسات الكيان. ومن هنا نفهم لماذا يهرول هؤلاء المسؤولون لدعم المجازر والحروب، ليس إيمانا بالقضية، بل خوفا من "أشرطة" خلف الكواليس تنهى تاريخهم فى لحظة.

دونالد ترامب: الوجه العارى لأمريكا

كما أشار الكاتب أدهم شرقاوي، فإن قوة ترامب لا تكمن فى نزاهته، بل فى "وقاحته الصريحة". لقد كسر ترامب القناع الدبلوماسى الذى طالما ارتدته هيلارى كلينتون وأمثالها. هو النسخة التى تعكس حقيقة النظام: التحرش، التهرب الضريبي، والبرغماتية المتوحشة. لقد أراد البعض فوزه ليس حبا فيه، بل ليرى العالم "وجه أمريكا القبيح" دون مساحيق تجميل، وليستيقظ الغافلون من وهم "الجنة الغربية".

السقوط من عرش "التنوير" إلى وحل الرذيلة

يا له من مشهد عبثي؛ بيل جيتس الذى يحاضر فى الإنسانية ويطوف القرى الفقيرة، يسقط فى فخ الرذيلة ويصاب بأمراض مشينة فى غرف إبستين المغلقة. وإيلون ماسك، الذى يريد غزو المريخ بصواريخه، تظهر مراسلاته مع "قواد" دولى لتكشف عن اهتمامات لا تليق حتى برجل شارع.

هذه هى الحضارة التى يريدون منا اتباعها؟ هذه هى المنظومة التى تتهم الإسلام بالتخلف؟ إنهم يصفون الإسلام بالعداء للمرأة وهم الذين حوّلوا القاصرات إلى سلع للمقايضة السياسية. يصفون شريعتنا بالجمود، وهم الذين يعيشون فى سيولة أخلاقية جعلتهم لا يفرقون بين الإنسان والحيوان فى إشباع الغريزة.

الرسالة الخالدة: الإسلام كدرع أخلاقى أخير

فى خضم هذا العفن الدولي، يبرز الإسلام كأرقى وأطهر رسالة عرفها التاريخ. إن الهجوم المسعور على قيمنا، ومحاولة تصوير الإسلام كتهديد للكوكب، هو فى الحقيقة محاولة لتدمير "المرجع الأخلاقى الوحيد" الذى لم يستطيعوا تدنيسه أو السيطرة عليه.

نقاء العقيدة: فى الإسلام، الرقابة نابعة من "التقوى" ومن الخوف من الله وحده، لا من خوف الكاميرات المخفية فى جزر الرذيلة.

عزة النفس: بينما يركع قادة الغربِ أمام الابتزاز، يظل الإنسان المسلم المتمسك بعقيدته حرا، لا يملك أحد عليه سبيلاً لأنه لا يبيع كرامته فى سوق النخاسة.

طهارة الشعوب: إن شعوبنا العربية والإسلامية، مهما بلغت بها الأزمات، تظل هى الأنقى والأرقى فطرة؛ لأنها تملك منظومة "الحياء" التى تحمى المجتمع من السقوط فى هذا الدرك الأسفل من الانحطاط.

إلى أحرار العرب

إن صواريخ إيران أو نضال أهل القطاع ليسوا هم التهديد الحقيقى للكوكب، بل التهديد هو هذا الانحلال الممنهج الذى يقوده "عقلاء" الغرب. إن الإسلام، بنقائه ووضوحه، هو الرسالة التى يجب أن نتمسك بها، ليس كدين فقط، بل كمنهج حياة يحمى الإنسان من أن يتحول إلى مجرد "ملف" فى أدراج المبتزين.

احفظوا هذه الأسماء جيداً، واعلموا أن من يهاجم قيمكم اليوم هو إما "مبتز" يخشى فضيحته، أو "خادم" فى منظومة إبستين العالمية. إن المعركة ليست سياسية فحسب، بل هى معركة بين "النور" الذى يمثله الإسلام بطهارته، وبين "الظلام" الذى تمثله آلة الغرب الصهيوني بكل قذاراتها.

كونوا على ثقة، أن هذه الحضارة التى تُبنى على الابتزازوالرذيلة تحمل بذور فنائها فى داخلها، وأن المستقبل لن يكون إلامن يملك الطهارة، والعقل، والضمير.

بقلم: عز الدين الهوارى

الأمن القومى المصرى فى مواجهة الإرهاب الجنائي!

يحمل مصطلح الإرهاب الجنائى فى طياته أبعادا ودلالات أمنية شديدة الخطورة، فضلا عن رسائل تستوجب توخى الحذر ورفع درجة التأهب القصوى لأعلى مستوياتها .. فالمصطلح يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومى المصرى لأنه يضعف استقرار الدولة ويضر بالاقتصاد ويخلق بيئة خصبة للتطرف والجريمة المنظمة .. والتعامل معه يتطلب مزيجا من الإجراءات الأمنية والقانونية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

والعنف هو سمة الإرهاب الجنائى الأساسية بدءا بالتهديد به من قبل جماعات أو أفراد لتحقيق أهداف غير سياسية بالضرورة، ووصولا إلى السيطرة على الأسواق السوداء، وتهريب المخدرات، والابتزاز والبلطجة .. وتختلف الظاهرة عن الإرهاب السياسى فى أن دوافع النوع الجنائى غالبا مادية أو إجرامية، لكنه يتقاطع معه فى الوسائل من حيث نشر العنف وثقافة التخويف وشيوع الفوضى.

وتكمن خطورة الإرهاب الجنائى فى تهديد الاستقرار الداخلى أولا، فهو يخلق حالة من الخوف والذعر بين المواطنين، ويضعف ثقة الشعب فى مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية .. ثم يتجلى التأثير الاقتصادى المباشر من خلال تعطيل الاستثمار والسياحة فى ظل انعدام الأمن وزيادة تكاليف الدولة فى مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة .. إذ ترتبط شبكات الإرهاب الجنائى غالبا بتهريب الأسلحة والمخدرات وقد تتعاون مع جماعات إرهابية سياسية مما يضاعف المخاطر ويحفز الدولة على اتخاذ المزيد من إجراءات الوقاية والحماية حفاظا على أمنها واستقرارها الداخلي.

ولاتقتصر آثار الإرهاب الجنائى على البعدين الأمنى والاقتصادى فحسب، وإنما تمتد إلى نشر ثقافة العنف بين الشباب استغلالا لمظاهر الفقر والبطالة وعوامل تجنيد عناصر جديدة بهدف إضعاف الروابط الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة .. ومن ثم فالتحديات التى تواجه الدولة المصرية تقتضى ضبط الحدود الواسعة مع دول تشهد اضطرابات وتجعل السيطرة على التهريب صعبة لاسيما وأن تطور ظاهرة الإرهاب الجنائى ارتبط بتعاون العصابات مع جماعات متطرفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل العملات الرقمية فى تمويل الأنشطة غير المشروعة.

والمشهد فى مجمله يتطلب ضرورة تطبيق صارم للقانون الجنائى المصرى على الجرائم التى تهدد الأمن القومي، مع أهمية تعديل قانون العقوبات لتشديدها على الجرائم التى تتدرج تحت بند "الإرهاب الجنائي" .. والقضية تفتح المجال لتعزيز التعاون الأمنى الدولى بين مصر وكل دول العالم من خلال المشاركة فى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتفعيل أطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعالجة جذور المشكلة عبر توفير فرص عمل وتحسين التعليم فضلا عن استخدام تقنيات حديثة لرصد الشبكات الإجرامية والمصادر التمويلية، وذلك ضمانا لتجفيف منابع الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

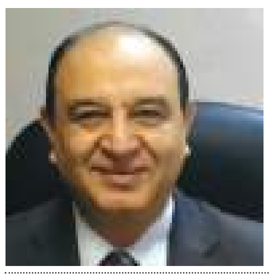

بقلم: د. محمد حسام الدين
* باحث استراتيجي

أين حق المقتولة؟

أين حق روح أُزهقت غدرًا، طعنًا وذبحًا وخنقًا؟

وأين العدالة حين تتحول المحكمة من ساحة إنصاف إلى ساحة رأفة بالقاتل؟

بمناسبة التدوينة الأخيرة لمبادرة بر أمان بشأن الحكم الصادر بحق قاتل زوجته، الذى قتلها بـ٤٤ طعنة وذبحها، ثم خُفف الحكم عليه من السجن المؤبد فى أول درجة إلى خمس سنوات فقط فى الاستئناف، بحجة أن المحكمة – رغم اقتناعها بصحة الحكم الأول قانونًا – قررت تخفيف العقوبة حرصًا على مستقبل المتهم.

لكن، أى مستقبل هذا الذى يُحمى؟

ومستقبل من الذى انتهى تحت السكين؟

ومن ينصف روحًا أُزهقت بلا رحمة؟

وهل تضمن المحكمة روح امرأة جديدة قد تقع تحت يده؟

قد يظن البعض أن هذه القضية استثناء، لكن الحقيقة أنها ليست كذلك، بل لاحظت أنها جزء من نمط متكرر فى قضايا قتل الزوجات، فمنذ أسبوعين فقط، قررت محكمة مستأنف الجيزة قبول استئناف زوج متهم بقتل زوجته فى القضية رقم ١٤٩٦٨ لسنة ٢٠٢٥، بدأت الجريمة حين رأى الزوج مع زوجته مبلغ ١٢٠ جنيهًا، فطلبه منها، وعندما رفضت، اعتدى عليها بالضرب بعصا حتى انكسرت على جسدها، ثم خنقها بخرطوم مياه حتى فارقت الحياة، النيابة وصفت الواقعة بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار، وأثبت تقرير الطب الشرعى وجود كسر بالجمجمة، ونزيف بالمخ، وكدمات بالوجه، وآثار خنق شديدة بالرقبة، ومع ذلك، خُفف الحكم من السجن المؤبد إلى سبع سنوات فقط.

وفى ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥، قررت محكمة مستأنف طنطا تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق زوج قتل زوجته الطفلة فاتن إلى سبع سنوات سجن، فاتن كانت تبلغ من العمر ١٣ عامًا، فى زواج غير قانوني، جريمتها الوحيدة أنها تناولت طبق كشرى دون إذن زوجها، محكمة أول درجة رأت أن الجريمة تستوجب الإحالة إلى مفتى الجمهورية، لكن محكمة الاستئناف رأت أن سبع سنوات كافية.

ما المشكلة فى تزويج طفلة؟

وما المشكلة فى موتها على يد زوجها؟

يبدو أن المشكلة الوحيدة هى أن العقوبة كانت قاسية أكثر من اللازم على القاتل.

ومنذ أربعة أشهر، قررت محكمة مستأنف كفر الزيات تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق المتهم أحمد رضا حنتوش فى جريمة قتل زوجته بسبب خلافات مالية، إلى السجن المشدد سبع سنوات.

وفى قنا، حكمت محكمة أول درجة على متهم قتل زوجته باستخدام طفاية حريق بالسجن سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ، بحجة أن أخلاق المتهم حسنة، وأنها المرة الأولى التى يرتكب فيها جريمة قتل، إضافة إلى أن أطفاله فى حاجة إلى رعايته.

لكن، من كان يرعى المقتولة؟

ومن يحاسب على غيابها؟

وهل تُمحى الجريمة لأن القاتل "أخلاقه جيدة"؟

الرسالة التى تبعث بها هذه الأحكام شديدة الخطورة: حين تكون الضحية زوجة أو امرأة، يصبح الدم أقل قيمة، وحين يكون القاتل زوجًا أو أبًا، تبحث العدالة له عن أعذار، أما إذا دافعت امرأة عن نفسها، فغالبًا ما تُواجه بأقصى العقوبات، ما يحدث ليس عدالة، بل تطبيع مع العنف الأسري، وتحويل جرائم القتل إلى "خلافات زوجية انتهت بشكل مأساوي"، حين يعلم القاتل أن أقصى ما ينتظره خمس أو سبع سنوات، يصبح القتل احتمالًا سهلًا، ويصبح الدم رخيصًا.

العدالة التى ترحم القاتل وتنسى المقتولة، عدالة تشارك فى الجريمة، والصمت عنها... شراكة كاملة.

بقلم: إنجى مطاوع

قالت العرب

يا سَاقِيَيَّ أخَمْرٌ في كُؤوسكُما أمْ في كُؤوسكُما هَمٌّ وَتَسهيدُ؟
أصَخْرَةٌ أنَا، ما لي لا تُحَرّكُني هَذي المُدامُ وَلا هَذي الأغارِيدُ
إذا أرَدْتُ كُمَيْتَ اللّوْنِ صَافِيَةً وَجَدْتُها وَحَبيبُ النّفسِ مَفقُودُ

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

هذا ما ينتظره الناس من مجلس النواب الجديد

بعد أطول ماراثون انتخابى فى تاريخ مصر، والذى استمر ٩٩ يوما، أدى مؤخرا ٥٩٦ نائباً اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان، لتبدأ دورة جديدة من الحياة النيابية فى مصر تمتد لخمس سنوات قادمة، والخارطة السياسية للبرلمان تشمل تمثيل ١٥ حزباً سياسياً، بالإضافة إلى ١٠٥ نواب مستقلين (ما يقرب من ٢٠٪ من المنتخبين)، بالإضافة إلى النواب المعينين، ليكتمل بذلك التشكيل الذى يعول عليه المواطن المصرى بعض آماله لتغيير أوضاعه، بأن يصنع تغييرا فارقا فى حياته اليومية بتشريعات قابلة للتطبيق، وأن كانت هذه أحلام المواطن بالمجلس الذى يمثله، فالخبراء والمختصون لا يبعدون كثيرا عن هذه الطموحات، إنما يقدمون رؤية واضحة وبوصلة يمكن أن يستعين بها النواب فى طروحاتهم تحت القبة، والتحقيق التالى يكشف بعضا من هذه الرؤى المختصة..

ناجى الشهابي:
المواطن يأمل فى استعادة الدور الدستورى الكامل للبرلمان

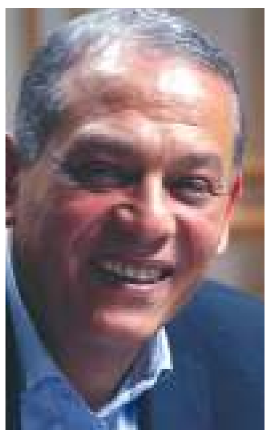

محمد أنور السادات:
البث المباشر للجلسات يعطى مصداقية للأعضاء داخليا وخارجيا

رضا أبو صالح:
استعادة ثقة المواطن أكبر التحديات أمام البرلمان الجديد

مجدى عشماوي:
نحتاج لبيئة تشريعية تجذب البنوك الرقمية العالمية لتعمل فى مصر

أسامة بديع: البرلمان
ليس مجرد غرفة لإقرار مشروعات القوانين المحالة من الحكومة

د. إيمان بيبرس:
تمثيل المرأة فى البرلمان ضرورة تفرضها متطلبات التنمية

أحمد عناني: ننتظر
حزمة من التشريعات تواكب الجمهورية الجديدة ورؤية 2030

قال النائب ناجى الشهابى رئيس حزب الجيل الديمقراطى وعضو مجلس الشيوخ: إن انعقاد الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد فى مصر يأتى فى لحظة دقيقة من عمر الوطن، تتشابك فيها التحديات الاقتصادية مع التهديدات الإقليمية، وتتزايد فيها تطلعات المواطنين إلى برلمان قوى وفاعل يكون صوتهم الحقيقى وحصنهم التشريعى والرقابي.

وأوضح الشهابى أن التحدى الأول أمام هذا المجلس يتمثل فى استعادة الدور الدستورى الكامل للبرلمان، بوصفه سلطة تشريعية ورقابية تعبّر عن نبض الشارع، لا مجرد غرفة لإقرار القوانين. ويأتى على رأس هذه التحديات الوضع الاقتصادى الضاغط، وتداعياته الاجتماعية، وملفات العدالة الاجتماعية، وضبط الأسواق، وحماية الطبقة الوسطى، إلى جانب تحديات الأمن القومى فى محيط إقليمى شديد الاضطراب، ما يفرض على البرلمان مسؤولية تشريعية دقيقة لا تحتمل التسرع أو الانفصال عن الواقع.

وأضاف رئيس حزب الجيل أن التحدى الثانى يكمن فى جودة التشريع، لا كثرته، فالشعب لا ينتظر قوانين جديدة بقدر ما ينتظر قوانين عادلة، متوازنة، قابلة للتطبيق، لا تُحمّل المواطن أعباء إضافية، ولا تُضعف الثقة فى الدولة أو مؤسساتها. كما أن تفعيل الدور الرقابى الحقيقي، ومحاسبة الأداء التنفيذى وفق أدوات دستورية راقية، سيكون معيارًا حاسمًا لنجاح هذا المجلس.

وفيما يتعلق بما هو متوقع من البرلمان لصالح الشعب، أكد الشهابى أن المواطن ينتظر مجلسًا ينحاز له بوضوح، يدافع عن حقه فى السكن الآمن، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية اللائقة، والأجر العادل، ويحمى الملكية الخاصة، ويوازن بين ضرورات الإصلاح الاقتصادى ومتطلبات العدالة الاجتماعية، دون تهوين أو تهويل. كما ينتظر برلمانًا يشرح له الحقائق بشفافية، ويشاركه التحديات، بدل أن يتركه فريسة للشائعات أو القلق.

ووجّه الشهابي، بصفته برلمانيًا مخضرمًا، مجموعة من النصائح لأعضاء المجلس الجديد، فى مقدمتها: أن يتذكر النائب دائمًا أن مقعده أمانة لا وجاهة، وأن دوره الرقابى لا يقل أهمية عن دوره التشريعي، وأن القرب من المواطن والاستماع الحقيقى لمشكلاته هو أساس الشرعية البرلمانية. كما دعا النواب إلى احترام التخصص داخل اللجان، وعدم تحويل البرلمان إلى ساحة شعارات أو صراعات جانبية، والتركيز على القضايا الجوهرية التى تمس حياة الناس وأمن الوطن.

واختتم رئيس حزب الجيل الديمقراطى بالتأكيد على أن البرلمان القوى لا يُقاس بحدة الخطاب ولا بكثرة البيانات، بل بقدرته على صناعة تشريع عادل، وممارسة رقابة واعية، وبناء جسور ثقة بين الدولة والمجتمع، مشددًا على أن نجاح هذا المجلس هو جزء أصيل من معركة الدولة المصرية من أجل الاستقرار والتنمية وحماية الأمن القومي.

وأضاف: "الشعب لا ينتظر برلمانًا صاخبًا… بل برلمانًا صادقًا، يشعر المواطن معه أن صوته حاضر، وحقوقه مصانة، ووطنه فى أيدٍ أمينة."

على الهواء مباشرة

ويؤكد النائب محمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية أن البرلمان الجديد عليه مسؤولية استعادة ثقة الشارع المصرى من خلال أدائه وممارسته لدوره البرلماني، خاصة وأن إنشاءه وتكوينه تم فى ظل ظروف صعبة.

ويرى السادات أن استعادة الثقة والدور الحقيقى للأحزاب لن يتأتى إلا بالمواقف التى يمكن أن نراها جلية منعكسة على حياة المواطن، ويقول: ومن هنا تأتى ضرورة إذاعة الجلسات ونقلها على الهواء مباشرة لمتابعة مجريات الجلسات وكيفية مناقشة الأعضاء وأداء دور كل منهم، بصرف النظر عن التحفظات التى سبقت الدورات السابقة، فالمواطن يريد أن يرى النواب يقومون بدورهم من حيث المساءلة الحكومية، وطرح قضايا الناس.

وأكد أن هذا البرلمان يأتى محملا بأجندة تشريعية مزدحمة، وقوانين متأخرة مثل الأحوال الشخصية، وقانون الإيجار القديم، وعلى رأس هذه الأجندة القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية نفسها، وإنشاء الأحزاب ومباشرة دورها السياسي، هذه المناقشات العلنية ممكن أن تريح الرأى العام، عندما يرى المواطنون مناقشة قضاياهم بشفافية مطلقة.

وأضاف: أرى أن الكل يستعد، ونحن كحزب وآخرون لدينا برامج وأفكار لطرحها للمناقشة، وعلينا أن نعطى فرصة ونتفاءل، وهى فرصة للأعضاء لإثبات استحقاقهم الانتخابى داخليا، والحفاظ على سمعة مصر البرلمانية فى الخارج أيضا.

الإصلاح السياسي

ويرى أسامة بديع الباحث فى العلوم السياسية أنه رغم حالة الريبة الواسعة التى أحاطت بالعملية الانتخابية، والتى دفعت الرئيس إلى استخدام الفيتو فى الاعتراض على بعض الممارسات الانتخابية، فإننا اليوم أمام أمر واقع يتمثل فى برلمان جديد سيستمر لفصل تشريعى كامل مدته خمس سنوات، وهو ما يحمله مسؤولية سياسية وتشريعية جسيمة لا تحتمل التراخى أو الأداء الشكلي.

ويقول: المطلوب من مجلس النواب الجديد أن يمارس دوره الحقيقي، لا الشكلي، فى مجالات التشريع والرقابة، وأن يتحمل مسؤوليته الدستورية فى إقرار السياسات العامة للدولة بما يخدم الصالح العام، لا باعتباره مجرد غرفة لإقرار مشروعات القوانين المحالة من الحكومة.

وانطلاقًا من هذا الدور، يجب أن تتصدر أجندة الإصلاح السياسى أولويات البرلمان، باعتبارها المدخل الرئيسى لتهيئة مناخ سياسى صحى وسليم. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مراجعة جادة وشاملة للتشريعات المنظمة للحياة السياسية، وفى مقدمتها قانون الأحزاب السياسية، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقوانين الانتخابات، وقانون تقسيم الدوائر، وقانون الإدارة المحلية، بما يضمن توسيع المشاركة السياسية وفتح المجال العام وتحقيق قدر حقيقى من التعددية والتنافسية.

وعلى الصعيد الاقتصادى لا يجوز أن يظل البرلمان شاهدًا على تفاقم أزمة الديون دون ممارسة رقابة حقيقية، المطلوب هو تشديد الرقابة على سياسات الاقتراض، ووقف نزيف الديون، وإخضاع القروض لدراسات جدوى اقتصادية واضحة وشفافة قبل الموافقة عليها، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

كما يتحمل البرلمان مسؤولية مباشرة عن استمرار غياب عدد من القوانين المكمّلة للدستور التى كان يفترض إقرارها منذ سنوات، وعلى رأسها قانون مفوضية عدم التمييز، وقانون حرية تداول المعلومات، ويضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح التشريعات المرتبطة بالملف الحقوقي، وفى مقدمتها قانون الإجراءات الجنائية الذى أثار جدلًا واسعًا فى آخر أدوار الانعقاد، وقانون حماية الشهود والمبلّغين، وغيرها من القوانين التى تمس جوهر العدالة القضائية وسيادة القانون، وتسهم فى إنهاء أوضاع الحبس على ذمة قضايا سياسية أو قضايا متعلقة بحرية الرأى والتعبير.

إن الرهان الحقيقى على البرلمان الجديد هو أن تكون له أجندة تشريعية مستقلة تعبّر عن المواطنين واحتياجاتهم الفعلية، لا أن يكتفى بدور الممر التشريعى للحكومة، وأن يلتزم عند إقرار السياسات العامة، خصوصًا فى مجالى التعليم والصحة، بالنسب الدستورية الملزمة التى نص عليها الدستور، كما أن تجاهل بعض الملفات الشائكة، مثل قانون الإيجار القديم، دون حوار مجتمعى جاد وحلول متدرجة، قد تكون له تداعيات اجتماعية خطيرة، وهو ما يستوجب من البرلمان التعامل معه بمسؤولية وشجاعة سياسية.

الرقابة النمطية

وأشار بديع إلى أن أحد أبرز التحديات التى تواجه البرلمان الجديد هو كسر نمط الرقابة الشكلية التى سادت فى الفصول التشريعية السابقة، والانتقال إلى رقابة حقيقية وفعالة تستخدم أدواتها الدستورية كاملة، وعلى رأسها الاستجوابات الجادة والمكتملة الأركان، فالمواطن طوال السنوات الماضية، لم يشعر بوجود محاسبة فعلية، أو بأن هناك مسؤولين يخضعون للمساءلة السياسية، وهو ما خلق أزمة ثقة كبيرة لا يمكن تجاوزها إلا ببرلمان يثبت عمليًا أن لا أحد فوق المساءلة.

ويضاف إلى ذلك أن البرلمان جاء فى ظروف سياسية وانتخابية مضطربة، ومأزومة، وهو ما يجعله فى حاجة حقيقية إلى اكتساب ثقة المواطن من خلال الممارسة الفعلية والاستقلالية فى القرار، وليس عبر الخطاب أو الوعود، فالثقة لا تُمنح، وإنما تُبنى عبر أداء تشريعى ورقابى واضح ومتماسك.

التجربة الأولى

وأوضح بديع أن البرلمان يواجه تحديًا داخليًا يتمثل فى أن عددًا لا بأس به من النواب يخوضون تجربتهم الأولى فى العمل السياسى من الأساس، وليس فقط فى العمل البرلماني، وهو ما يتطلب جهدًا مؤسسيًا من المجلس ذاته لتأهيل النواب، وتنظيم العمل البرلماني، وتفعيل دور اللجان النوعية، بما يضمن عدم تحول حداثة التجربة إلى عائق أمام أداء المجلس.

وفى حال وجود تعديلات دستورية كما يتردد فى بعض الأوساط، فإن ذلك سيضع البرلمان أمام أكبر اختبار لمسؤوليته التاريخية، حيث تقع عليه مهمة إدارة هذا الملف بمنتهى الجدية والشفافية، وضمان فتح حوار مجتمعى حقيقي، والتعامل مع أى تعديلات محتملة باعتبارها شأنًا وطنيًا عامًا لا يخص السلطة وحدها، وبما يحافظ على التوازن بين السلطات ويصون روح الدستور ومكتسباته، وعدم الالتفاف على هذه المكتسبات

وفى المجمل فإن نجاح البرلمان الجديد فى مواجهة هذه التحديات مرهون بقدرته على ترسيخ استقلاليته، وتقديم نموذج برلمانى مختلف، يعيد الاعتبار لدور السلطة التشريعية بوصفها معبّرة عن الإرادة الشعبية، لا مجرد امتداد للسلطة التنفيذية.

منظومة التعليم

ويرى رضا محمد أبو صالح عضو اللجنة الاستشارية بحزب المصريين الأحرار بأمانة الدقهلية أن المنتظر من مجلس النواب الجديد أن يكون مجلسا قريبا من نبض الشارع معبرا عن هموم المواطن الحقيقية، لا أن يكتفى بدور شكلى أو تشريعى منفصل عن الواقع، ويقول: المواطن ينتظر برلمانا يضع الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة فى صدارة أولوياته من خلال تشريعات تضبط الأسواق وتواجه الغلاء وتدعم الإنتاج المحلى وتوسيع فرص العمل فى إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة كما ينتظر دورا فاعلا فى حماية حقوق العمال وربط التعليم بسوق العمل ودعم الأسرة المصرية بتشريعات متوازنة تحفظ تماسكها وتراعى مصلحة الطفل وفى ملفات الصحة والتعليم المطلوب تحرك جاد للإسراع فى استكمال منظومة التأمين الصحى الشامل وضمان جودة الخدمة إلى جانب تبنى رؤية واضحة ومستقرة لمنظومة الثانوية العامة وتطوير المناهج بما يتواكب مع وظائف المستقبل والمهارات الحديثة وبما ينسجم مع مستهدفات التنمية البشرية فى رؤية مصر ٢٠٣٠ باختصار الناس تنتظر مجلسا يشعر بهم ويتحدث بلغتهم ويقيس نجاحه بما يحققه على أرض الواقع من تحسن حقيقى فى جودة الحياة

ثقة المواطن

ويرى أبو صالح أن أكبر التحديات أمام البرلمان الجديد هو استعادة ثقة المواطن فى ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي، فالتحدى الحقيقى لا يكمن فى سن قوانين جديدة بقدر ما يكمن فى الرقابة الجادة على التنفيذ ومحاسبة المقصرين وضمان وصول أثر السياسات العامة إلى الفئات الأكثر احتياجا، كما يواجه المجلس تحديات متشابكة تتعلق بملفات البطالة والشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية غير المتوازنة إلى جانب مواكبة التحول الرقمى وما يفرضه من تشريعات حديثة ويضاف إلى ذلك تحدى ترجمة أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ إلى سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ تضمن استدامة الموارد وتحقيق نمو اقتصادى شامل ومراعاة البعد البيئى وعدم تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية والنجاح فى مواجهة هذه التحديات يتطلب شجاعة فى الطرح ووضوحا فى الأولويات وانحيازا دائما للإنسان البسيط، فالبرلمان القوى ليس من يكثر الكلام بل من يملك الإرادة لتحويل مطالب الناس وخطط الدولة إلى واقع ملموس.

تحسين الأداء

ويرى الخبير المصرفى والاقتصادى مجدى عشماوى أن البرلمان فى فصله الثالث هو المسرع التشريعى لرؤية مصر ٢٠٣٠. وننتظر منه تحويل الاستراتيجيات الكبرى التى وضعتها الدولة إلى قوانين مرنة تجذب الاستثمار. الدور ليس فقط الرقابة بمعنى تصيد الأخطاء، بل الرقابة بمعنى ضمان كفاءة التنفيذ، لنتأكد أن كل جنيه فى الموازنة يخدم الإنتاج ويقلل الاعتماد على الاستيراد.

ويقول إن تحدى التضخم هو معركة عالمية، والبرلمان الجديد يملك سلاحين؛ الأول هو الرقابة الميدانية عبر أدواته لضمان انضباط الأسواق، والثانى هو التشريعات التى تشجع سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية. ونحن نحتاج لقوانين تقلل الهالك من السلع الزراعية مثلاً لخفض تكلفتها على المواطن. البرلمان هنا يعمل كظهير يحمى القوة الشرائية للمواطن بالتكامل مع جهود الحكومة.

الدعم والبنوك الرقمية

وطرح عشماوى ملف التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى كأحد الملفات الشائكة التى تواجه الدورة البرلمانية الجديدة، ويقول: "هذا الملف يتطلب حواراً مجتمعياً تحت قبة البرلمان. فالتوجه للدعم النقدى هو توجه عالمى لضمان وصول الدعم لمستحقيه ومنع الهدر، ودور البرلمان هنا هو وضع المعايير القانونية الصارمة لضمان عدم سقوط أى أسرة مستحقة، وضمان وجود آلية لربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم دورياً. نحن نبحث عن كفاءة الدعم وليس تقليصه."

وأوضح أنه يمكن للبرلمان أن يساعد فى تقليص فجوة الدين العام خاصة بعد أن وضعت الدولة بالفعل سقفاً للدين العام، ودور البرلمان هو تحويل هذا السقف إلى ثقافة مؤسسية. والبرلمان الجديد سيناقش الموازنات من منظور "العائد على الاستثمار". كما أن له دور كبيرا فى دعم المشاريع الخضراء كبدائل تمويلية ذكية وأقل تكلفة، مما يخفف العبء عن الأجيال القادمة."

وفيما يخص القطاع المصرفى والتحول الرقمى أكد عشماوى أن القطاع المصرفى المصرى قوى جداً، والبرلمان الجديد مطالب بتحديث التشريعات لتواكب ال (FinTech) والخدمات المصرفية الرقمية. نحن نحتاج لبيئة تشريعية تجذب البنوك الرقمية العالمية لتعمل فى مصر، وهذا سيزيد من الشمول المالى ويدمج الاقتصاد غير الرسمي، مما يزيد الحصيلة الضريبية للدولة دون فرض ضرائب جديدة."

وخلص إلى أن البرلمان مطالب بإصدار قانون يمنح إعفاءات ضريبية أو "خصومات استثمارية" لكل مصنع أو شركة تستخدم طاقة نظيفة أو تلتزم بإعادة تدوير مخلفاتها، وتطوير قانون "المشاركة مع القطاع الخاص لأن القانون موجود لكنه يحتاج تبسيط لتقليل وتسريع الدورة المستندية، وإصدار تشريعات لتسهيل دخول المستثمر كشريك للدولة فى إدارة مشروعات (الموانئ، والمطارات، ومحطات المياه) شرط أن الدولة تملك الأصل، والقطاع الخاص يدير ويطور، والبرلمان يراقب لضمان مصلحة المواطن، وإصدار تشريع لتنظيم سوق الكربون، وهو نظام يسمح للشركات التى تقلل انبعاثاتها ببيع "شهادات كربون" لشركات أخرى ملوثة مما يخلق مصدر دخل جديد تماماً للشركات المصرية. المصنع الذى يوفر فى التلوث، يقدر يبيع 'شهادة' بآلاف الدولارات لمستثمر أجنبي، مما يجلب عملة صعبة للبلد ويحافظ على البيئة وهو نظام معمول به عالميا.

وكذلك تشريعات تخص الشفافية والإفصاح (البيئي) بحيث يلزم الشركات الكبرى المقيدة فى البورصة بتقديم تقرير سنوى عن أثرها "البيئى والمجتمعى بهدف" رفع تصنيف مصر الائتماني. المستثمر العالمى الآن لا يضع أمواله فى بلد إلا لو كانت شركاتها شفافة تحترم البيئة، وهذا قانون "سمعة مصر الاستثمارية".

أما الدور الرقابى للبرلمان فيرى أنه يتمثل في: الانضباط المالي: بالالتزام بسقف الدين العام.

والحوكمة بالتأكد من شفافية العقود والمناقصات الكبرى، والكفاءة بمراجعة العائد من المشروعات القومية بعد تشغيلها، وأخيرا التعاون بتقديم حلول تشريعية للمشاكل المالية التى تواجه الحكومة.

الجمهورية الجديدة

ويقول أحمد عنانى القيادى بحزب المصريين الأحرار: هذا البرلمان شديد الأهمية نظرا لأن الدولة تريد أن تستكمل القفزة التشريعية والمؤسسية، وأعتقد أن رؤية مصر ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة بشكل أوسع، سواء المدن الذكية أو الرقمنة والتوسع فى استخدام الذكاء الاصطناعى والخدمات السريعة، وحزمة تشريعية تخص حياة المواطن من الناحية الاقتصادية، فلابد لقانون الاستثمار الموحد أن يتوسع بشكل كبير، وأن تكون هناك قوانين تتيح للمستثمر التسهيلات دون ضرر بالقطاع الخاص، فعندنا مشاكل كبيرة هى تشريعية بالأساس، وننتظر من البرلمان الجديد الحد منها أو تعديلها بحسب احتياجات المجتمع المصري، وهنا أقصد الملف الاقتصادى المتشعب، والملف الاجتماعى الذى يحوى كثير من الملفات التى تمس المواطن بشكل مباشر مثل الملفات الصحية؛ فهناك مستشفيات، تأمين صحي، كيف للمريض أن يعالج ويتلقى هذا العلاج على نفقة الدولة، وهذا يحتاج إلى مناقشة موسعة وتعديل قوانين وموازنة عامة تكون أكبر مما هو متاح حاليا، لابد أن تقوم اللجان بدورها، وبرلمان يستجوب الوزراء ويقوم بمحاسبتهم، ويمكن القول أن تفعيل الأدوات الرقابية والتشريعية التى يعول عليها المواطن البسيط فى الشارع المصري، خاصة وأن هذا التشكيل البرلمانى يحمل تنوعا من أحزاب سياسية كثيرة من موالاة ووسط ومعارضة، وبالتالى يمثل كافة التوجهات الايدولوجية والسياسية، فنحن نتحدث عن برلمان به نسبة كبيرة من تمثيل الشباب والمرأة.

التحدى هو اثبات الثقة التى استحقها النائب من المواطن الذى انتخبه، سواء نائب حزبى أو مستقل، وبالتأكيد أن لكل نائب برنامج يعتمد على التوجهات السياسية من رقابة وتشريع، كيف أراقب الحكومة فى أدائها ومحاسبتها، ومشاكل التشريعات الحالية، وهل لو شرعت قانونا سينبثق منه مجموعة من الخدمات تحسن من حياة المواطن، وبالطبع هناك عدة قوانين لم يتم حسمها فى البرلمان السابق، مثل قانون المالك والمستأجر، لأن الناس تراقب الأحزاب والنائب المستقل بعد وثقت فيهم وأعطتهم صوتها، فهل سيحقق كل منهم تطلعات الناخب المصرى أو أنه سيزيحه عن الانتخابات التالية، فإثبات الاستحقاق الانتخابى هو أكبر التحديات التى تواجه الأحزاب والمستقلين على حد سواء، وما تحقق من الوعود الانتخابية من رقابة وشفافية، فلا بد أن تكون هناك أولوية لعدد من الملفات مثل التعليم، والمحليات المتخمة بالمشاكل، فى ظل هذا التطور الذى يشرف عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي، فالمواطن والدولة معا ينتظرون تشريعات تواكب الجمهورية الجديدة وتطلعات الدولة وعصر المعرفة، وأن تمثل هذه القوانين بيئة آمنة للمواطن المصري، وأن تتحول القوانين والتشريعات إلى خدمات، مثل قانون التأمين الصحى الشامل، وأيضا لجان نوعية كثيرة مثل لجنة حقوق الإنسان، لابد أن توفر آلياتها فيما يمس حقوق المواطن، ولجنة العلاقات الخارجية التى تقيم علاقة مع الحكومات الخارجية التى تربطها علاقات سياسية واقتصادية، وبالتالى تحتاج إلى تفعيل ما يطلق عليه الدبلوماسية البرلمانية حتى تكون هناك علاقة بأحزاب العالم الحاكمة لحكوماتها، ولا تكون العلاقة فقط عن طريق القناة الرسمية الممثلة فى وزارة الخارجية، إنما علاقة دبلوماسية برلمانية والقنوات التشريعية.

تمكين المرأة

من جهتها أشادت الدكتورة إيمان بيبرس رئيس مجلس إدارة ومؤسسة جمعية نهوض وتنمية المرأة باختيار السيدات النائبات فى مجلس النواب المصري، باعتباره خطوة سياسية مهمة ومعبرة تعكس تطورًا واضحًا فى مسار تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها فى مواقع صنع القرار.

وقالت: إن تمثيل المرأة فى البرلمان لم يعد حضورًا شكليًا أو تمثيلًا رمزيًا، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات التنمية، وعدالة التمثيل، وبناء سياسات عامة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع ووجود المرأة تحت قبة البرلمان اليوم هو نتاج كفاءة وخبرة واستحقاق حقيقي.

وأوضحت بيبرس أن البيانات الرسمية تشير إلى تقدم ملموس فى تمثيل المرأة فى الحياة النيابية المصرية خلال السنوات الماضية، ففى البرلمانات السابقة قبل عام ٢٠١٢ كانت نسبة تمثيل المرأة أقل من ٢٪ من الإجمالي، مما يعكس محدودية مشاركتها السياسية فى تلك الفترات. ومع انتخابات ٢٠١٠ ارتفعت النسبة إلى نحو ١٢,٧٪، ثم انخفضت فى ٢٠١٢ إلى حوالى ٢٪ مجددًا، وفى برلمان ٢٠١٥، ومع تطبيق نظام (الكوتا)، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى حوالى ١٥٪ من مقاعد مجلس النواب، وهو أعلى مستوى حتى ذلك الوقت، وشهدت انتخابات ٢٠٢٠ قفزة نوعية، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فى مجلس النواب نحو ٢٧٪ من إجمالى المقاعد – أعلى نسبة فى تاريخ المشاركة النسائية فى الحياة النيابية المصرية.

ومع انتهاء انتخابات عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وإعلان التعيينات الأخيرة من رئيس الجمهورية فى مجلس النواب ٢٠٢٦، تم تعيين ٢٨ عضوًا رئاسيًا فى البرلمان، من بينهم ١٤ سيدة، أى أن ٥٠٪ من المعينات كانوا من النساء، وبهذا تصل نسبه تمثيل المرأة ٢٧٪ وهو مؤشر جديد يُسهم فى رفع التمثيل البرلمانى للمرأة ضمن آليات التعيين الرسمية.

وتؤكد بيبرس أن النائبات اللاتى تم اختيارهن يتمتعن بسجل مهنى وخبرات راسخة وحضور مؤثر فى مجالات تخصصهن، بما يجعل وجودهن قيمة مضافة حقيقية للعمل التشريعى والرقابي، ويسهم فى طرح قضايا المجتمع بعمق ومسؤولية، خاصة القضايا المرتبطة بالحقوق الاجتماعية، والعدالة، والأسرة، والتنمية.

كما ترى أن تعزيز تمثيل المرأة فى البرلمان يسهم فى بناء برلمان أكثر تنوعًا وتوازنًا، ويعكس بصورة أفضل واقع المجتمع المصرى وتعدد فئاته، ويعزز من جودة التشريعات والسياسات العامة، ويقوى دور البرلمان فى الرقابة والمساءلة.

وفى هذا الإطار، نتطلع إلى أن تقوم النائبات بدور قوى ومسؤول فى الدفاع عن الحقوق، والمشاركة الفاعلة فى صياغة التشريعات، والمساهمة الجادة فى صناعة القرار بما يخدم مصلحة مصر والمواطنين.

وتؤكد أن تمكين المرأة سياسيًا سيظل أحد محاور اهتماماتها واهتمامات الجمعية، وأنها ستواصل دعم كل الجهود والسياسات التى تعزز مشاركة المرأة فى الحياة العامة، باعتبارها شريكًا أصيلًا فى بناء دولة عادلة وقادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

تحقيق - آمال رتيب:

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

أكُلّما اغتالَ عَبدُ السّوْءِ سَيّدَهُ أوْ خانَهُ فلَهُ في مصرَ تَمْهيدُ
صارَ الخَصيّ إمامَ الآبقينَ بِهَا فالحُرّ مُسْتَعْبَدٌ وَالعَبْدُ مَعْبُودُ
نَامَتْ نَوَاطِيرُ مِصرٍ عَنْ ثَعَالِبِها فَقَدْ بَشِمْنَ وَما تَفنى العَنَاقيدُ

لماذا فشلت مصر فى صناعة جائزة أدبية عربية كبرى رغم ثقلها الثقافى؟

الدولة التى صنعت الوعى الأدبى العربى الحديث، وخرجت من عباءتها أسماء كبرى فى الرواية والشعر والفكر، تبدو اليوم حاضرة بإنتاجها وغائبة بتأثير جوائزها، فى وقت باتت فيه الجوائز الأدبية أحد أهم أدوات القوة الناعمة وصناعة النفوذ الثقافي.

على مدار السنوات الأخيرة، نجحت دول عربية عدة فى تأسيس جوائز ذات ثقل مادى ورمزي، قادرة على صناعة نجومية الكاتب، وتسويق العمل الأدبى عربيًا وعالميًا، بينما ظلّت الجوائز المصرية، على كثرتها، محصورة فى نطاق محلى محدود الأثر، لا يتجاوز لحظة الإعلان أو الاحتفال الرسمي. هذا التناقض بين التاريخ الثقافى المصرى العريق والواقع الراهن للجوائز يفتح باب التساؤل حول أسباب هذا الغياب: هل يتعلق الأمر بضعف التمويل؟ أم بغياب الرؤية الثقافية؟ أم بمناخ عام لا يسمح للجائزة بأن تتحول إلى مشروع مؤسسي؟

فى هذا التحقيق، تحاول «المشهد» الاقتراب من الإجابة عبر شهادات نقدية وإبداعية لعدد من أبرز الكُتّاب والمفكرين المصريين، ممن حصدوا جوائز محلية وعربية، ويمتلكون خبرة مباشرة مع آليات الجوائز وتأثيرها. شهادات تكشف وجوه الأزمة المتعددة، من غياب الترجمة والزخم الإعلامي، إلى إشكاليات حرية التعبير، واختلال البنية الثقافية الأوسع، فى محاولة لفهم لماذا لم تنجح مصر، حتى الآن، فى تأسيس جائزة أدبية عربية كبرى تليق بتاريخها الثقافي.. وتستعيد بها بعضًا من نفوذها الغائب.

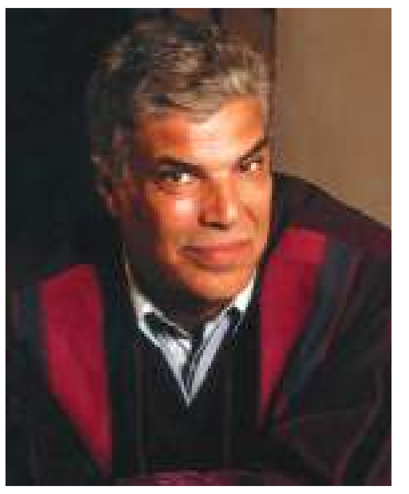

إبراهيم عبدالمجيد:

غياب الترجمة يحول الجوائز المصرية إلى حدث محلى بلا امتداد عالمي

عمار على حسن:

المال قد يصنع ضجيجًا إعلاميًا لكنه لا يصنع وعيًا ثقافيًا مستدامًا

على عطا:

لا يمكن الحديث عن جائزة أدبية مؤثرة فى ظل مناخ لا يحترم حرية التعبير

عبدالرحمن الشرقاوي:

غياب الدعاية الاحترافية أحد أسباب تراجع حضور الجوائز المصرية

التأثير المعنوي

كانت البداية مع الروائى الكبير إبراهيم عبدالمجيد الذى يرى أن تراجع قيمة الجنيه المصرى أسهم بشكل واضح فى تقليص التأثير المعنوى والمادى للجوائز المحلية. فجائزة النيل، وهى أرفع الجوائز المصرية، تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ ألف جنيه مصري، أى ما يعادل قرابة ١٠ آلاف دولار، فى حين تصل قيمة الجوائز العربية الكبرى إلى أكثر من ٥٠ ألف دولار، وهو ما يتجاوز مليونى جنيه مصري.

ويضيف لا يرتبط الأمر فقط بسعر الصرف، بل أيضًا بحالة الغلاء العامة التى تضرب كل مناحى الحياة الثقافية فى مصر، ما جعل الجوائز العربية أكثر جذبًا واهتمامًا لدى الكُتّاب.

يؤكد عبدالمجيد أن المشكلة الحقيقية ليست فى القيمة المادية وحدها، وإنما فى غياب بند الترجمة عن الجوائز المصرية. فالجوائز العربية الكبرى لا تكتفى بالمكافأة المالية، وتتكفل بترجمة الأعمال الفائزة أو دفع أجر المترجم، ما يمنح الكاتب فرصة للانتشار العالمي.

ويشير إلى أن الاستثناء الوحيد فى مصر هو جائزة نجيب محفوظ للرواية، التى تتولى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ترجمة العمل الفائز بها إلى اللغة الإنجليزية. أما جوائز الدولة المصرية، فلا تقوم بترجمة أى عمل فائز، ما يحرم الأدب المصرى من الوصول إلى قارئ أجنبى أوسع.

يلفت عبدالمجيد إلى أن ضعف ميزانية وزارة الثقافة يُعد سببًا رئيسيًا لهذا القصور، لكنه يرى أن الحلول متاحة وقانونية. من بين هذه الحلول فتح باب التبرع لرجال الأعمال لدعم الترجمة، بحيث يكونون كفلاء لمشروعات نقل الأدب المصرى إلى اللغات العالمية.

ويتساءل: «تخيل لو حصلت وزارة الثقافة على مائة مليون جنيه سنويًا من التبرعات، أى ما يعادل نحو مليونى دولار، كم رواية وكتابًا يمكن ترجمته بالتعاون مع دور نشر عالمية، مع ضمان حقوق المترجمين؟»

يشير عبدالمجيد إلى أن دولًا عربية مثل السعودية وعُمان والإمارات تدعم ترجمة أعمال كتابها بشكل مؤسسي، بينما يظل الكاتب المصرى محرومًا من هذه الفرصة، إلا إذا فاز بإحدى الجوائز العربية الكبرى. وحتى فى هذه الحالة، لا يتجاوز عدد المصريين الفائزين كاتبًا أو اثنين سنويًا.

يختتم عبدالمجيد حديثه للمشهد بالتأكيد على أن مصر تزخر بعدد كبير من الكُتّاب البارعين الذين يستحقون أن تكون أعمالهم نافذة يطل منها العالم على الثقافة المصرية. مطالبًا وزارة الثقافة بأن تعمل جديًا على دعم الترجمة، سواء للفائزين بجوائزها أو لغير الفائزين، حتى لا يظل الأمل معلقًا فقط بجائزة عربية قد تأتي... أو لا تأتي.

جدل متواصل

فى خضم الجدل المتواصل حول قيمة الجوائز الأدبية العربية، يطرح المفكر والروائى عمار على حسن رؤية مختلفة، تضع التأثير الثقافى الحقيقى فى مواجهة السخاء المالى الذى بات معيارًا أساسيًا عند تقييم مكانة أى جائزة أدبية.

يرى عمار على حسن أن الدور الثقافى المؤثر لا يقتصر على تقديم جوائز كبيرة من الناحية المادية، إنما يتأسس بالأساس على ترسيخ المسار الثقافى على المستوى القاعدي، أى دعم القراءة والتأليف والترجمة والانتشار الواسع للأعمال الجيدة.

ويضرب مثالًا بسلسلة «عالم المعرفة» الصادرة فى الكويت، مؤكدًا أنها أثّرت فى الوعى العربى لعقود طويلة أكثر بكثير من أى جائزة أدبية، ويشير إلى أن مصر لعبت الدور نفسه تاريخيًا، عبر التأليف والنشر والترجمة، إضافة إلى السينما والمسرح والصحافة الثقافية، وهو دور ما زال قائمًا حتى اليوم.

ويشدد عمار على حسن على أن تراجع قيمة الجوائز المصرية ماليًا لا يعنى تراجع التأثير الثقافى لمصر، قائلًا إن السخاء المالى لا يساوى بالضرورة تأثيرًا ثقافيًا.

ويلفت إلى أن هناك جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة جونكور الفرنسية، التى لا تتجاوز قيمتها المادية يورو واحد، لكنها تمنح العمل الفائز انتشارًا هائلًا، حيث تُطبع منه ملايين النسخ، وهو ما يمثل التأثير الحقيقى لأى جائزة.

ويضيف أن بعض الدول قد تستخدم الجوائز السخية أداة دعائية أو جزءًا من سياسات العلاقات العامة لتحسين صورتها، وهو أمر يحدث بالفعل، لكنه لا ينتج بالضرورة فعلًا ثقافيًا عميقًا أو مستدامًا.

يطرح حسن تصورًا مختلفًا لما يمكن أن تفعله مصر، مستندًا إلى قيمتها الثقافية والتاريخية. فبدلًا من السعى إلى جوائز ضخمة ماليًا، يمكن تدشين جائزة بقيمة مادية متوسطة، على أن تضمن طباعة العمل الفائز بآلاف النسخ، وتوزيعه على المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية.

ويرى أن مثل هذه الجائزة ستتفوق على كثير من الجوائز العربية الحالية، لأنها تمنح الكاتب الذيوع والشهرة والتأثير الحقيقي، متوقعًا أن يتسابق الكُتّاب العرب لنيلها.

ولا يقتصر طرحه على الجوائز فقط، بل يدعو أيضًا إلى إطلاق سلاسل شهرية متميزة فى مصر، تُطبع بجودة عالية، وتُختار كتبها بعناية، مع فتح الباب أمام الكُتّاب العرب، بما يعيد لمصر دورها المركزى فى دعم الثقافة العربية.

وحول التحديات المالية، يؤكد عمار على حسن أن مصر تضم شخصيات قادرة على دعم أى مشروع ثقافى حقيقى إذا طرح بجدية، كما يمكن توسيع دائرة الدعم عربيًا.

يختتم عمار على حسن حديثه بالتأكيد على أن الفرصة ما زالت قائمة لإعادة بناء مشروع ثقافى مصرى مؤثر، شرط واحد فقط: أن نبدأ الآن.

حرية التعبير

يطرح الكاتب على عطا مقاربة مختلفة لمسألة الجوائز الأدبية فى مصر، معتبرًا أن أى حديث عن التأثير الثقافى الحقيقى يجب أن يبدأ من احترام حرية التعبير، باعتبارها الشرط الأول والأساسى لمنح أى جائزة أدبية وزنًا وقيمة.

يرى عطا أن مصر، بما تمتلكه من ثقل حضارى وتاريخ ثقافى عميق، قادرة على إطلاق جائزة أدبية ذات تأثير كبير، حتى لو لم تكن قيمتها المادية مرتفعة. فالقيمة الرمزية، فى رأيه، ستكون فى هذه الحالة أهم بكثير من القيمة المالية، لكنها تظل مشروطة بعنصر لا غنى عنه، هو المصداقية.

ويؤكد أن هذه المصداقية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استندت الجائزة إلى واقع ثقافى يحترم حرية التعبير، ويكفل للكاتب حقه فى الكتابة دون قيود أو مخاوف، لأن أى جائزة تُمنح فى مناخ يفتقر إلى هذا الاحترام تفقد جزءًا كبيرًا من معناها وتأثيرها.

ولا يتوقف طرح على عطا عند حرية التعبير، بل يمتد إلى ما يصفه بالمناخ غير العادل الذى يحيط بالكاتب من الناحية المادية. قائلًا إن المشهد الثقافى المصرى يحتاج إلى بيئة تضمن للكاتب أبسط حقوقه الاقتصادية، سواء عبر دور فاعل للنقابات، أو من خلال إعادة النظر فى عقود النشر.

ويشير عطا إلى أن كثيرًا من عقود النشر لا تزال مجحفة بحق الكاتب، ليس فقط فى نسب التوزيع والمبيعات، بل حتى فيما يتعلق بالجوائز الأدبية، تشارك بعض دور النشر الكاتب فى القيمة المادية للجائزة التى يحصل عليها، رغم أنها تُمنح أساسًا لجهده الإبداعى الفردي.

ويلفت إلى مفارقة لافتة فى سوق النشر، تتمثل فى أن عددًا من دور النشر يطلب من الكاتب أصلًا مقابلًا ماديًا لنشر عمله، ثم يتنصل بعد ذلك من دفع نسبته من المبيعات، رغم تواضع هذه النسب فى الأساس. وفى بعض الحالات، لا تتضمن العقود أى نص واضح ينظم حقوق الكاتب المالية من المبيعات، ما يفتح الباب لمزيد من التجاوزات.

من وجهة نظر عطا، فإن الحديث عن جوائز أدبية مؤثرة فى مصر لا يمكن فصله عن إصلاح المناخ الثقافى ككل، بدءًا من ضمان حرية التعبير، مرورًا بحماية الحقوق المادية للكاتب، وصولًا إلى بناء علاقة أكثر عدالة وشفافية بين المبدع والناشر.

فالجائزة، فى النهاية، ليست مجرد مبلغ مالى أو احتفال سنوي، بل هى صورة لمنظومة ثقافية متكاملة، إن صلحت صلح أثرها، وإن اختلت فقدت معناها مهما بلغ حجمها.

الزخم الإعلامي

يرى د. عبدالرحمن الشرقاوي، الباحث فى الأدب المقارن والترجمة، أن واحدة من أبرز أزمات الجوائز الأدبية فى مصر تتمثل فى غياب جائزة كبرى من حيث الاسم والقيمة والتوجه العربي، مشيرًا إلى أن معظم الجوائز المصرية الحالية تظل محصورة فى الإطار المحلي، بإمكانات تمويل محدودة، وضعف واضح فى الدعاية والتقديم وجذب الجمهور.

ويؤكد الشرقاوى أن المقارنة بين الجوائز المصرية ونظيراتها العربية لا يمكن فصلها عن حجم التمويل والزخم الإعلامي، موضحًا أن الجوائز الكبرى فى العالم العربى تعتمد على تمويل ضخم للغاية، لا يقتصر على قيمة الجائزة نفسها، يمتد إلى حملات الدعاية والترويج، التى يُنفق عليها أحيانًا أكثر مما يُنفق على الجائزة ذاتها.

ويضرب الباحث مثالًا بجائزة الشيخ حمد للترجمة، مشيرًا إلى أنه التقى فى جامعة أوساكا باليابان بمندوب رسمى عن الجائزة، حضر خصيصًا للتعريف بها وبشروطها وأهدافها. ويعتبر أن هذا النوع من الحضور الدولى المنظم هو ما يضمن للجوائز العربية الانتشار والرسوخ، ويجعلها معروفة فى الأوساط الأكاديمية والثقافية العالمية، وهو ما تفتقده الجوائز المصرية إلى حد كبير.

وحول الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)، يرى الشرقاوى أنها لم تُنشأ فى فراغ، بل جاءت امتدادًا لنموذج عالمى قائم بالفعل، وهو "البوكر" البريطانية، معتبرًا أنها نوع من الاستنساخ الثقافى لنموذج ناجح، ما منحها منذ البداية قوة رمزية وزخمًا دوليًا، ساعدا على ترسيخ حضورها فى المشهد الأدبى العربي.

ويربط الشرقاوى تراجع الدور المصرى فى ملف الجوائز الأدبية بتراجع عام أصاب المشهد الثقافي، لكنه يشير فى الوقت نفسه إلى تجارب سابقة تؤكد أن القيمة المادية ليست العامل الحاسم دائمًا. ويستشهد بجائزة الرواية العربية التى كانت تُمنح فى القاهرة، وأثارت جدلًا واسعًا فى إحدى دوراتها بعد رفض الروائى صنع الله إبراهيم لها، ثم قبول الروائى الطيب صالح لها فى العام التالي.

ويؤكد أن تلك الجائزة، رغم أنها لم تكن الأعلى ماديًا، نجحت فى أن تكون جائزة موجهة للعرب، وقادرة على جذب جمهور عربى مثقف، وجمعه حول القاهرة، بما منحها تأثيرًا ثقافيًا حقيقيًا.

ويخلص الشرقاوى إلى أن استعادة الدور المصرى فى مجال الجوائز الأدبية لا تتطلب فقط زيادة القيمة المالية، بل تحتاج إلى اسم كبير، وتوجه عربى واضح، وتمويل مستدام، ودعاية احترافية عابرة للحدود، تعيد لمصر قدرتها على جمع المثقفين العرب حولها، كما فعلت فى مراحل سابقة من تاريخها الثقافي.

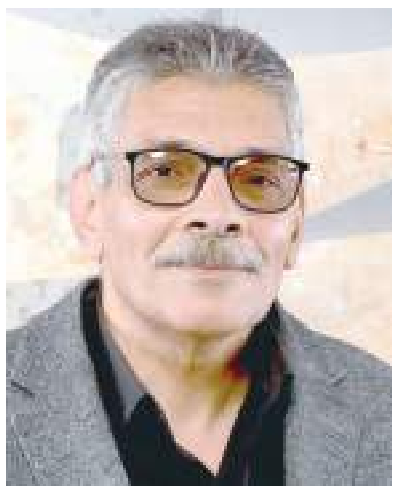

أمل سالم:

أزمة الجوائز ليست منفصلة عن أزمة الثقافة المصرية ككل

سعيد شحاتة:

الاعتراف الصادر من مؤسسة مصرية ما زال حلمًا لكثير من المثقفين العرب

على قطب:

القول إن مصر خرجت من خريطة الجوائز الكبرى طرح غير دقيق

مقاربة غير تقليدية

يدعو الشاعر والناقد أمل سالم إلى مقاربة غير تقليدية عند مناقشة أزمة الجوائز الأدبية فى مصر، متسائلًا عما إذا كان من الممكن فصل التحولات العميقة التى أصابت الثقافة المصرية عن غياب جائزة مصرية مؤسِّسة ذات رؤية واضحة وتأثير ممتد. ومن وجهة نظره، فإن الفصل بين الأمرين غير ممكن، لأن ما تشهده الجوائز ليس سوى صورة لأزمة أوسع فى البنية الثقافية نفسها.

يكشف سالم أن الثقافة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين كانت ثقافة إنتاج حقيقى على مستويات متعددة، بدءًا من التأليف، الذى شهد آنذاك ظهور عدد كبير من الكتب والأطروحات المؤسسة، مرورًا بازدهار الكتابة الأدبية بكل أشكالها، سواء فى الإبداع أو النقد أو الدراسة، إلى جانب الفكر فى تمحوراته المختلفة، واتساع الاهتمام بمختلف المعارف الإنسانية من سياسة واقتصاد وتاريخ وغيرها.

ويؤكد سالم أن الترجمة شكّلت أحد أعمدة هذه المرحلة، حيث خرّجت مصر أعدادًا كبيرة من المترجمين الموثوقين الذين نقلوا منجز الحضارة الغربية إلى العربية، وأسهموا فى بناء وعى ثقافى عربى حديث. كما شهد النشر الجاد ازدهارًا ملحوظًا، سواء على مستوى الكتب أو المجلات الثقافية، التى لعبت دورًا محوريًا فى تشكيل الذائقة العامة.

ويستحضر فى هذا السياق تجارب مجلات رائدة مثل مجلات عبدالله النديم من "التبكيت والتنكيت" إلى "الأستاذ"، إلى جانب مجلات كبرى مثل الرسالة والثقافة، وغيرها من المنابر التى أسست لحراك فكرى وأدبى عميق. ولم يكن هذا الزخم معزولًا عن الفنون الأخرى، إذ شهد المسرح ازدهارًا حقيقيًا، وقدّمت السينما أعمالًا هادفة ذات قيمة فنية وفكرية.

فى المقابل، يشير أمل سالم إلى أن الثقافة المصرية فى الوقت الراهن تعانى من اختلالات واضحة، حيث باتت فى كثير من مظاهرها ثقافة انتحال وارتباك ومقايضة. فالتأليف، بحسب وصفه، تحوّل فى حالات عديدة إلى حرفة بلا ثقافة، وكتابة تفتقر إلى الوعى اللغوى والأدوات المعرفية، مع اندفاع نحو النشر لا يصاحبه تأهيل حقيقي.

ويرى أن سعى بعض الكُتّاب إلى الكتابة من أجل الجوائز أسهم فى تفاقم الأزمة، إذ وقعوا فى فخ التجهيل والمزايدة، وتبنّى أفكار غريبة أو رؤى موجّهة دون قناعة فكرية، مقابل المال أو الشهرة، أو كليهما.

ولا يعفى سالم دور النشر من المسئولية، معتبرًا أن ضعف آليات الفرز والاختيار أسهم فى تمييع المنتج الثقافى المصري، وأضعف حضوره لصالح منتجات ثقافية أخرى، ما انعكس سلبًا على صورة المشهد الثقافى العام، وعلى قدرة الثقافة المصرية على التأثير بوصفها قوة ناعمة.

ويطرح تساؤلًا استنكاريًا: «هل يُعقل بعد ذلك أن نناقش حال القوى الناعمة المصرية بمعزل عن هذه التحولات؟»، مؤكدًا أن أى نقاش حول الجوائز يظل ناقصًا إذا لم يُدرج ضمن سياق أوسع لإصلاح الثقافة ذاتها.

ويختتم الشاعر والناقد أمل سالم طرحه بالتأكيد على أن الضمير الثقافى الجمعى يفرض تبنّى نهج غير تقليدى لاستعادة القوة الثقافية والفكرية لمصر، نهج لا يقوم على مقارنة التجربة المصرية بتجارب دول أخرى أو التعليق عليها، لكنه ينطلق من فهم الثقافة باعتبارها استثمارًا فى الإنسانية.

ويشدد على أن الطريق يبدأ من العمل الجاد والمستقل، كلٌ فى مجاله، مستعينًا بتشبيه دال: «ليحمل كل فأسه ويذهب إلى حقله، فالشجرة الطيبة تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها». فى هذا الإطار، تصبح الجائزة الثقافية المنشودة نتيجة طبيعية لمشروع ثقافى متكامل، لا غاية فى حد ذاتها.

حقائق غائبة

يرى الشاعر سعيد شحاتة أن النقاش الدائر حول غياب جائزة مصرية كبرى لا ينبغى أن يتجاهل حقيقة أساسية، مفادها أن مصر تمتلك بالفعل جائزة لم تنل منها أى جائزة عربية أخرى، وهى "اسم مصر" ذاته.

ويؤكد شحاتة أن كل كاتب أو باحث أو مفكر عربى يسعى، بشكل أو بآخر، إلى نيل هذه الجائزة المعنوية، سواء عبر التكريم من مؤسسة مصرية، أو المشاركة فى فعالية ثقافية تقام فى مصر، أو النشر ضمن سلسلة مصرية، معتبرًا أن هذا السعى يعكس الثقل الرمزى والثقافى لمصر فى الوعى العربي.

من هذا المنطلق، يرى شحاتة أن مصر لم تفشل فى امتلاك جائزة ذات قيمة معنوية كبيرة، بل على العكس، فقد رسخت عبر تاريخها الطويل إيمانًا بأن قيمة الجائزة تُقاس بتأثيرها المعنوى لا بحجم مكافأتها المالية. ويشير إلى أن شهادة تقدير صادرة عن مؤسسة ثقافية مصرية قد تمثل فى كثير من الأحيان جائزة عظيمة فى حد ذاتها.

ويضيف أن غياب جائزة مالية تضاهى بعض الجوائز العربية السخية ليس عيبًا ولا دليل عجز، بل هو جزء من تقليد ثقافى يرى فى الاعتراف الرمزى قيمة لا تقل شأنًا عن المال.

ويلفت شحاتة إلى أن المشهد الثقافى المصرى لا يخلو من جوائز ذات قيمة مادية ومعنوية معتبرة، فى مقدمتها جائزة ساويرس الثقافية، التى تُعد من أبرز الجوائز الخاصة ذات التمويل الجيد، إلى جانب جائزة نجيب محفوظ التى يمنحها معرض القاهرة الدولى للكتاب والمخصصة للرواية.

كما يشير إلى جوائز أخرى مثل جائزة طه حسين وجائزة فؤاد حداد وجائزة أحمد شوقى التى تقدمها النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر، مؤكدًا أنها جوائز كبيرة يتقدم لها أسماء بارزة من داخل مصر وخارجها، وتحظى بثقل واحترام فى الوسط الثقافي.

ورغم ذلك، يرى شحاتة أن التحدى الحقيقى يتمثل فى الحاجة إلى مزيد من الجوائز الداعمة للشباب، ومزيد من التكريمات المصحوبة بدعم مادى حقيقي، مشددًا على أن الكاتب المصرى فى أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من الدعم، فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

كما يدعو إلى إطلاق جائزة كبرى فى المسرح، تُدار باحترافية وتجرد، وتفتح أبوابها أمام جميع ألوان الكتابة المسرحية العربية، معتبرًا أن مصر، بتاريخها المسرحى وريادتها الفنية، تستحق جائزة من هذا النوع.

وينهى سعيد شحاتة رؤيته بالتأكيد على أن أى جائزة مصرية، مهما كانت قيمتها المادية، تظل ذات ثقل ومكانة عربية ودولية، مستندة إلى التاريخ الثقافى لمصر ودورها المركزى فى تشكيل الوعى العربي.

طرح غير دقيق

يؤكد الروائى على قطب الحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى دورتها الأخيرة أن اسم مصر، كلما تردّد، ظل وسيظل مجازًا للفن الرفيع فى مختلف مجالات الإبداع، من الأدب إلى الفنون والفكر والثقافة. فمن هذه الأرض، كما يقول، نبتت أسماء سامقة شكّلت وجدان الإبداع العربي، وقدّمت أعمالًا مؤسسة ما زالت حاضرة فى الذاكرة الجمعية العربية، وتشهد على الدور الريادى لمصر فى بناء الوعى الثقافي.

ويؤكد قطب أن ما يروّجه البعض من أن مصر خرجت من مضمار المنافسة، خاصة فيما يتعلق بإطلاق جوائز كبرى فى الآداب والفنون، هو طرح غير دقيق. فالدولة المصرية، ممثلة فى وزارة الثقافة، تطلق عددًا من الجوائز المهمة، مثل جائزة النيل والجوائز التقديرية وجوائز التفوق والجوائز التشجيعية، وإن كانت مخصصة فى الأساس للمبدعين المصريين.

ويشير على قطب إلى أن المشهد لا يقتصر على جوائز الوزارة فقط، بل يمتد إلى الجوائز التى ترعاها الهيئات الثقافية المختلفة، مثل المجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة ومعرض القاهرة الدولى للكتاب، إضافة إلى الجوائز التى تطلقها بعض المؤسسات الأهلية.

كما يستحضر تجربة مؤتمرات الرواية التى عُقدت على مدار دورات عدة، والتى كانت تخصص جائزة كبرى تُمنح لمبدع عربى أسهم بعطائه فى مجالى الرواية والقصة القصيرة، معتبرًا أن هذه المبادرات تؤكد حجم العناية التى توليها الدولة المصرية للإبداع والمبدعين، وأن تأثيرها ليس محدودًا كما يروّج البعض.

وحول فكرة إطلاق جائزة مصرية كبرى ذات قيمة مالية مرتفعة، يرى قطب أن الجوائز التى تعتمد على القيمة المادية بطبيعة الحال تحقق مردودًا واسعًا وزخمًا إعلاميًا كبيرًا، خاصة فى ظل المتابعة المحلية والإقليمية التى تحظى بها. ويؤكد أن المصريين حاضرون بقوة فى هذه الجوائز، سواء على مستوى المنافسة أو التحكيم، ما يعكس مكانتهم فى المشهد الثقافى العربي.

ويطرح على قطب تصورًا عمليًا لتطوير منظومة الجوائز، يتمثل فى إطلاق سلسلة من الجوائز ترعاها الدولة المصرية، على أن تعتمد على رعاة ثقافيين يسهمون فى رفع قيمتها المادية، بما يؤسس لمشروع إبداعى مستدام، ينطلق من أسس راسخة، ويضيف إلى البناء الثقافى القائم بالفعل.

ويرى أن الثقافة المصرية تمثل رصيدًا أساسيًا فى تكوين أى مبدع عربي، ما يمنح أى جائزة تحمل اسم مصر وزنًا وتأثيرًا تلقائيًا.

ويختتم على قطب حديثه بالتأكيد على أن البدايات تبدو قريبة، مشيرًا إلى ما تقوم به الدولة المصرية مؤخرًا من اهتمام متزايد بهذا الملف، وآخره الإعلان عن إطلاق جائزة كبرى تحمل اسم الأديب العالمى نجيب محفوظ، من المقرر الإعلان عنها فى شهر يناير المقبل، بالتزامن مع انعقاد معرض القاهرة الدولى للكتاب.

د.عبدالكريم الحجراوى

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية؟!

د. عادل القليعي

فى ظل موجات التغريب العاتية المستمرة والمتلاحقة وفى ظل المحاولات الحثيثة لطمس معالم هويتنا الإسلامية ، أو بمعنى أدق ما تبقى من هويتنا، وفى ظل ما يسمى الحداثة والمعاصرة التى وللأسف الشديد فهمت فهما خاطئا من بعض المنسوبين لحضارتنا الإسلامية، فراحوا يرددون ويقلدون تقليدا أعمى للغرب- على الرغم أن القرآن الكريم جاءت آياته صريحة فى مسألة التقليد الأعمى يقول تعالى (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)

لكن للأسف الشديد المقلدون المغتربون عن هويتهم وبيئتهم الفكرية الإسلامية ملة واحدة ، راحوا يقلدون دون روية وتفكير فوقعت الواقعة، ارتمينا فى أحضان الغرب الأوروبي، فأصبح كل منتوج يقدمونه لنا هو الصواب وهو الأدق ورحنا نقلده تقليدا أعمى.

لا أقول أننا لا نأخذ من الغرب، فالفكر الإنسانى سلسلة متصلة الحلقات، لكن نأخذ ما يتوافق معنا ونرفض الطالح الذى سيفسد علينا ديننا ويدمر قيمنا الخلقية.

نحن لا نرفض المدنية الحديثة لكن بضوابط نضعها نحن، لا أحد يمليها علينا ، ضوابط تتواءم وتتوافق مع قيمنا ومعتقداتنا وشرائعنا السماوية.

فلا عبث بثوابتنا ، لا إهدار لهويتنا.

نعم نحن لا نرفض الثورة المعلوماتية والذكاء الاصطناعى والتقدم التكنولوجي، نحن لا نرفض ما هو جديد ، وما هو مواكب لعصرنا، فلا يعقل أن ننغلق على ذواتنا بحجة المحافظة على تراثنا وهويتنا، لكن الحفاظ عليها لا يكون إلا من خلال نشر فكرنا الإسلام فى ربوع العالمين ومحاورة الآخر.

وعرض بضاعتنا أمام عقله كما نطالبه أن يعرض بضاعته علينا عبر حوار فكرى بناء.

وبعدما ضقنا ذرعا، وبعدما غلب على البحوث والرسائل العلمية القص واللصق، وأصابنا الملل، وراح الفتور والإحباط يتسلل إلى قلوبنا

وبعدما كادت الأبصار أن تزيغ والقلوب تبلغ الحناجر إذ يقيض الله لنا من يقول نحن على حق، وهويتنا الإسلامية لا يمكن أن تهوى بها الريح فى بئر سحيق.

وإذ بكتابات جادة تعيد إلينا ثقتنا فى أنفسنا.

تحقيق المخطوطات، كنا وسط فوضى البحوث التى ملأت أرفف المكتبات، كنا قد فقدنا الأمل أو قاب قوسين أو أدنى، لكن الله رحمته التى وسعت كل شئ، قالت كلمتها، نحن على حق ، إياكم واليأس.

لكن السؤال الذى لا يزال يطرح نفسه

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية .؟!

تكمن الإجابة فى ما يلي، وهذه اجتهادات شخصية وقد أكون مصيبا أو مخطئا.

فإنه لن تتحقق هذه المحافظة إلا من خلال المحافظة على تراثنا الإسلامي، لكن كيف يتسنى لنا المحافظة على تراثنا الفكرى الإسلامي؟!

من خلال هذه الآليات .

أولها: دعونا نتفق على أمر مهم ألا وهو ألا نترك تراثنا موضوعا على الارفف تأكله القرضة والأكلة، ويعلوه التراب، ولا نتركه هملا، كل ما نفعله نزيد به مكتباتنا ونتغنى بمجد الأسلاف.

ثانيها: نمد أيدينا إليه ونغوص فى بطونه من أجل استخراج درره ومكنوناته، بمعنى نستخرج هذه النفائس من أجل توظيفها لخدمة واقعنا المعيش، فما أحوجنا الآن إلى هذا التراث الذى إذا ما وظف توظيفا صحيحا ستحدث انتفاضة وصحوة فكرية كبرى تفيد أمتنا الإسلامية وتضعها فى مكانها الحقيقي.

ثالثها: توظيف هذا الإرث الثقافى الكبير تكون عبر غربلة هذا الموروث واستخراج ما بداخله بما يتواءم ويتوافق مع لغة العصر، بشكل أدق مواءمة هذا الموروث مع العصر دونما إفراط أو تفريط بما يحقق الانطلاق إلى صحوة فكرية كبرى . نقاوم من خلالها سلاسل التغريب المتعددة، ونقاوم الاتجاهات المعادية لفكرنا الإسلامى والتى تحاول بسط هيمنتها عليه.

رابعها: تشجيع الدارسين وتوجيههم إلى هذا التراث ولا سيما إلى تحقيق المخطوطات وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا المأرب، من خلال رفع القيود عن هذه المخطوطات والسماح للدارسين بالاطلاع عليها وتصويرها، بما لا يؤدى إلى إفسادها وإهلاكها وعدم المغالاة فى أسعار طباعتها وتصويرها.

خامسها: نتمنى، وهذه مناشدة للمجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، فكما تهتمون بإنشاء جامعات معاصرة تواكب العصر، نتمنى أن تسعوا فى إنشاء وحدات ذات طابع خاص يكون عملها الاهتمام بالمخطوطات كمركز المخطوطات بدار علوم المنيا.

كما أتمنى فى كل جامعة من جامعات مصر عمل دبلومة فى تحقيق التراث وتحذو حذو دار علوم المنيا، وآداب القاهرة تشرف عليها لجان مختصة من كبار المحققين فى الجامعات المصرية ومجمع البحوث الإسلامية والمراكز البحثية.

إن الذى يقدم على تحقيق مخطوط تراثى أحسبه دارسا جادا مقدما.

ضرورة ملحة أن تكون لديه القدرة على مطابقة اللوحات مع بعضها البعض.

ضرورة ملحة أن يكون ضليعا فى قواعد اللغة العربية.

ضرورة ملحة أن يكون ملما بمنهجيات التحقيقات وضوابطه.

ومن ثم فضرورة ملحة أن يكون على علم ودراية بهذا الأمر، ففضلا عن اجتهاداته للشخصية وموهبته البحثية، ضرورة أن ننمى هذه الأمور ونصقلها بالدراسة.

سادسها: فكما نعقد مؤتمرات تتعلق بالعلوم المستحدثة كالذكاء الاصطناعى والرقمنة، لابد من عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية التى نناقش فيها كيف نرتقى بتراثنا الإسلامي، كما أنصح ونحن مقدمون فى مصرنا على تفعيل لوائح جديدة فى جامعاتنا المصرية أن نضع مقررا يحمل عنوان تحقيق التراث.

إن هذه الآليات ليست عصية التحقق إذا ما أخذت مأخذ الجد، فإذا ما نفذت سيخرج تراثنا من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل، سينتقل من على الأرفف إلى واقع نحياه، ينظم حياتنا.

قالت العرب

إذا الجُودُ لم يُرزَقْ خَلاصًا من الأذَى فَلا الحَمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقِيَا
وَلِلنّفسِ أخْلاقٌ تَدُلّ على الفَتى أكانَ سَخاءً ما أتَى أمْ تَسَاخِيَا
أقِلَّ اشتِياقًا أيّهَا القَلْبُ رُبّمَا رَأيْتُكَ تُصْفي الوُدّ من ليسَ صافِيَا

العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

لمن وجّه محفوظ أصابع الاتهام حول النكسة؟

شكّلت نكسة يونيو ١٩٦٧ زلـزالًا عميقًا امتد صداه إلى مختلف مناحى الحياة فى مصر، وهو ما التقطته الأعمال الإبداعية فى صور ودلالات متعددة. ويظهر الصدى جليًا فى مجموعة «تحت المظلة» لنجيب محفوظ، الصادرة فى عام النكسة نفسه.

تتجلى الأزمة منذ القصة الافتتاحية التى منحت المجموعة عنوانها. فى قصة «تحت المظلة» يهيمن طابع العبث، التعبير الأصدق عن فداحة ما جرى، تحكى القصة مجموعة من الناس احتموا من المطر تحت مظلة واحدة، بينما يشاهدون سلسلة من المشاهد المرعبة، لص يسرق ويفر، سيارة تحترق، بدو يحتلون الميدان، ممارسة جنسية علنية فوق المقابر، رأس تقطع ورغم ذلك، لا يبدى المستقرون تحت المظلة أى رد فعل، مكتفين بتوجيه أنظارهم نحو شرطى متخاذل لا يؤدى دوره، ومبررين لأنفسهم ما يرونه باعتباره «مشاهد تمثيلية» لا يمكن أن تكون حقيقية، وأن ما يجرى لا يعنيهم.

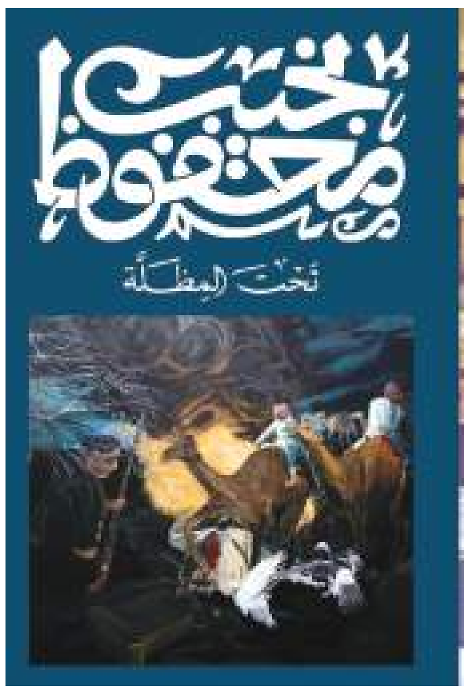

يكشف محفوظ عن مناخ عام من الإنكار والتواطؤ بالصمت، قبل أن تأتى النهاية لتدين هذا الموقف إدانة دامغة، حين يسقط الجميع ضحايا لما تجاهلوه وتعاموا عنه. فعندما تخرج الأمور عن السيطرة، يستدعون الشرطي، وإكمالًا للعبث يتهمهم الشرطى بأنهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الجرائم، ثم يطلق عليهم النار: «تراجع خطوتين، سدّد نحوهم البندقية، أطلق النار بسرعة وإحكام؛ تساقطوا واحدًا فى إثر الآخر جثة هامدة، انطرحت أجسادهم تحت المظلة، أما الرؤوس فتوسدت الطوار تحت المطر». ليتحول خوفهم من المطر إلى ذريعة للاختباء تحت المظلة، ظنًا منهم أنها قادرة على حمايتهم من الطوفان، فإذا بها فخهم الأخير. لم يمنعهم الحذر السلبى من المصير المحتوم، فلو أنهم تكاتفوا وواجهوا ما يحدث منذ البداية، لما انتهوا إلى هذه الخاتمة الدموية.

فى هذه القصة يقدم محفوظ إدانة واضحة لسلبية الناس وصمتهم إزاء الفساد الذى نخر المجتمع ومهد الطريق إلى الهزيمة التى كانت من الداخل، وليست من الخارج فقط.

وتستدعى هذه القصة، فى سياقها العام، مسرحية «رأس المملوك جابر» لسعد الله ونوس التى كتبت فى الفترة نفسها، التى تجعل من فعل الحياد مشاركة مباشرة فى الجريمة. فالصمت، كما يكشف ونوس ومحفوظ معًا، لم يكن بريئًا، وأفضى فى النهاية إلى النتيجة نفسها. المصير المأساوى ذاته، والمفارقة العبثية تكمن فى أن أولئك الذين وقفوا على الهامش طلبًا للنجاة، ظنًا منهم أن الابتعاد سيحميهم، كان مصيرهم أكثر قسوة وسوءًا من مصير من تورطوا فى الأحداث وشاركوا فيها صراحة.

النوم

وفى القصة الثانية «النوم» يعالج محفوظ النكسة من زاوية مختلفة، عبر حكاية مدرس لغة عربية تقع جريمة قتل لزميلته أمامه، من دون أن يحرّك ساكنًا، فى إسقاط سياسى واضح على حال الشعب قبل الهزيمة. ففى التحقيق يكرر المدرس عبارته الصادمة: «كنت نائمًا!» ليتعجب المحقق: «نائمًا؟!... ألّا يوقظه الصراخ والمطاردة والاستغاثة!».

فالنكسة، كما يوحى النص، لم تكن حدثًا مباغتًا بلا مقدمات، سبقتها علامات وإنذارات، فالشاهد الذى من المفترض أن يدافع عن حبيبته وينقذها من عدو ضعيف هو تلميذ فى المرحلة الثانوية كان «نائمًا»، أو متواطئًا بادعاء النوم، فتركها تُقتل. ورغم أنه لم يرتكب الجريمة بيده، ولم يشارك فيها فعليًا، فإنه يتحمل وزرها أخلاقيًا واجتماعيًا، ويصبح فى نظر الناس «مطارَدًا، متهمًا، مجرمًا»، ومسؤولا عن «الاستغاثة الضائعة»، ليتضح أن الصمت جريمة قائمة بذاتها.

ولم يكن نوم المدرس أثناء وقوع الجريمة عرضيًا فهو نتاج حالة انفصال عن الواقع، وانغماس فى عوالم ميتافيزيقية مثل تحضير الأرواح، والتأمل فى المصير، وبوذا. لمدرس لم ينم ليله رفقة صاحبه مدرس التاريخ، يعيشان فى معزل عن العالم الحقيقي، منسحبين من أسئلته الملحة لمناقشة أمور فرعية، ما يجعل نومه رمزًا للانسحاب الجماعى من مواجهة الواقع.

يلتقى هذا النص مع قصة «تحت المظلة» فى إدانة الحياد والانسحاب من المجال العام؛ فالمدرس، مثل أولئك الواقفين تحت المظلة، لم يشارك فى الجريمة، لكنه احترق بنارها، لأن ذنبه الأكبر كان الصمت والعزلة عن الواقع.

مناخ متقلب

ويتكرر فى القصتين، «تحت المظلة» و«النوم»، الجو الغائم كمعادل موضوعى للرؤية الضبابية وغياب الوعي. ففى القصة الأولى يصف محفوظ المشهد قائلا: «انعقد السحاب، وتكاثف كليل هابط، ثم تساقط الرذاذ، اجتاح الطريقَ هواءٌ باردٌ مفعمٌ بشذا الرطوبة»، ويستمر هذا الطقس الماطر طوال السرد، خلفية ثابتة لحالة الشلل الجماعى والانتظار السلبي. ويتكرر المناخ نفسه فى قصة «النوم»: «ما زالت السماء محجوبة وراء سقيفة السحاب الجامد، وتساقط رذاذ دقيقة واحدة ثم انقطع. هام على وجهه طويلا».

يتجاوز المطر فى القصتين بعده الطبيعى ليجسد رمزية الغموض والالتباس التى تحكم الوعى الجمعي، فالسحاب الكثيف يحجب الرؤية والإدراك، ويكشف التقلب المناخى ارتباك اللحظة التاريخية وعجز الأفراد عن رؤية الخطر أو مواجهته بوضوح.

عتمة تغلف العالم

ويواصل محفوظ، فى القصة الثالثة «الظلام»، تحميل المجتمع بأكمله مسوولية النكسة بسبب الصمت على الأخطاء السياسية القاتلة التى سبقتها، عبر فضاء سردى يغمره ظلام دامس: «كثيفُ الظلام كأنه جدارٌ غليظ لا يمكن أن تخترقه عين، لا شيء يُرى ألبتة، إنهم يجتمعون فى عدم». يحيل هذا الظلام إلى مجتمع سلّم نفسه طوعًا لسلطة "المعلّم"، الذى يحبسهم فى غرفة معتمة، ويسرق هوياتهم وأعواد الثقاب، فى محو لأدوارهم الاجتماعية وتجريدهم من أدوات الوعى والاختيار، إلى أن يصبحوا والعدم سواء.

وبفعل هذا العتمة، ينكفيء كل فرد على ذاته، منفصلا عن الآخرين: «بسبب الظلام يعيش كلٌّ منهم فى عالم خاص به مغلق الأبواب عليه... يجيئون من أماكن مختلفة، متباعدة ومتقاربة، لا يدرى أحد عن الآخر شيئًا». ويؤدى هذا السلب المنهجى إلى وهم المقاومة؛ فهم يتخيلون أنهم اعترضوا، لكن اعتراضهم ظل حبيس الداخل، بلا فعل ولا صوت، بعدما ملأ "المعلّم" قلوبهم بالخوف، وهو «يقبع فى الظلام محتكرًا الكلام والرؤية».

ويمتد خطاب السلطة هنا إلى تبرير القمع ذاته، إذ يمجّد المعلّم العتمة التى صنعها، ويقدّمها باعتبارها صانعة السلام «نحن مدينون للظلمة بالسلام الذى ننعم به». فى إشارة واضحة إلى تغييب الحريات وقتل الاختلاف، يضيف: «أعرف بينكم أناسًا مختلفى الأديان والآراء، وها أنتم تمضون وقتًا طيبًا فى سلام بفضل الظلام والصمت». لكن هذا "السلام" الزائف لا يقود إلا إلى الخاتمة المأساوية، يلقى الجميع مصيرهم على يد المعلّم نفسه، فى تأكيد جديد على أن الصمت والتسليم لسلطة مطلقة، مهما تعددت المبررات، لا يفضيان إلا إلى الخراب فى النهاية.

يظل الصوت الوحيد الذى يندد بهذه الظلمة ويرفضها ويدين الخضوع والخنوع هو صوت الشخص الحر السبعينى الذى يفيض حيوية ولا يملك أى شيء من حطام الدنيا، لكنه يمتلك وعيه وإرادته. يتساءل ساخرًا ومفككًا منطق الاستسلام: «لمَ لا تجعلون من حياتكم كلها امتدادًا جميلًا لهذه الجلسة؟»، ثم يجيب كأنه يستبق اعتراضهم: «ستقولون العمل... الأسرة... الواجب».

يضع محفوظ معيار الحرية الديمقراطية على ما فيه من اختلاف فى الآراء فى مواجهة الطاعة العمياء مع سلام مؤقت، كاشفًا كيف تستدعى ضرورات الحياة اليومية لتبرير القبول بالظلام، وكيف يتحول الواجب إلى ذريعة للاستسلام. وعزلة هذا الصوت، وعجزه عن تحويل الوعى الفردى إلى فعل جماعي، تؤكد مرة أخرى مأساة المجتمع الذى يرى الحقيقة، لكنه يختار الصمت، فيدفع الثمن كاملا.

فوضى عارمة

وتحضر فى قصة «الوجه الآخر» الروح العبثية تجسيدًا لحالة الفوضى التى سيطرت على الجميع عقب النكسة، من خلال الصراع بين الأخوين الرمزيين: عثمان الضابط، ورمضان المجرم. صراع يتأسس على تقابل حاد بين منظومتين قيميتين الأولى تمثل «العقل، الاتزان، الاعتدال، النظام، الاجتهاد، الأدب»، والثانية تجسد «عاصفة مجنونة، نزوة بلا ضابط، ثورًا هائجًا معصوب العينين، مجموعة من الأكاذيب والخرافات». وفى هذا التقابل، يتعدى الصراع البعد الأخلاقى إلى صراع وجودى بين معنى النظام فى عالم فقد منطقه، وإغراء الفوضى حين ينهار كل ما هو قائم.

تغلب على القصة نزعة واضحة نحو الجنون والرغبة فى التحطيم، كما فى الصرخة الدالة «من يهدم مدينة خيرٌ ممن يحافظ على جدار قديم»، ثم الاندفاع «ولأكن مجنونًا مخربًا، وليتقبلنى الشيطان... لن يعرقلنى شيء، سأقبض على الأدوات وأدمر كل شيء». فالتدمير هنا لم يعد إجرامًا لكنه المعبر عن رفض شامل لعالم فقد شرعيته.

وفى هذا السياق، يعلن السارد رفضه للحياد الذى يحمّله محفوظ جانبًا من مسئولية النكسة: «وموقف الحياد بينهما لا يهضمه ضميري؛ فلا بد من الانحياز إلى عثمان، غير أن عواطفى تمردت عليَّ واقتتلت بمرارة ومزقتنى تمزيقًا». هذا الوعى يجعل السارد ينحاز للفوضى؛ ويختار الميل إلى الجنون، الحالة الأصدق التى تتلاءم مع عالم مختل لم تعد القيم التقليدية قادرة على تفسيره أو إصلاحه، يتماهى فيه الجنون مع منطق النكسة نفسها.

نخبة فاسدة

فى قصة «ثلاثة أيام فى اليمن» يتناول نجيب محفوظ أحد أكبر الأسباب التى مهدت لنكسة يونيو، عبر بنية سردية ثنائية تقوم على صوتين متوازيين، صوت أديب، وصوت جندي. ومن خلال هذا التوازي، تتكشف حرب عبثية، ينتزع فيها شاب مصرى من عمله ومن حضن أمه وخطيبته، ليلقى به فى أرض وعرة وبيئة غريبة لا يعرف عنها شيئًا. فى المقابل، يوفد الأديب إلى اليمن فى مهمة ثقافية، يتنقل بين الفنادق والقصور الرئاسية، يحاضر فى الندوات، ويتشدق بالكلمات الرنانة عن أهمية الحرب، ونشر الحضارة، ورفعة الإنسان.

تفضح القصة التناقض الصارخ بين التجربتين، حياة الجندى فى اليمن محكومة بالموت والخوف والفوضى «انهمر عليها الرصاص كالمطر فلم يجرؤ أحد ممن فيها على رفع رأسه... أحاط بها العدو من كل جانب ونحن نقاتل مقهقرين لا نستطيع أن نمدَّ لها يدًا، ثم أطبق عليها الأعداء بالبلط والخناجر».

بينما يعيش الأديب واقعًا مغايرًا تمامًا «ودعانا القائد إلى العشاء فوق سطح مسكنه على شاطئ البحر الأحمر... طاب السمر حول المائدة الحافلة بما لذَّ وطاب من طعام وشراب»، ثم يحاضر بعد أن يشرب، متوهمًا أن قصص العشق توازى الحرب فى معناها ودلالتها «سأقص عليك قصة حب عانيتها زمنًا... وسوف تقتنع بأن ما كان بينى وبينها لا يختلف عن القتال فى شيء».

وبعد ثلاثة أيام فقط، يغادر الأديب اليمن، تاركا خطابًا إنشائيًا لتلميذه الجندي، يفيض بالوعظ الزائف واليقين الدعائي. فى الوقت نفسه، يجد الجندى نفسه غارقًا فى مواجهة عبثية مع أعدائه: «وتلاقينا مع قوة معادية... دخلنا معركة كلامية... قلنا لهم: يا عبدة الإمام... فقالوا لنا: يا كفرة...»، ملاحاة لفظية تكشف خواء الصراع، وحربًا كان يمكن أن تحل خارج دائرة السلاح.

يعرى هذا التوازى الساخر المسافة الفادحة بين خطاب النخبة وواقع الجنود، ويكشف كيف ساهم هذا الانفصال بين الكلام والفعل، وبين التنظير والتضحية الفعلية، فى صناعة هزيمة متعددة الجوانب عسكرية وأخلاقية ومعرفية.

وبقى فى الأخير الإشارة إلى أن عناوين القصص حملت الدلالة الرمزية نفسها فـ«تحت المظلة» تحيل إلى الاختباء من مواجهة الحقيقة والاحتماء الزائف من الخطر، بينما يشير «النوم» إلى التعامى الإرادى عنها وادعاء الغفلة، فى حين يرمز «الظلام» إلى فقدان القدرة على الرؤية كلية، بعد أن أطفئت مصادر الوعي، فعناوين القصص أعتاب مهمة لفهم رؤية محفوظ فى هذه المجموعة التى تعبر عن أزمة وعى جماعية، تتدرج من الهروب، إلى الإنكار، ثم إلى العمى الكامل.

د. عبدالكريم الحجراوي

محمد فرحات يكتب:

المأساة بوصفها حتمية تاريخية
قراءة تأمّلية فى "الأرض الأخيرة" لأحمد سراج

تأتى مسرحية أحمد سراج "الأرض الأخيرة" كتتويج لتجربة كتابية إبداعية أندلسية ممتدة بدأها سراج بـ"زمن الحصار" و"لمسة البعث"، لكن هذا العمل لا يكتفى بإعادة تمثيل مأساة الأندلس، بل يفكك الوعى العربى ذاته.

النصّ، بكثافته الشديدة، يضعنا أمام مأساة مركّبة: مأساة المعتمد بن عباد، ومأساة عصره، ومأساة وعينا نحن بتاريخ لم نتوقف يومًا عن استعادته بعين الإعجاب أو اللوم، دون أن نقرأ البنية العميقة التى صنعت السقوط.

أولا: الأندلس... حين يصبح الصراع عربيًا . عربيًا

يبدو للوهلة الأولى أن "الأرض الأخيرة" تتناول صراعًا عربيًا – أوروبيًا بين المعتمد وألفونسو السادس (الأذفونش، بلغة مؤرخى العرب القدامى)، غير أن جوهر المسرحية يعيد تعريف المشهد تمامًا:

التهديد الحقيقى ليس خارجيًا فقط، بل ينبع من الداخل، من التمزق العربي، ومن غياب مشروع جامع يستطيع مواجهة الخطر المتصاعد.

"نحن قوم لا يهزمنا العدو، إلا إن كان منا، عُد إلى أول الأمر، حين صار كليب بن وائل ملكًا، من الذى قتله؟ جساس ابن عمه، ومن قتل جساسًا؟ ابن اخته، وهنا فى هذه الجزيرة من قادنا لهذا؟ كم حربًا خضناها ضد إخوتنا؟".

استحضار رائع من (سراج) مستعرضًا أصول المأساة، على لسان أبى بكر بن زيدون، وزير المعتمد لحين السقوط!! ومن زمن العرب الأول، وحرب البسوس، البسوس بنت منقذ بن سلول قُتلت ناقتها على يد كليب بن ربيعة، فولولت البسوس وغضبت وكان ما كان من تلك الحرب العبثية الأربعينية، استمرت أربعين سنة!! بين أبناء العم ولن تكون الأخيرة، لا تحسبني، عزيزى القارئ، متحيزًا لرأى مُسبق، لا سمح الله.

هذا المعنى نفسه هو ما تطرحه المسرحية عبر ثنائية المعتمد . ابن تاشفين:

المعتمد يستغيث بالقوة المغربية الصاعدة/ابن تاشفين يرى فى الأندلس امتدادًا طبيعيًا لدولته الآخذة فى التشكل، كلاهما يتوجّس من الآخر، وكلاهما يتصارع على شرعية لا تكفى اثنين.

وهنا تتجلّى المفارقة الكبرى؛ المنقذ (ابن تاشفين) يتحوّل إلى مُستبد، يمارس القتل فى أبناء المعتمد وسبى بناته، لذلك تتبدّى المفارقة الكبرى حين يتحوّل ابن تاشفين، المنقذ أولا، إلى قوة تجتاح مُلك المعتمد، وتقتل أبناءه الأربعة، وتسبى بناته، وتمارس عليه من العسف ما لا يختلف كثيرًا عمّا كانت تفعله القوى التى جاء ابن تشفين نفسه لإنقاذ المعتمد منها. وكأن المسرحية تقول إن قسوة الداخل لا تقل عن قسوة الخارج، وإن الظلم حين يتجذر لا يحتاج إلى علَم مختلف أو عقيدة أخرى ليُمارَس، كما لو أن النصر يمنح للمنتصر حق المحو، لا يختلف فى ذلك منتصر أجنبى أو منتصر من بنى العمومة والدم الواحد.

هذه المفارقة ليست تاريخية فحسب، بل تيمة معاصرة: الهروب من طاغية يؤدى إلى طاغية آخر، وكأنه قدرٌ لاينفك بالدوران فى جهنم الاستبداد ذاته.

ثانيًا: هل الفنُّ ترفٌ أم ضرورة حضارية؟

هل سقطت الأندلس بالترف والحياة الرغدة؟ وكأن الفقر وشظف العيش هو معيار القوة، مجرد جملة اعتراضية فى سؤال لا أكثر. أم بسقوط الإرادة؟ أم بالاستبداد؟ أم بالصراع العربى العربى الذى جعل من الأرض الفردّوسيّة ميدانًا للمنافسات العمياء؟

من الأسئلة العميقة التى تطرحها المسرحية، وإن بطريقة مواربة، إعادة النظر فى المعادلة التقليدية؛ (١) ازدهار الفنون = ضعف الدولة. (٢) الصرامة العسكرية = القوة والازدهار السياسي. هذا التصنيف السطحى الشعبوى المختوم بختم الفاشية اللعين!

فالفنون جزءٌ من البنية الفوقية التى تعكس مدى تفوق البنية التحتية من قوى إنتاج وعلاقات إنتاج، فما القوانين والدين والأخلاق والفن والأدب والفلسفة والعمارة وحتى الترف سوى مؤشرات لارتفاع مستوى الحضارة المادية، لا علامات انهيارها.

ويسائل النصُّ المتلقي: إذا كانت الفنون هى سبب السقوط، فلماذا شهدت الدول التى ادّعت الصرامة العسكرية ذاتها سقوطًا مماثلًا؟ ألم يمرّ المرابطون أنفسهم، الذين أسقطوا ملوك الطوائف، بالدورة نفسها وصولًا إلى الضعف والانحلال؟

ثم بمَ أبهرت الحضارةُ العربيةُ الغربَ الأوروبيَ ذاته، أليست فلسفة ابن رشد التى شرحت وحفظت فلسفة اليونان، أليس الشعر الأندلسى الذى ألهم شعراء التروبادور وكانت بذرة الشعر الرومانسى الأوروبي، ألسيت الموسيقى والمقامات الموسيقية الأندلسية بذرة الموسيقى اللاتينية الرائعة.

هنا يلمّح النصُّ إلى قانون تاريخى عام: لا حضارة دون فن، ولا فن دون بنى مادية عميقة، ولا استبداد يمكنه أن يصنع استقرارًا طويلًا، وهذه هى تيمة النص المعاصر الموازى لنص المعتمد التاريخي؛ مجموعة من الفنانين والأدباء العرب والأسبان يلتقون فى ضريح المعتمد بأغمات مراكش المشيد بجهود دوقة ألبا الأسبانية، لتمثيل نص مسرحى لذات الحقبة التى هى تيمة النص التاريخيّ إذ التقت الإنسانية على قاعدة الفنون، والآداب، لا على قاعدة الحروب الدموية أو الصراعات الصفرية.

ثالثًا: المعتمد بن عباد... بطل تراجيدى أم ملكٌ تحاصره خياراته؟

السؤال الذى يشغل المسرحية، ويعود إليه القارئ مرارًا، هو:

هل كان المعتمد بطلًا تراجيديًا أرسطيًا؟ وهل كان سقوطه نتيجة خطأ تراجيدي(هامارتيا)؟

الخطأ التراجيديّ (الهامارتيا) عند أرسطو هو الزلّة الحاسمة أو سوء التقدير الذى يصدر عن بطل كبير المكانة، لا عن شر كامن فى نفسه، بل عن نقص فى المعرفة أو غفلة عن حقيقة جوهرية، فتتحوّل هذه الهفوة إلى قوّة دافعة تُسقطه من علوّ المجد إلى قاع الشقاء، مُحدثة فى المتلقّى مشاعرَ الشفقة والخوف.

وأسس الخطأ التراجيدى عند أرسطو: نقصٌ معرفيٌ أو خطأ فى التقدير: فالبطل ليس شريرًا، وإنما يقع فى خطئه مدفوعا بالجهل بملابسات خفيّة، كما حدث مع أوديب الذى لم يكن يعلم أنّه قتل أباه وتزوّج أمّه.

بطل ذو منزلة رفيعة: يشترط أرسطو أن يكون البطل من أصحاب المكانة والهيبة، ملكاً أو أميراً، ليكون سقوطه بالغ التأثير، إذ إنّ مأساة العاديّين لا تُحدث الأثر الوجدانيّ ذاته.

مَحرك للسقوط: فالخطأ التراجيدى هو الشرارة التى تدفع الأحداث نحو المصير المأساوى المحتوم، وتجعل البطل يواجه النهاية التى تؤول إليها خياراته الخاطئة.

أمثلة دالة؛ أوديب لسوفوكليس: المثال الأشهر للخطأ التراجيدي؛ فقد أدّى جهله بحقيقة نسبه إلى سلسلة من الأفعال التى قادته إلى اكتشاف أنّه قاتل أبيه وزوج أمّه، من غير عمد ولا سوء نيّة، فتمّ اكتمال المأساة فى لحظة الإدراك المُرير.

تُقدّم المسرحية المعتمد فى صورة بطل تكاد تنطبق عليه السمات الكلاسيكية بصورة واعية من الكاتب، لكنه يقترب من الملك لير حين يفقد ملكه وأولاده، ومن أوديب فى صراعه مع قدره، بل ومن ماكبث فى عجزه عن تمييز الصواب وسط الضباب السياسي.

وهنا أحاول البحث فى نص "الأرض الأخيرة" عن الشروط الكلاسيكية التى اشترطها أرسطو ليصبح البطل مأساويًا.

الوعى بالمصير... لا الغفلة عنه:

المعتمد على وعى مرير بالحصار، وعيٌ يجعله أقرب إلى أبطال التراجيديا الكلاسيكية الذين يسيرون إلى هلاكهم بعيون مفتوحة، إنه يرى الفخاخ كلها، لكنه لا يعرف طريقًا للخلاص منها.

"هل ترى لو أن طائرًا فى عشه تنتظره سهام الصائدين أن يخرج، وتصعد إليه حية، وينتظره جارح فى السماء... فهذا الطير أبوك...".

الحيرة الأخلاقية:

"يا قوم إنى من أمرى على حالتين، حالة يقين، وحالة شك ولابد لى من إحداهما، أما حالة الشك فإنى استندت إلى ابن تاشفين أو إلى الأذفونش ففى الممكن أن يفى لى ويبقى على وفائه، ويمكن ألا يفعل، فهذه حالة الشك، وأما حالة اليقين فإنى إن استندت إلى ابن تاشفين فأنا أرضى الله، وإن استندت إلى الأذوفونش أسخطت الله تعالى، فإذا كانت حالة الشك فهى عارضة، فلأى شيء أدع ما يرضى الله وآتى ما يسخطه فحينئذ قصر أصحابه من لومه...".

إنه يعرف أنّ الاستناد إلى ابن تاشفين يرضى الضمير، وأن الاستناد إلى ألفونس السادس يسخطه، لكنه يعود فيرتكب ما يدرك أنه خطيئة سياسية وأخلاقية فى آن.

وهذا هو جوهر التراجيديا: الاختيار المعلوم العاقبة. ولعلّ أصعب ما يواجهه المعتمد هو تلك الحيرة التى تسكن قراراته، فهو لا يتصرف بلا تفكير، بل يزن الأمور، ويقسم العالم بين يقين وشك. ومع هذا الوعى الواضح، يعود فيلجأ إلى ألفونس السادس. هنا يتجلى العيب التراجيدى فى أصفى صوره: ليس عيبًا أخلاقيًا، بل قيدًا داخليًا، تناقضًا بين الفكرة والفعل، بين ما ينبغى أن يحدث وما يحدث.

سقوط لا يثير الشماتة، بل يولّد الشفقة والخوف وفى لحظة الانهيار الأخيرة، تتجلى المأساة فى صورتها الأكمل حين يخاطب المعتمد شبح أبيه المعتضد، فى واحد من أكثر المشاهد شعرية وقسوة:

"من أسر إلى أسر، ومن ذل إلى ذل، مات أبنائي، وسبيت بناتي، ولا أعرف عن زوجاتى شيئًا، لم تعبر معى إلا اعتماد، وقد دفنتها بيدي، ماذا فعلت يا أبى لألقى كل هذا؟

فيرد شبح أبيه المعتضد: لا بأس عليك...

فيصر المعتمد: بل البأس كله يا أبي، لقد أضعت كل شيء، ولا أدرى كيف...؟

فيجيبه شبحُ أبيه: بؤس الملوك كعزهم... فتجلّد...

فيرد: وماذا يفيد التجلّد أو الضعف؟ ضاع كل شيء...

فيختم المعتضد بحكمته الأخيرة: "وهل أخذت معى شيئًا...

هذا الحوار وحده يكفى ليضع المعتمد فى سلالة أبطال التراجيديا الكبرى: الملك لير حين تسقط مملكته، ماكبث حين يكتشف فراغ القوة، أوديب حين يكتشف أنه كان يركض نحو الهاوية وهو يظن أنه يهرب منها. هو بطل ساقته أخطاؤه لا من دناءة، بل من طبيعة إنسانية تمزج النبل بالضعف، والذكاء بالحيرة، والإدراك بالعجز.

جوهر الخطأ التراجيدي

خطأ المعتمد ليس جشعًا أو خيانة، بل التوحّد المرضى مع إشبيلية:

ويبلغ هذا التناقض ذروته فى علاقته بإشبيلية، فالمعتمد لا يرى نفسه حاكمًا لها، بل عاشقًا متماهيًا معها: "أنا إشبيلية وإشبيلية أنا، سأعيش وهى فى قبضة يدى أو أموت مدافعًا عنها..."

هذا التوحد الأسطورى مع المدينة يجعل قراراته سياسية فى الظاهر، لكنها عاطفية فى الجوهر، ويجعله يحارب من أجلها كأنها معشوقة لا تُترك، حتى ولو جرّ ذلك الخراب على المملكة بأسرها.

لذا فاعتقادى الراسخ أن "الأرض الأخيرة" ترقى إلى مستوى كلاسيكيات التراجيديا، لأنها، ببساطة، استوفت شروط التراجيديا:

بطل نبيل المنزلة، يملك عناصر القوة والفتنة الإنسانية.

عيب تراجيدى لا يُبطل قيمته، بل يكشف إنسانيته.

سقوط لا يثير الشماتة، بل يولّد الشفقة والخوف، وهما قطبا التراجيديا الأرسطية.

مصير لا مهرب منه، يعرفه البطل ويسير إليه بعينيه المفتوحتين.

رؤية تتجاوز التاريخ إلى الأسئلة الأخلاقية والسياسية الكبرى.

ولهذا تصبح تراجيديا أحمد سراج "الأرض الأخيرة" عملًا لا يتوقف عند حدود الماضي، ولا عند حدود الفن، بل يفتح الباب أمام سؤالٍ يعيد تشكيل وعينا السياسى والحضاري:

هل نحن – مثل المعتمد – نسير إلى مصائرنا بوعيٍ كامل، دون أن نمتلك الشجاعة لتغيير الطريق؟

رابعًا: التراجيديا (السراجيّة)كمرآة للواقع... المسؤولية الموزعة...والإسقاط الحر...

من خلال المعتمد، ومن خلال ابن تاشفين، ومن خلال شعب "شاخت قلوبهم"، ومن خلال ملك يصرّ على الإمساك بما لا يمكن الإمساك به، تتجلّى حقيقة قاسية: لا أحد بريء فى سقوط الحضارات.

فالتاريخ معادلة حتمية مادية، لا تصنعه شخصية واحدة، ولا يسقط لسبب واحد، بل هو شبكة معقدة من التواطؤات الصغيرة والكبيرة، ومن الأخطاء المتراكمة، ومن غياب البوصلة.

إلى جانب هذا كله، تعرّى المسرحية خللاً آخر فى بنية الدول الاستبدادية على مدار التاريخ: علاقة الحاكم بشعبه. يقول المعتمد فى واحدة من أكثر لحظات النص كشفًا:

"فهؤلاء العامة لا يريدون الاشتراك فى الرباط، ولا يريدون دفع ما يكفى لبناء جيش، يريدون فقط أن يستمتعوا بالحدائق الغناء على النهر، بالبرك فى بيوتهم وقصورهم، أما أنا المعتمد فخادمهم وحارسهم، ومتى صار الملك خادمًا لمن لا يفقهون... انهارت دولته...".

إنه يحمّل العامة جانبًا من المسؤولية، يرى فى تراخيهم بذرة الهزيمة، لكنّ النص يترك هذا القول معلّقًا، لا يؤكده ولا ينقضه، بل يدعو القارئ إلى اختبار مدى عدالته، ويطرح غيرما سؤال حول دور الشعوب فى مصائرها.

فحين تنعدم الاختيارات للشعوب المغلوبة على أمرها بفعل الاستبداد، تحدث هذه الاتكالية المكررة، كمرآة وانعكاسها البائس، وبكل الحقب التاريخية، المقدسة منها والوضعية! وأنها فقط الحرية هى التى تحمى الحضارات والدول من السقوط أيًا كان الحاكم أو كان الشعب.

خامسًا: بين الماضى والحاضر... مرآةٌ تتبادل فيها الأزمنة الوجوه

الطبقة الثانية فى المسرحية، وهى مجموعة المبدعين المعاصرين الذين يحاولون مسرحة سيرة المعتمد عند ضريحه فى أغمات مراكش، ليست تزيينًا بنيويًا، بل عنصرًا جوهريًا: إنها تقول إنّ الماضى لا يُقرأ إلا بمعايير الحاضر، والحاضر لا يُفهم إلا عبر مرآة الماضي.

هذا التناوب بين الأزمنة يجعل المسرحية نصًا حول الوعى أكثر مما هى نص حول التاريخ، ويحوّل مأساة المعتمد إلى مأساة عربية دائمة، تتكرر بصور مختلفة فى كل عصر.

وأخيرًا: إنّ "الأرض الأخيرة" ليست مسرحية تاريخية فقط، بل هى نصّ تحليلى لمأساة الوعى العربي، ومساءلة للتاريخ بوصفه مرآة لا نحب أن ننظر فيها طويلاً.

تمضى مسرحية أحمد سراج الأرض الأخيرة إلى ما هو أبعد من إعادة سرد حكاية سقوط المعتمد بن عباد؛ فهى لا تصوغ التاريخ بوصفه حكاية عن صراع عربي-أوروبي، وإنما تضع المتلقى أمام حقيقة أشد مرارة: أن الصراع الحقيقى كان عربيًا-عربيًا على ذلك الفردوس المفقود الذى ظلّ يُستعاد فى الذاكرة أكثر مما عاش فى الواقع. فالمعتمد وابن تاشفين، كلٌ منهما يرى الأندلس بمرآته، والغرور السياسى يتقاطع مع الخوف، والرغبة فى النجدة تلتقى بالرغبة فى التملك، حتى يصبح المنقذ نفسه مشروع مستبد جديد.

وهنا تكمن قيمة مسرحية أحمد سراج؛ فهى ليست نصًا تاريخيًا يُعاد تمثيله، بل مأساة إنسانية وسياسية كاملة، تنتمى إلى تقاليد الدراما الكلاسيكية، وتذكرنا بأننا، مثل المعتمد، كثيرًا ما نسير إلى مصائرنا المهلكة ونحن نعرفها، نراها، ولا نستطيع، أو لا نجرؤ، على تغيير الطريق.

قالت العرب

أَرَقٌ على أَرَقٍ وَمِثلِيَ يَأرَقُ وَجَوىً يَزيدُ وَعَبرَةٌ تَتَرَقرَقُ
جُهدُ الصَبابَةِ أَن تَكونَ كَما أَرى عَينٌ مُسَهَّدَةٌ وَقَلبٌ يَخفِقُ
ما لاحَ بَرقٌ أَو تَرَنَّمَ طائِرٌ إِلّا اِنثَنَيتُ وَلي فُؤادٌ شَيِّقُ

المشهد

العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

من الفاشل فى الانتخابات: المعارضة أم السلطة؟

المال السياسى سيد الموقف والخاسرون كثر أهمهم الوطن وفقراؤه

من الذى فشل فى انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥؟ المعارضة التى حرمت من الحصول على مقاعد باستثناءات نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة، أم السلطة التى سمحت بكل هذه الفوضى الانتخابية من أول قانون معيب سمح لأحزاب الموالاة بتشكيل قائمة وحيدة مضمونة الفوز عبر "تبرعات" بعشرات الملايين.

من الفاشل ومن الرابح؟ السلطة التى فرغت البرلمان من مضمونه؟ ام الفقراء الذين اضطروا تحت سوط التضخم والغلاء لبيع أصواتهم بـ "ثمن بخس" أم الوطن الذى يواجه تحديات كانت تحتاج مجلسا تشريعيا قويا؟ أم أحزاب وتكتلات المعارضة المحاصرة بقوانين معيبة ومال سياسى لانعرف من أين يأتى ولمن يذهب؟

أربعة أصوات من أصحاب الوزن السياسى يجيبون، تنوعوا بين كمال أبو عيطة ومدحت الزاهد وعلاء الخيام وناجى الشهابى .. وهذه أقوالهم:

بحسب تأكيد كمال أبو عيطة وزير القوى العاملة السابق وأحد مؤسسى حزب الكرامة، فإن المعارضة لم تفشل فى انتخابات ٢٠٢٥، بل عملت كل ما عليها، وأن الفشل جاء بسبب عوامل أخرى.

وأوضح أن المعارضة بشكل عام، مُنعت أصلاً من المشاركة وهذا المنع جاء من خلال القانون الشائك الذى صُمم للانتخابات، حيث يأتى نصف البرلمان بالتعيين لدعم القائمة المطلقة المغلقة، وهى نظام مفسد تمامًا.

وأضاف أبو عيطة أن النظام لم يكتف بالقائمة المطلقة، بل شمل نزول مرشحين دفعوا مبالغ كبيرة، سواء فى القوائم أو غيرها، مشيرا أنه فى كل الانتخابات دائمًا توجد بعض التجاوزات، سواء فى استخدام المال أو غيره، وهذا موجود فى كل مكان ولكن هذه المرة لم تكن انتخابات حقيقية، بل تجاوزات فقط، حيث كانت التجاوزات موجودة بدون أى انتخابات فعلية، مما دفع الرئيس للتدخل، وأول تجاوز كان فى القانون نفسه، ثم فى اللجنة العليا للانتخابات التى لا تصلح حتى للإشراف على انتخاب جمعية عمومية، رغم تصريحاتها بأن الانتخابات جيدة والإقبال رهيب.

وأوضح الوزير السابق أن هذه أضعف انتخابات يشهدها فى حياته، وربما قبل ولادته كانت هناك أخرى، لكنها الأضعف فى الإقبال والحضور، موضحا أن التصويت العقابى أخذ شكلين رئيسيين فى هذه الانتخابات أحدهما الامتناع عن الحضور تمامًا وحتى فى النسبة الضئيلة التى حضرت، كانت نسبة الأصوات الباطلة مرتفعة، وهو شكل من أشكال الاحتجاج أو التصويت العقابى بإبطال الصوت، وأعطى الناس انتقامًا أو سلبًا أصواتهم لمرشح واحد فقط يمثل الغلابة، أو لم يعطوا أحدًا إذا لم يقتنعوا بأى مرشح، وهناك ظاهرة غريبة فى بعض قرى الجيزة حيث رفضت العائلات النزول للانتخابات أصلاً حتى لا يُقال عليهم "مزورين" أو أنهم هبطوا بمستواهم وهذا يعكس الإحباط العام من العملية الانتخابية بأكملها، كما أن الانتخابات فى الإسكندرية وُصفت بأنها بين "هايبر وان" و"كارفور" أو سوبر ماركتات كبيرة أخرى مثل "أوكازيون ماركت" ووضح أن هذه السوبر ماركتات كانت توزع صناديق وكراتين وبونات لجذب الناخبين، مما يعكس تحول الانتخابات إلى تجارة تجزئة.

وأضاف أن هذا البرلمان غير مناسب لأى قوى سياسية، فهو "ولد ميتًا" ومشوهًا، ولادة غير طبيعية، وكأنه ولد سفاحًا لا يمت للبرلمان بالصوت، وأنه يشعر بالفخر لعدم وجود مقعد له فى مثل هذا البرلمان. مشيرا أن المجلس الحالى لن يكون فيه أحد يمثل الشعب حقًا، نعم هناك واحد أو اثنان أو ثلاثة، لكنهم لا يملكون أى تمثيل حقيقي، هؤلاء سيعملون وسط تحالفات تجارة السلاح والعملة والمخدرات والآثار، دون تحقيق أى شيء للشعب.

ووصل أبو عيطة إلى حد القول أن مصر رايحة على "سكة اللى يروح ما يرجعش"، وأن هذا البرلمان أسوأ من برلمان ٢٠١٠ الذى كان فيه بعض الوعى والانتماء والوطنية. أما أعضاء هذا البرلمان لا يعرفون معنى السياسة أصلاً، فهم مشغولون بأمور مثل السيارات دون فهم للشأن السياسى ولو اكتمل البرلمان، يجب المطالبة بإلغائه تمامًا وإعادة صياغة قانون جديد وفق مخرجات الحوار الوطني، مع إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية الكاملة وهاجم الهيئة الحالية للانتخابات فهى برأيه (ليست مستقلة، بل "هيئة بنداري" فى الاسم والصفة والفعل، ويجب اختيار هيئة مستقلة حقيقية) فقد ادعت أن كل شيء زى الفل حتى اضطر رئيس الجمهورية للتدخل، لكن ما حدث بعده لم يختلف كثيرًا، وحتى لو اعتُقل بعض الذين يوزعون الفلوس، لكن آثار الفلوس لا تزالَ موجودة، فقد تم القبض على ٢٥ شخصًا فى ساعة واحدة فى المطرية وكان تأثير هذا كبيرا، حيث حصل مرشح مثل محمد زهران على الأولوية فى معظم اللجان بفارق كبير، لكن فى ٣-٤ لجان ارتفع الحضور فجأة من ١٥٠-٣٠٠ إلى ٧٠٠-٨٠٠ صوت، وهذه اللجان غيرت النتيجة فى الدائرة كلها، مما يشير إلى تخطيط مسبق.

وأضاف: استشرى الفساد وأصبح أقوى من الجميع فهو موجود فى كل المستويات ويخطط، من المنع الأولى المسبق كما حدث مع هيثم الحريرى ومحمد عبد العال ومحمد عبد الحليم والتدخل كما حدث أحمد الشرقاوى وطلعت خليل، الذين كانوا آخر بقايا تكتل ٣٠/٢٥، فهؤلاء الرموز، الذين يمثلون ثورة ٢٥ يناير، واجهوا نهاية مأساوية، مثل أحمد الشرقاوى الذى نجح ثم خسر باكتساح، وطلعت خليل الذى سيُحاكم دون معرفة النتيجة، بالإضافة إلى نواب مترشحين اتهموا زورًا بالمخدرات رغم براءتهم المثبتة بشهادات من المعامل المركزية

وقال ابو عيطة إنه اكتشف أسلوبًا جديدًا للتزوير باستخدام الباركود، وأضاف أن مصر تدخل منعطفًا خطيرًا يتطلب تنبه الجميع، سواء حكومة أو معارضة، لأن هذا البرلمان لن يُحترم حتى لو اكتمل، فالشعب كان يقابل النواب بإجلال واحترام، لكن هذا البرلمان لن يلقى احترامًا.

أضاف أبو عيطة أن تحالف الفساد يستفيد من الفقراء الذين يتزايدون يوميًا، بينما تُخفى الأجهزة مستويات الفقر بأوامر، وما حدث يؤدى إلى برلمانات هشة لا تعبر عن الشعب، وتستخدم لتمرير قوانين معيبة مثل قانون الإدارة والعمل والتأمينات الاجتماعية، كما فى البرلمان السابق

وأوضح أن الشعب يجب أن ينتظر من هذا البرلمان تشريعات ضد مصالحه، فالأغلبية العظمى ليست مدافعة عن الشعب بل عن مصالحها، لاسترداد الفلوس المصروفة وحماية أنشطتها غير المشروعة، لكنه يعول كليًا على القضاء المصرى للتدخل ووقف هذه المهزلة، مشيرًا إلى أنه متفائل وهذا التفاؤل ينبع من الثقة فى استقلالية القضاء كحل أخير لتصحيح مسار الانتخابات المشوهة، فهو الأمل الوحيد فى استعادة الشرعية للبرلمان.

وأكد أبو عيطة أن كمية الطعون التى قدمت أكبر من عدد الدوائر، مما يجعلها كارثة حقيقية وهذه الطعون تكشف عمق التجاوزات والتزوير، وتتطلب تدخلًا قضائيًا فوريًا، وهذه الكارثة دليل على فشل النظام الانتخابى الحالى الذى يحتاج إلى إصلاح جذري.

مدحت الزاهد: فشل النظام

أكد مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبى الاشتراكى ورئيس مجلس امناء الحركة المدنية الديمقراطية،أن العنوان المناسب لانتخابات ٢٠٢٥ ليس "فشل المعارضة"، بل "فشل النظام السياسى وفشل الحكومة ومؤسسة الحكم" فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة المحتدمة التى يواجهها الشعب، فالانتخابات كانت فرصة لفتح أبواب الأمل فى تغيير سلمى ديمقراطي، يقطع طريق الانفجارات والفوضى والانقلابات والاضطرابات الاجتماعية الحادة، وهذا الوعى يتجاوز مجرد "مين خد إيه" أو "المقاعد راحت فين"، فالتركيز على الكراسى فى مثل هذه المأساة يصبح كارثة حقيقية

أضاف الزاهد، أن هناك بعدًا وطنيًا ومجتمعيًا عامًا وبعدًا شعبيًا وديمقراطيًا يتعلق بالأمن الاجتماعى والسلامة الوطنية، وهو ما كان المفروض أن يديره النظام، والسؤال الرئيسى هو: هل قدرت الانتخابات على تمثيل القوى المتنوعة فى المجتمع لتكون شريكا فى الخروج من الأزمة أو على الأقل تخفيف أعبائها عن الناس؟

كمال أبو عيطة: لم تفشل المعارضة .. والكائن الجديد "ولد سفاحًا" ولا يمت للبرلمان بصلة

مدحت الزاهد: "النظام ومؤسسة الحكم" فشلا فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية والجميع متورطون وكراسى تم بيعها بعشرات الملايين

علاء الخيام: حتى إعلام السلطة قال إنها تذكر بفساد قبل الثورة، وأخطر ما رأى فى تاريخ الجمهورية

وأجاب الزاهد، أن الانتخابات لم تحقق ذلك، بل اتبعت منطق "الصوت الواحد" فى برلمان متآمر عليه من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة، فالتشريعات الخانقة، مثل نظام القوائم المطلقة، ليست إنتاج المعارضة بل عارضتها وقاطعتها ورفضتها، مما يجعلها أداة للإقصاء، كما أن تقسيم الدوائر الاعتباطى كان انحيازًا للأقوى ولرأس المال ورجال الأعمال ورجال السلطة، مما يبعد الناس عن المشاركة. أيضا ارتفاع الرسوم جعلت الاشتراك مكلفًا، فـ ٣٠ ألف جنيه للترشح و١١ ألفا إضافية، أى ٤٠ ألف جنيه دون أى نشاط إضافى من المرشح، وهذا فى بلد أغلبيته من الفقراء يعنى إقصاءً كاملاً للطبقات الشعبية، وانتهى الأمر إلى مأساة شوهدت فى إبطال النتائج فى عشرات الدوائر، مع تغول المال السياسى فى كل اتجاه فالكراسى يُدفع فيها ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ١٠٠ مليون جنيه، مما يثير تساؤلات حول الغرض من ذلك.

وأوضح رئيس حزب التحالف الشعبى أن التشريعات والإجراءات الإقصائية تبعد أصحاب المصلحة الحقيقية وتمكن رأس المال من السيطرة الكاملة، فأصبحنا نشاهد الإنفاق الهائل فى بلد يواجه أزمة اقتصادية شديدة، مما يؤدى إلى إنتاج برلمان بالتعيين بدلاً من الانتخاب الحقيقي

يضيف: هذا ليس دفاعًا عن المعارضة، التى قد تفشل فى الكثير من الأمور، لكن قصة مصر الآن هى فشل النظام السياسى الذى لن يصمد أمام العواصف القادمة بفضل طريقة إدارة هذه الانتخابات والمال السياسى كان السبب الرئيسى فى غياب من يمثلون الشعب الحقيقى فى البرلمان، حيث أصبح هو "الغول" أو الذراع الرئيسى لها، مع أطراف أخرى فى المشهد الذى لا يضر العدو ولا يفيد الحبيب. ومنذ الإطاحة بثورة ٢٥ يناير، كان البرلمان مصممًا لعدم تحمل أصوات معارضة، رغم أن المعارضة فى ذلك الوقت كانت محدودة بعدة عشرات فقط. وقد مارست تأثيرها الأكبر فى مناسبتين مهمتين تخصان الوطن كله، تيران وصنافير والتعديلات الدستورية، هذه المعارضة تم الإطاحة بها وحصارها فى كل مكان، وفى النهاية، حتى بقاياها مثل أحمد الشرقاوى لم تعد موجودة، وطلعت خليل فشل فى محاولة التحقيق، لذلك يجب اعادة الانتخابات الحالية حتى تمثل الشعب.

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية تهدد الديمقراطية

وصف عضو مجلس الشيوخ ورئيس حزب الجيل، ناجى الشهابي، انتخابات ٢٠٢٥ بأنها "غير مسبوقة" فى درجة فسادها وابتعادها عن جوهر التمثيل الشعبي، هذه الانتخابات لم تكن مجرد عملية تصويتية، بل تحول جذرى فى بنية المجتمع المصري، حيث اختفت الطبقة المتوسطة تماماً عن المشهد الانتخابي، تاركة المجال لناخبين فقراء تُشترى أصواتهم بمبالغ زهيدة تصل إلى ٢٠٠ جنيه، و"هذا المجلس القادم لن يكون ممثلاً للشعب المصري، بل مجلساً ماليا يسيطر عليه رجال الأعمال، وأسوأ من ذلك، نواب لا علاقة لهم بالعمل العام أو السياسة أو التشريع".

أضاف الشهابي: المشهد الانتخابى شهد "غياباً كاملاً للطبقة المتوسطة"، التى كانت عماد الديمقراطية، هذه الطبقة لم تنزل إلى مراكز الاقتراع أبداً، مما يجعل المجلس "مرآة للنظام الفاسد" و"النواب الذين فازوا لا يعرفون حتى اللغة العربية الفصحى، يقرأون من الورق بعربى مكسور، لم يتعلموا فى مدارسنا ولا يفهمون التعليم الذى تعلمناه فكيف لهم أن يعرضوا مشاكل الشعب"؟

"هذا يجعل المجلس أداة للمصالح الخاصة، حيث يدخل الأثرياء بملايينهم لشراء الكراسي، بينما يصرف آخرون عشرات الملايين ليحصلوا على ١٠- ١٢ ألف صوت فقط، فى حين أن القائمة الوطنية "من أجل مصر" طلبت من كل مرشح ١٠٠ مليون جنيه، هذا يعنى أن المجلس القادم "مجلس مالى وليس حتى مجلس رجال أعمال"، حيث اختفى الناخب التقليدى وحل محله "الناخب الفقير المسكين اللى محتاج"، الذى يحل مشكلته بـ٢٠٠ جنيه مقابل التصويت.

ويوضح الشهابى أن الانتخابات لم تجَر فى أماكن مغلقة، بل فى سرادقات واسعة طولها ٢٠- ٣٠ متراً، مما سمح بمراقبة الأصوات تحت أعين الجميع وصرح بأن "هذا كله تم بشكل واسع بعد بيان الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أعلن عن تجاوزات وطالب بإعادة الانتخابات، لكن حتى فى شبرا مصر بعد الإعادة، استمرت التجاوزات"، واتهم الأجهزة بأنها متورطة لان هذه العملية كانت "على مرأى ومسمع من جميع أجهزة الدولة"، كما أن الهيئة الوطنية للانتخابات لم تقم بدورها، ولم ترفع شكوى رسمية رغم تجاوز السقف الانتخابى بعشرة أضعاف، مشيراً إلى أن "العمود الواحد فى أكتوبر أعلى من السقف الانتخابي".

عن فشل المعارضة يقول الشهابى بأن "هذه ليست انتخابات تمثل فيها المعارضة، بل انتخاباتٍ لمن يملك المال" هؤلاء "أذكياء" يصرفون ٢٠-٣٠ مليوناً ليحصلوا على كرسى بـ١٠- ١٢ ألف صوت، لان فى دماغهم أشياء اخرى ليس لها علاقة بالعمل السياسي، يريدون مقعد البرلمان كواجهة لهم لتسهل عليهم أموراً خاصة.

فى الختام، يؤكد الشهابى أن مجلس النواب ٢٠٢٥ "لا يمثل الشعب المصرى فى شيء، ولا يمثل الفقراء والمساكين الذين اشتريت أصواتهم"، ويطالب بإلغاء الانتخابات عبر حكم من المحكمة الدستورية العليا، التى يمكنها أن تحكم اليوم أو غداً، فهذا المجلس كارثة بكل المقاييس، خاصة مع التحديات الضخمة التى تواجه مصر"، محذراً: البرلمان يفقد دوره الحقيقى فى تمثيل الشعب، "مش هنلاقى فيه أصوات تعبر عن الناس من الاساس"

علاء الخيام: بيع الكراسى بالملايين

أكد علاء الخيام أن أحزاب الموالاة تجاوزت كل الحدود ببيع كراسى البرلمان بالملايين، من ٢٠ لـ٥٠ مليون جنيه والتسريبات والفيديوهات على السوشيال ميديا فضحت تلك القيادات، وحتى إعلام الدولة ناقش تجاوزات الانتخابات واكد أنها تهديد للديمقراطية وصرح بعضهم "أن ده بيع صريح يذكر بفساد قبل الثورة، ويعتبر أخطر حاجة شافها فى تاريخ الجمهورية". القوائم أصبحت الأغلى لأنها تضمن نجاحا بدون منافسة، وأكثر من ٥٠٪ نجحوا بدون حملة انتخابية حقيقية، هناك رجال أعمال اشتروا الكراسي، وهذا يهدد الطبقات الفقيرة، فالبرلمان أصبح مشروعا اقتصادى وليس لتمثيل الشعب.

وأكد الخيام أن الرئيس السيسى تدخل مباشرة بناءً على توصية من المخابرات، التى رأت أن "المشهد غير مريح ويهدد الاستقرار" وأعيدت ٧٠٪ من الدوائر بسبب انتهاكات، وأصوات تم شراؤها، وفى إعادة الانتخابات بالجيزة الحضور أصبح ١,٥٪ فقط، وهذه رسالة صادمة رغم الوعى السياسى المرتفع بالمحافظة. بعدما كان يقال أن٥٠٪ حضروا فى المرحله الأولى، وهذا دليل فقدان ثقة كامل.وما حدث يعتبر إجراما يستحق المحاكمة، ويجب تدخل استثنائى لحكيم داخل الدولة "فلا يجوز ان نبيع تاريخ مصر بالأموال" كما أن مصر فى خطر، فهناك صراع مع إثيوبيا وإسرائيل، وتضخم، والبرلمان الأن فى يد غير كفؤة، وسيكون خطرا على الأجيال القادمة، فبرلمان رجال الأعمال لا يصلح لتلك المرحلة.

وأوضح علاء الخيام أنه فوجئ بسقوط طلعت خليل وأحمد الشرقاوى رغم شعبيتهم، وعدم دخول هيثم الحريري، والبرلمان الان أصبح بدون معارضة حقيقية، والحل فى رأيه إلغاء كامل للانتخابات، وإجراء انتخابات بإشراف قضائي، وإعلام حر لفضح المال السياسي. نحن نحتاج تغييرا جذريا لإنقاذ المشهد.

تحقيق: بسمة رمضان

"الأجور بتيجى من الزبالة»... أرباح بالمليارات وعمال تحت المراقبة

النساجون الشرقيون: «صاحبة السعادة» نموذج فج لدولة داخل الدولة

على مدار أكثر من أربعة عقود، وبفضل قوتها البشرية الوطنية، رسخت شركة «النساجون الشرقيون» مكانتها بوصفها واحدة من أكبر شركات صناعة السجاد فى العالم، وكيانًا تصديريًا عملاقًا يُقدّم باعتباره قصة نجاح للصناعة المصرية.

بدأت الشركة نشاطها فى مطلع الثمانينيات، ثم تمددت أفقيًا ورأسيًا، وبنت سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ من تصنيع الخامات الأولية، وعلى رأسها حبيبات إلبولى بروبلين، مرورًا بالغزل والصباغة والنسج، وصولًا إلى التعبئة والتوزيع داخل السوق المحلية وعبر عشرات الأسواق العالمية.

القوائم المالية والإفصاحات الدورية ترسم صورة صعود متواصل: نمو فى الإيرادات، قدرة على تحقيق أرباح وتوزيعات سخية للمساهمين، واستمرار فى التوسع حتى فى سنوات الاضطراب الاقتصادي. غير أن هذه الصورة، كما تكشف إفادات عمالية وبيانات حقوقية وتغطيات صحفية مستقلة، تخفى واقعًا مختلفًا داخل المصانع؛ واقعًا تُختزل فيه علاقة العمل إلى معادلة قوة غير متكافئة، وتتحول فيه أدوات الإدارة إلى أدوات مراقبة وترهيب، ويغيب فيه الدور الرقابى للدولة.

صعود مالى واضح... وأرقام لا تصل إلى القاعدة

وفق الإفصاحات الرسمية، حققت «النساجون الشرقيون» خلال عام ٢٠٢٤ إيرادات تجاوزت ٢٤ مليار جنيه مصري، مع صافى أرباح قُدّر بنحو ٢,٥ مليار جنيه. وفى العام نفسه، أقرت الجمعية العمومية توزيعات نقدية للمساهمين تجاوزت مليار جنيه، فى إشارة صريحة إلى وفرة السيولة وثقة الإدارة فى نتائجها. وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٥، واصلت الشركة تسجيل مبيعات تجاوزت ١٢,٥ مليار جنيه، مع أرباح صافية تخطت المليار جنيه، رغم تراجع نسبى فى الهوامش.

تعكس هذه الأرقام نموذجًا إنتاجيًا رأسيًا متكاملًا يمنح الشركة قدرة عالية على التحكم فى التكلفة وتعظيم العائد. لكن العمال داخل المصانع يؤكدون أن هذا النجاح لا يُترجم إلى تحسّن ملموس فى دخولهم. فبحسب إفادات متطابقة، يتقاضى عمال أمضوا ٨ إلى ١٠ سنوات خدمة رواتب تتراوح بين ٧ و٨ آلاف جنيه، مع زيادات سنوية محدودة وُصفت بأنها رمزية.

"أنا بقالى سنين فى المكان ده. كل ما نسمع عن أرباح جديدة، نستنى نشوف حاجة علينا... مفيش. بنرجع البيت نحسب الجنيه قبل ما نصرفه وكأن هذه المليارات لا تمر من أمام بوابات المصنع"

اقتصاديًا، يشكّل بند الأجور فى الصناعات التحويلية كثيفة العمالة عادة ١٥ إلى ٣٠ فى المئة من تكلفة التشغيل وفق المعايير المتعارف عليها. وفى شركات تصديرية تحقق وفورات الحجم وتوزّع أرباحًا بالمليارات، يُفترض أن ينعكس النمو على تحسين الأجور وظروف العمل، لا تكريس الضغط على العمال باعتبارهم الحلقة الأضعف.

التخارج إلى الخارج: الأرباح تخرج... والضغط يبقى

فى عام ٢٠٢٢، أعلنت شركة «النساجون الشرقيون» عن خطوة وُصفت رسميًا بأنها «إعادة هيكلة»، تمثلت فى قيام ياسمين وفريدة محمد فريد خميس، ابنتى مؤسس الشركة الراحل، ببيع كامل حصتيهما المباشرتين فى الشركة، والبالغ مجموعهما نحو ٢٤,٦ فى المئة من الأسهم، لصالح صندوق استثمارى يُدعى FYK Limited، مقابل ما يقارب ١,٤ مليار جنيه مصري. وبحسب إفصاح الشركة للبورصة المصرية، باعت كل منهما حصتها البالغة ١٢,٣١ فى المئة بعدد أسهم تجاوز ٨١ مليون سهم، وبقيمة قاربت ٦٨٧ مليون جنيه لكل حصة.

أكدت الشركة حينها أن الصفقة لن تؤدى إلى تغيير المستفيد النهائي، باعتبار أن الصندوق المشترى مملوك بالكامل لهما. غير أن ما أثار جدلًا واسعًا هو أن صندوق FYK Limited كيان مسجّل فى إنجلترا، تم تأسيسه حديثًا، ولا يعمل أصلًا فى مجال صناعة السجاد. اقتصاديون وحقوقيون رأوا فى هذه الخطوة نقلًا قانونيًا لمركز ثقل الملكية إلى الخارج، بما يسمح بتحويل الأرباح والعوائد إلى عملات أجنبية والاحتفاظ بها خارج البلاد، فى وقت كانت تعانى فيه مصر من أزمة عملة حادة.

أحد العمال علّق على الخطوة قائلًا إن الشركة "شدّت السلم وطلعت"، بينما يُطلب منهم فى الداخل تحمّل الأعباء باسم الظروف الاقتصادية. محللون أشاروا إلى أن هذا النموذج، رغم كونه قانونيًا من الناحية الشكلية، يتيح التحصّن باتفاقيات التحكيم الدولى والتمتع بمزايا ضريبية، ويُضعف قدرة الدولة على الرقابة والمساءلة، خصوصًا فيما يتعلق بتحويل الأرباح والالتزامات الاجتماعية.

فى هذا السياق، يبرز سؤال حق الدولة وحق المجتمع: شركة نشأت وتوسعت داخل مصر، واستفادت لعقود من العمالة الرخيصة والبنية التحتية والحوافز، ثم تنقل جزءًا معتبرًا من ملكيتها وعوائدها إلى الخارج، فى الوقت الذى تُشدّد فيه الخناق على عمالها داخل المصانع.

فجوة الأجور... حين يصبح التدرج غير قابل للتبرير

إلى جانب تدنى الأجور، يثير العمال مسألة «فجوة الأجور الصادمة» داخل الشركة. وبحسب إفادات عمالية، يحصل أحد كبار المديرين على راتب شهرى يقدر بنحو مليون و٣٠٠ ألف جنيه، وقد نشر العمال صورة ضوئية لمستند الشيك الذى يتقاضاه المدير شهريا، وذلك فى مقابل بضعة آلاف من الجنيهات لعمال خطوط الإنتاج.

"إحنا لما سمعنا الرقم حسينا إننا مش فى نفس الشركة. ده مش فرق درجات، ده فرق حياة."

بحسب خبراء سياسات الأجور فإن هذا التفاوت الحاد لا يتماشى مع أى معايير عدالة مطبقة فى الشركات الكبرى عالميًا، حيث تسعى الإدارات، حتى فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إلى ضبط الفجوة بين أعلى وأدنى أجر، إدراكا لخطورة تحوّلها إلى عامل احتقان وانفجار اجتماعى داخل بيئة العمل.

"إحنا بنشتغل فى شركة بيقولوا عليها عالمية، بس إحساسنا إننا عايشين جوه سور مقفول... محدش سامعنا ولا حاسس بمعاناتنا"

"صاحبة السعادة" وإهانة العمال: واقعة تتجاوز الكلمات

فى قلب هذا الاحتقان، تتداول شهادات عمالية واقعة منسوبة إلى ياسمين محمد فريد خميس، رئيسة مجلس إدارة الشركة، والتى يُطلق عليها داخل المصانع لقب «صاحبة السعادة». وبحسب روايات عمالية متطابقة، قالت ياسمين، فى سياق حديث عن بند الأجور، إن رواتب العمال «بتيجى من الزبالة»، فى إشارة إلى بقايا البلاستيك وبواقى التصنيع. التى يتم بيعها لسد بند الأجور لأكثر من عشرين ألف عامل قام المصنع على اكتافهم وبعرقهم.

ورغم عدم صدور تعليق رسمى موثّق يؤكد أو ينفى العبارة حرفيًا، فإن وقعها داخل المصانع كان قاسيًا، كما يقول العمال، لأنها حملت معنى التقليل من قيمة العمل الإنساني، ورسالة بأن الأجور ليست حقًا عادلاً بل "فضلة" من العملية الإنتاجية.

"الكلمة دى جرحتنا اوى ومأثرة فينا حسّيت إن كل تعبنا بيتشال من عليه الغطا ويتقال عليه زبالة. بعد اليوم ده، أى كلام عن احترام بقى صعب نصدقه".

غنى عن القول أن مثل هذه الخطابات، حتى وإن لم تدون رسميًا، تُسهم فى تكريس ثقافة إدارية تجرد العمال من الكرامة، وتتناقض مع مبادئ العمل اللائق التى تُقرّها المعايير الدولية.

شهادات من الداخل: الخوف بدل الحوار

فى محاولة لاحتواء الشكاوى، أنشأت الإدارة صندوقًا للشكاوى باعتباره آلية رسمية للتواصل. لكن شهادات عمالية متطابقة تشير إلى أن الصندوق تحوّل إلى فخ إداري.

"حطيت شكوى عن الأكل والشيفتات. بعدها بأيام اتطلبت تحقيق. محدش قالّى ده ليه، بس فهمت إن الشكوى مش حق... دى تهمة."

عامل آخر يضيف أن مجرد التفكير فى الشكوى أصبح مغامرة غير محسوبة العواقب مضيفا "بقينا بنقول لبعض: خليها فى قلبك. اللى اشتكى قبل كده اتعلّم علينا. الصمت بقى أأمن عندنا عيال".

يصنف القانون بشكل واضح تلك الممارسات بالنص" يُعد أى إجراء عقابى بسبب تقديم شكوى انتقامًا محظورًا ويُصنّف كفصل تعسفى مقنّع حتى لو لم ينه صاحب العمل العقد صراحة" ولكن من يراقب ومن ينفذ؟.

المصنع كمساحة أمنية: تفتيش وتجسس وترهيب

التحول الأخطر، بحسب توصيف عمالى وحقوقي، كان نقل الخلاف العمالى إلى مربع أمني. فمع تصاعد المطالبات، أنشأ عمال مجموعة مغلقة على فيسبوك لمناقشة الأوضاع. خطوة بدت سلمية، لكنها قادت، وفق بيان المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إلى سلسلة من الانتهاكات.

أشارت المفوضية إلى فصل نحو ٧٠ عاملًا من أربعة مصانع بالعاشر من رمضان تعسفيا بعد تحقيقات داخلية وُصفت بأنها صورية. ووفق إفادات العمال، شملت التحقيقات تفتيشًا ذاتيًا مهينًا قبل دخول غرف التحقيق، وإهانات لفظية، ومحاولات لإجبار بعضهم على الاستقالة.

"دخلت التحقيق بعد ما فتشونى ذاتيا حسّيت إنى متهم مش عامل. اللحظة دى كسرت حاجة جوايا."

الأخطر، بحسب البيان، هو اختراق وتتبع الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، بما فى ذلك منشورات من حسابات مجهولة، ثم تحديد أصحابها وفصلهم."كنا فاكرين الأكونت المجهول أمان. لما اتجابوا الناس واحد واحد، فهمنا إننا متراقَبين."

خبراء قانونيون يرون أن هذه الممارسات تمثل انتهاكًا صارخًا للحق فى الخصوصية، وقد ترقى إلى شبهة تجسس غير مشروع، ولا تندرج بأى حال تحت سلطات صاحب العمل.

ويؤكد العمال أن بعض من قادوا هذه الإجراءات ضباط شرطة سابقون يعملون داخل هيكل الإدارة، ما رسّخ شعورًا بأن المصنع يُدار بعقلية أمنية لا إدارية.

مباحث الإنترنت و«نشر الأخبار الكاذبة»: القانون كسلاح ضغط

لم تتوقف الإجراءات عند الفصل. فبحسب إفادات العمال وبيان المفوضية، جرى تهديد بعض العمال باللجوء إلى مباحث الإنترنت، واستخدام اتهامات من قبيل «نشر أخبار كاذبة» و«التحريض».

"قالوا لنا: هنبلغ عنكم مباحث الانترنت واللى هيغلط هيتحاسب. ساعتها حسّينا إن الكلام نفسه بقى جريمة."

ويتعارض انحراف استخدام النصوص الجنائية لقمع التعبير العمالى السلمي، مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى تكفل حرية التنظيم والتعبير داخل أماكن العمل كما تشير المفوضية إلى أن الشركة سبقت العمال ببلاغات تتهمهم بالتحريض والتخريب، ما قلب موقع الضحية إلى متهم.

المخالفات القانونية... وأين الدولة؟

وفق قراءة قانونية، تتضمن الوقائع فصلًا تعسفيًا، تفتيشًا مهينًا، انتهاكًا للخصوصية، ترهيبًا قانونيًا، واستخدام أدوات أمنية خارج إطار الدولة. وهى ممارسات تتعارض مع قانون العمل المصري، ومع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى صدّقت عليها مصر، خاصة ما يتعلق بحرية التنظيم وحظر الفصل التعسفى وحماية الكرامة الإنسانية.

وسط ذلك، يبرز سؤال لا يمكن تجاهله: أين وزارة العمل؟

رغم الوقفات والشكاوى والبيانات الحقوقية، لا يظهر تدخل رقابى حاسم. حقوقيون يرون أن هذا الغياب فتح المجال أمام بعض الشركات الكبرى للتصرف كدولة داخل الدولة."دوّرنا على الدولة، لقينا نفسنا واقفين قدّام الشركة لوحدنا، النساجون دولة جوا الدولة ما يقدر عليها غير ربنا"

حين يغيب القانون يحضر الخوف

بين أرباح بالمليارات وتوزيعات سخية للمساهمين، يعيش عمال «النساجون الشرقيون» تحت ضغط دائم: أجور متدنية، فجوات صادمة، صناديق شكاوى تتحول إلى فخاخ، ومصانع تُدار بعقلية المراقبة والترهيب.

"إحنا مش طالبين غير نشتغل بكرامة... بس الكرامة بقت أصعب من الشغل"

القضية هنا لم تعد خلافًا عماليًا، بل اختبارًا حقيقيًا لدور الدولة وحدود نفوذ رأس المال.فحين يخاف العامل من الشكوى، ومن الكلام، ومن منشور على فيسبوك، يصبح السؤال الأهم:

من يحمى العامل؟ وأى معنى يبقى للنجاح الاقتصادي، إذا كان ثمنه هو الخوف داخل أماكن العمل؟

تحقيق: أسماء زيدان

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

جَرّبتُ مِن نارِ الهوى ما تَنطَفي نارُ الغَضى وَتَكِلُّ عَمّا تُحرِقُ
وَعَذَلتُ أَهلَ العِشقِ حَتّى ذُقتُهُ فَعَجِبتُ كَيفَ يَموتُ مَن لا يَعشَقُ
وَعَذَرتُهُم وَعَرَفتُ ذَنبِيَ أَنَّني عَيّرتُهُم فَلَقيتُ فيهِ ما لَقوا

السؤال يتحول إلى جريمة.. بين نص قانونى فضفاض ومجتمع يخاف من التفكير وسلطة تحاكم النوايا

كيف تدار تهمة ازدراء الأديان فى مصر؟

فى بلد يعلن دستوره أن حرية الاعتقاد مطلقة وحرية الرأى مكفولة.. يبقى الواقع يحمل تناقضا أعمق من الكلمات المكتوبة.. فمجرد التعبير عن رأى مختلف فى الدين، سواء كان نقدا أو تساؤلا أو بحثا روحيا خارج السائد، قد يتحول فى لحظة إلى بلاغ، ثم تحقيق، ثم قضية ازدراء أديان قد تغير حياة صاحبها بالكامل.

لا نتحدث عن قصص فردية، ولا عن حالات منعزلة، بل عن ظاهرة ممتدة تتجاوز حدود الدين الواحد، وتطال مسلمين ومسيحيين، متدينين ولا دينيين، شبابا يعبرون عن أفكارهم فى مساحة رقمية بلا جدران، فيفاجأون بأن المجتمع والقانون يراقبان من خلف الشاشة.

القمص بضابا بخيت: ادعوا أن الكنائس مخازن أسلحة ومراكز للدعارة والتعذيب، وجاءت الثورة لتكشف زيف الادعاءات

محمد عيسى الصروي: الأزمة ليست فى وجود النص بل فى غموضه وتطبيقه الانتقائى وغياب الضمانات

محمود الأبيدي: الدين لا يستخدم للسيطرة الاجتماعية.. والدين لا يحتاج فوضى فكرية ليثبت قوته

هذا التحقيق لا يبحث عن الإثارة بقدر ما يحاول فك الاشتباك المعقد بين القانون والمجتمع والدين، فى لحظة تاريخية أصبحت فيها حرية الفكر مقيدة بشبكة من الحساسيات والخطوط الحمراء، وأصبح المختلف أيا كانت خلفيته مهدّدا بأن يصنّف خصما للدين عوضا عن كونه صاحب رأي.

مادة تحاكم النوايا

تعد المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات المعروفة باسم " مادة ازدراء الأديان" واحدة من أكثر النصوص القانونية جدلا فى مصر.. فالنص شديد العمومية.. يسمح بتفسيرات واسعة للغاية، ويترك للقاضى تقدير معنى "الازدراء" و"التطاول" و"ازدراء الشعائر" و"التحريض على الفتنة".. هذه الصياغة الفضفاضة تجعل القانون قادرا على أن يتحرك فى اتجاهين: حماية المقدسات من الإهانة، أو استخدامه كأداة للحد من حرية التعبير حين يتجاوز صاحبه حدود المقبول اجتماعيا.

خبراء قانونيون تحدثنا إليهم يؤكدون أن المشكلة ليست فى وجود قانون يحمى المشاعر الدينية، بل فى طريقة تطبيقه. فبحسب أحد الحقوقيين: القانون فى مصر لا يجرم الإلحاد، ولا يجرم الاختلاف الديني، لكنه يجرم التعبير عنه لو اعتبر مسيئا للمجتمع.. المشكلة ليست قانونا ضد الإلحاد؛ بل مجتمع يرى أن مجرد إعلانك أنك مختلف تهديد مباشر له..

يشير حقوقى آخر إلى جانب أكثر حساسية: معظم قضايا ازدراء الأديان تبدأ ببلاغات فردية، غير صادرة عن المؤسسات الدينية.. أى مواطن يشعر بأن رأى آخر ضايقه يستطيع التقدم ببلاغ، وأحيانا يكون البلاغ مبنيا على سوء فهم أو قراءة مبتورة لمنشور على السوشيال ميديا...

المحاكمات فى هذه القضايا لا تدور حول الفعل فقط، بل حول النية. فيستجوب صاحب الرأي.. هل كان يقصد السخرية؟ هل كان يقصد التشكيك؟ هل كان نقده يدخل تحت حرية التفكير أم الاعتداء على المقدس؟

هنا تكمن المعضلة: النية تحاكم، والمجتمع يفسر، والقضاء يقدر، فى ظل حساسيات تتغير من وقت لآخر ومن مدينة لأخرى..

تتسع الدائرة اليوم لتشمل طيفا واسعا من الشباب الذين لا ينتمون لتيارات فكرية واضحة، البعض متدين جدا لكنه يطرح أسئلة نقدية حول التراث أو الممارسات الدينية، البعض مسيحى يميل للتفكير اللاهوتى المختلف أو يبحث خارج فكر الكنيسة التقليدية.. البعض لا دينى لكنه غير راغب فى تحدى المجتمع فقط يريد مساحة للتفكير الشخصي... ورغم هذا التنوع، يجمعهم خيط واحد: الخوف من التعبير.

فعدد كبير من الشباب خصوصا على منصات التواصل أصبح يمارس رقابة ذاتية قاسية على نفسه.. يتجنب الكلمات التى قد تفهم خطأ، يحذف منشورات، يمسح كومنتات، يطمس أجزاء من أفكاره.. ليس خوفا من الدولة بقدر ما هو خوف من المجتمع، خوف من الوصم، خوف من التحريض، خوف من أن يتحول أى رأى بسيط إلى قضية..

هذا المناخ يخلق بيئة مغلقة فكريا فبدل أن يساهم الجيل الجديد فى تجديد الفكر الدينى أو تعميقه، يجد نفسه محاصرا بشعور دائم بأن التفكير نفسه مخاطرة.. وفى كل مرة تثار فيها قضية جديدة، يتجدد السؤال الجوهري: هل نحن مجتمع يخاف من ضياع الدين، أم مجتمع يخاف من حرية الفكر؟

الأزهر والكنيسة.. أصوات مختلفة

الجانب الأكثر حساسية فى هذا الملف هو موقف المؤسسات الدينية، وهى ليست كتلة واحدة كما يفترض، داخل كل مؤسسة أصوات مختلفة، بعضها يميل إلى الانفتاح، وبعضها إلى التشدد، وبعضها إلى الحذر...

يقول شيخ أزهرى من تيار إصلاحي: "الدين لا يحتاج حماية من الأفكار، بل من الجهل، والنقد ليس مشكلة.. المشكلة حين نمنع الناس من التفكير.. لأن ذلك يعطل التجديد." فى المقابل، يؤكد شيخ أكثر محافظة: حرية الفكر جزء من الإسلام، لكن ازدراء الثوابت ليس حرية.. إذا سمحنا بالتعدى على المقدسات فسوف ينهار احترام المجتمع للدين.

هذه الثنائية داخل المؤسسة الدينية الإسلامية تجعل الرأى العام أكثر ارتباكا. فلا توجد رؤية موحدة، ولا سياسة محددة، بل مجموعة من الأصوات التى تتصارع داخل مساحة واحدة، ما يفتح الباب لخلط المفاهيم لدى الناس..

الأمر لا يختلف كثيرًا داخل الكنيسة.. فهناك أصوات تقليدية تؤمن بأن الفكر اللاهوتى المختلف خطر على وحدة الإيمان، بينما أصوات أخرى ترى أن النقاش جزء من الحياة الروحية..

يقول أحد القساوسة الشباب: الإيمان لا يهتز من رأي، يهتز من الفراغ الروحي.. لكن المجتمع القبطى نفسه حساس جدا لأى كلام يفهم كتشكيك، خصوصا على الإنترنت، فى حين يقول كاهن آخر من الاتجاه المحافظ: هناك فارق بين البحث اللاهوتى وبين التشكيك.. الأول مطلوب، والثانى يسبب بلبلة فى الشعب..

هذا التباين داخل الكنيسة يخلق بدوره حالة من التخبط.. ما هو مسموح؟ وما هو ممنوع؟ ومن المسؤول عن تصنيف الكلام؟ هل هو الكاهن أم المجتمع أم القانون؟

وما بين هذه الأسئلة يبقى الشباب المسيحى خصوصا المختلف فكريا فى منطقة رمادية تشبه إلى حد كبير المنطقة التى يقف فيها الشباب المسلم.

المجتمع

إذا كان القضاء يصدر الحكم، فالمجتمع يصدر الاتهام.. فى كثير من الأحيان، البلاغات لا تبدأ بسبب نص واضح يهاجم الدين، بل بسبب إحساس عام بأن الشخص يختلف أو يعترض أو يتجاوز المتعارف عليه.. المجتمع يتسامح مع الخرافة لكنه لا يتسامح مع التفكير، يتسامح مع الخطاب الطائفى أحيانا لكنه لا يتسامح مع النقاش الحر، يدافع عن الدين... لكنه يسمح بتهديد المختلف وإهانته...

المفارقة أن المجتمع نفسه هو الذى يقول: الدين لله، وكل واحد حر.. لكنه يضيف بعدها: بس مش قدام الناس، ومش على السوشيال، ومش بالطريقة دي.. هذا التناقض بين الأقوال والممارسة ينتج أخطر أنواع الرقابة.. الرقابة الجماعية، التى تجعل الفرد يخاف من الآخرين أكثر مما يخاف من الدولة...

حقوقيون.. لا حرية حقيقية دون إعادة تعريف الازدراء

أغلب الحقوقيين الذين تحدثنا إليهم يتفقون على أمر جوهري.. من دون تعريف واضح ودقيق لمفهوم "ازدراء الأديان"، ستبقى المادة مساحة مفتوحة لمعاقبة أى رأى يختلف مع السائد...

يرى أحدهم أن "المادة ٩٨ (و)" تحولت من حماية إلى أداة ضبط اجتماعي، المجتمع يستخدمها ضد من يختلف أكثر مما يستخدمها لحماية العقيدة.. بينما تشير حقوقية أخرى إلى نقطة حاسمة: الحرية لا تقاس بما يستطيع المؤمن قوله، بل بما يستطيع غير المؤمن قوله دون خوف...

أما القول الأكثر جرأة فيأتى من أحد المحامين المعروفين بقضايا الحريات: مشكلة القانون ليست فى نصه فقط، بل فى وجوده داخل بيئة تخاف من الأسئلة.. أى قانون مهما كان متوازنا سيتحول إلى سيف إذا وضعته فى يد مجتمع حساس دينيا...

توتر مستمر بين الدولة والمجتمع والدين

يبدو المشهد فى مجمله، شبكة معقدة من المصالح والتوازنات.. الدولة تحاول الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، فتتساهل فى قبول البلاغات المتعلقة بالدين..

المجتمع يتعامل مع الدين بصفته جزءا من الهوية، وليس فقط معتقدا روحانيا.. والمؤسسات الدينية تخشى من ضياع سلطتها فى فضاء مفتوح بلا ضوابط.. وفى الوسط يقف الفرد المختلف، المتسائل ، الباحث وحيدا أمام ثلاثة سلطات أكبر منه...

هذا الاشتباك لا ينتج فقط قضايا ازدراء الأديان، بل ينتج واقعا كاملا من الخوف والرقابة الذاتية.. ويبقى السؤال الوجودي.. كيف يمكن لبلد أن يتقدم فكريا إذا كان مجرد التفكير المختلف يعامل كتهديد؟

وظيفة الدين ليس قمع الآراء

- الدكتور محمود محمد الأبيدي، إمام وخطيب المسجد الجامع الكبير، ومدير المركز الثقافى الإسلامى بمدينتي، يقول: إن استخدام الدين كغطاء للسيطرة الاجتماعية أمر مرفوض شرعا، مؤكدا أن جوهر الدين لا يقوم على الهيمنة أو التحكم فى الناس، بل على دعوتهم إلى الله بالرحمة واللين والموعظة الحسنة، كما أمر القرآن الكريم.. ويشير إلى أن الداعية أو المتحدث باسم الدين ليس صاحب سلطة اجتماعية، وإنما دليل يهدى الناس إلى الطريق، لا من يفرض عليهم اختياراتهم.

وعن سؤال: هل المجتمع يخاف من الأسئلة أكثر من خوفه من ازدراء الدين؟ يرى الأبيدى أن الأصل فى المعرفة هو السؤال، لكنه يضع لهذا السؤال ضوابط واضحة، معتبرًا أن الخوف من ازدراء الأديان واجب، بينما السؤال ينبغى أن يكون موجّهًا لأهل الاختصاص، مستشهدًا بقوله تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون».. ويضيف أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن كثرة الأسئلة التى لا طائل من ورائها، محذرا من أن الجدل غير المنضبط قد يؤدى إلى إرباك الناس لا إلى هدايتهم..

وفيما يتعلق باستخدام القانون، يرفض الأبيدى فكرة أن يكون القانون أداة لإسكات المختلفين، مؤكدا أن القانون فى الأصل لا يتعارض مع الدين، خاصة أن الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع. ويرى أن وظيفة القانون، مثل الدين، هى تنظيم حياة الناس وتحديد الحقوق والواجبات، لا قمع الآراء أو تكميم الأفواه.

وحول النقد الديني، يصفه الأبيدى بأنه أمر نسبى ومتاح، شريطة أن يمارس فى إطار من الاحترام للأديان والشرائع السماوية، واحترام الإنسان أيا كان معتقده، مستشهدا بقوله تعالى: «لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي». ويرى أن التعبير عن الرأى حق، لكنه يفقد مشروعيته حين يتحول إلى إساءة أو امتهان للمقدسات..

ويؤكد الأبيدى أن الدين قوى وقادر على مواجهة الأسئلة والاختلاف، مستشهدا بحديث النبى صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق».. ويرى أن الإشكالية ليست فى قوة الدين ولا فى ضعف المجتمع، بل فى غياب التخصص واحترام الأدوار، مشددا على أن طرح الأسئلة الدينية يجب أن يوجه إلى العلماء والمتخصصين، كما أمر القرآن، معتبرا أن العلم والتدرج والرفق هى الضمانة الحقيقية لاستمرار الدين وتأثيره فى المجتمع...

الكنيسة لاتخشى النقد

يعلق القمص بضابا بخيت، كاهن كنيسة القديسين مكسيموس ودوماديوس والأنبا موسى الأسود بالإسكندرية، إن الكنيسة لا تخشى النقد الموضوعى الساعى إلى الفهم، مشيرا إلى أن تاريخها ذاته قائم على مواجهة الأسئلة والاعتراضات، لا الهروب منها. ويؤكد أن الكنيسة تفتخر بعصور كاملة من الجدل الفكرى والدفاع اللاهوتي، من بينها مرحلة الإمبراطور يوليانوس الجاحد، التى واجهها آباء الكنيسة بردود فكرية ولاهوتية ما زالت تدرس حتى اليوم.

ويرى القمص بضابا أن المجتمع القبطى الدارس والواعى بتاريخ كنيسته يدرك جيدا أن كل محاولات الهجوم على الإيمان لم تؤد إلى هدمه، بل أسهمت فى تقويته، معتبرا أن الخطر الحقيقى لا يكمن فى الاختلاف الفكري، وإنما فى أساليب التهكم والتحريض التى قد تفتح أبواب الفتنة والانقسام داخل المجتمع.. ويشير إلى أن كثيرا من الشبهات المتداولة حول العقيدة المسيحية، مثل اتهامات الشرك أو تحريف الكتاب المقدس، تجد ردودا موثقة وواضحة فى كتابات الآباء، وفى تراث الكنيسة وتعاليم رموزها، وعلى رأسهم البابا شنوده الثالث..

ويؤكد أن النقاش اللاهوتى الموضوعى لا يخيف لا الكنيسة ولا الشباب، طالما جرى فى إطار حوار راق قائم على الاحترام والمنهجية، محذرا فى المقابل من أن الخطاب القائم على السخرية والإثارة والتحريض قد يتحول إلى عنف لفظى وربما بدني.. وينتقد ما يصفه بازدواجية المعايير فى التعامل مع الخطاب الديني، حيث يتسامح مع إساءات جسيمة موجهة للكنيسة، بينما ترفع تهمة «ازدراء الأديان» سريعا فى مواجهة شباب يطرحون تساؤلات أو آراء مختلفة..

ويشير القمص بضابا إلى أن الكنيسة تعرضت على مدار سنوات لاتهامات خطيرة، من بينها الزعم بأنها مخازن أسلحة أو أماكن للتعذيب أو الدعارة، ومع ذلك اختارت الصمت، معتبرًا أن الأحداث اللاحقة كشفت زيف تلك الادعاءات.. ويؤكد أن الكنيسة تتبنى مبدأ تصحيح التعليم بالحوار لا بالمواجهة، مستشهدا بتعاليم البابا شنوده الثالث الذى كان يرى أن الإنسان الواثق من فكره يناقش بهدوء، بينما يلجأ الضعيف إلى الصراخ حين يفقد الحجة.

ويختتم القمص بضابا بالتأكيد على أن تاريخ الكنيسة القبطية منذ تأسيسها على يد القديس مارمرقس الرسول يقوم على منهج السؤال والجواب، كما تجسد فى مدرسة الإسكندرية اللاهوتية، التى واجهت الفلسفات اليونانية بالحوار والإقناع، لا بالقمع. ويرى أن هذا المنهج لم يضعف الإيمان، بل جعله أكثر رسوخا، وأسهم فى ترسيخ مكانة كرسى الإسكندرية كأحد أقوى الكراسى الرسولية، معتبرًا أن التساؤل والتلمذة الفكرية كانا دائمًا مصدر قوة للكنيسة لا تهديدا لها.

سياق من التمييز

يعلق المحامى الحقوقى محمد عيسى الصروى على الجدل حول المادة ٩٨ من قانون العقوبات، مؤكدا أن الإشكالية الحقيقية لا تتوقف عند وجود نص قانونى من عدمه، بقدر ما تتعلق بسياق أوسع من التمييز والممارسات الواقعية ضد الأقليات الدينية.

ويقول الصروى إن قضايا ازدراء الأديان لا يمكن عزلها عن منظومة كاملة من السياسات والممارسات التى تنتج تمييزًا ممنهجًا، مشيرًا إلى أن المشكلة ليست فى النصوص وحدها، بل فى غياب إرادة حقيقية لدى السلطة التنفيذية من رأس الدولة إلى المؤسسات والوزارات المهنية، لتطبيق ما ينص عليه الدستور من أن حرية الاعتقاد مطلقة، وأن لكل إنسان الحق فى اعتناق ما يشاء دون عواقب غير معلنة..

ويضيف أن هناك تيارا داخل المجتمع يتبنى فكرة «إهانة الأديان» كذريعة جاهزة لقمع الاختلاف، بينما الفلسفة الأصلية للقوانين سواء الدينية أو الوضعية تقوم على مبدأ «الضرر».. فحرق الكتب المقدسة أو التحريض المباشر على الكراهية والعنف يمكن اعتباره ضررا حقيقيا، أما التعبير عن الرأى أو التفكير المختلف فلا ينبغى أن يعامل كجريمة..

ويرى الصروى أن المادة ٩٨ تعانى من خلل دستورى واضح، بسبب اعتمادها على ألفاظ مطاطية وغامضة مثل «الازدراء» و«التطاول»، دون وضع تعريفات دقيقة أو ضوابط قانونية منضبطة، وهو ما يجعل تطبيقها خاضعا للأهواء والمزاج العام، لا لمعايير قانونية واضحة. ويؤكد أن أى نص عقابى يجب أن يكون محددا: «تفعل كذا، تعاقب بكذا»، لا أن يترك الباب مفتوحا للتأويل..

ويشير إلى أن معالجة هذا الملف لا يجب أن تبدأ بالعقوبة، خصوصا عقوبة الحبس، بل بتغيير الممارسات على أرض الواقع، ومواجهة التمييز بشكل مباشر. ويتساءل: لماذا لا يوجد تمثيل حقيقى للأقباط فى مجالات مثل الرياضة؟ ولماذا يتم التعامل مع المواطنين المسيحيين دائما بمنطق «الكوتة» لا بالمواطنة الكاملة؟ معتبرًا أن غياب تمثيل الأقليات فى مجالات عديدة ليس صدفة، بل انعكاس لتمييز متجذر فى المجتمع.

ويربط الصروى بين هذا الواقع وبين سياسات التعليم، التى رسخت الدين كمادة أساسية، فى مقابل تراجع مواد أخرى، إلى جانب غياب المساحة السياسية وحرية النقاش العام. ويرى أن فتح المجال العام، والسماح بالتصادم الفكرى الآمن، هو السبيل الحقيقى لبناء السلام المجتمعي، وليس القمع أو المنع.

وعن تطبيق المادة ٩٨، يؤكد الصروى أن الواقع العملى يكشف خللا واضحا، إذ إن أغلب من تتم إدانتهم بموجبها ينتمون إلى الأقليات الدينية، بينما نادرًا ما تستخدم ضد أبناء الأغلبية، كما أن البلاغات ذاتها غالبا لا تقدم من مسيحيين أو يهود، إلا فى حالات استثنائية جدا.

ويطرح تساؤلًا جوهريا حول جدوى الحبس فى قضايا من هذا النوع، معتبرا أن إهانة المقدسات بصيغتها المطلقة لا تستدعى عقوبة سالبة للحرية، خاصة قبل إصلاح الممارسات التمييزية القائمة بالفعل..

وفى إجابته عن سؤال: هل يخاف المجتمع من الفكر أكثر من خوفه من القانون؟ يرى السروى أن المجتمع المصرى لم يعتد أصلًا على ثقافة التفكير، لا دينيا ولا سياسيا، فالأطفال لا يُربّون على طرح الأسئلة، والاختلاف يقابل بالخوف، وهو ما يجعل أى شخص يفكر أو يتكلم عرضة لحملات بلاغات وتشويه.

ويشير إلى أن مصر تمتلك إطارا دستوريا متقدما نسبيا، فضلا عن تصديقها على اتفاقيات دولية مثل العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، لكن المشكلة تكمن فى القوانين المنظمة والمفسرة لهذه الحقوق، وعلى رأسها قانون العقوبات، الذى ما زال يتعامل مع قضايا السب والقذف وازدراء الأديان بمنطق عقابى لا يراعى حرية الرأى والتعبير..

وينتقد الصروى الزج بادارج بعض الحالات وتقديمهم إلى نيابة أمن الدولة والتى تختص بالاساس بنظر قضايا الإرهاب وإلصاق تهم اخرى غير تهمة الازدراء مثل الانضمام إلى جماعه إرهابية أو مشاركتها.

ويختتم الصروى بالتأكيد على أن المادة ٩٨، بصيغتها الحالية وتطبيقها العملي، تمثل انتهاكا لحرية التعبير، ليس فقط بسبب غموضها، بل لأن استخدامها يتم بشكل غير عادل، حيث تطبق فى الغالب على الأقليات، بينما نادرًا ما تطال أبناء الأغلبية، ما يجعلها أداة للضبط الاجتماعى أكثر منها وسيلة لحماية الدين.

تعريف جديد للحرية الدينية والفكرية

التحقيق لا يهدف إلى الدفاع عن الإساءة للدين، ولا إلى تبرير التعدى على معتقدات الناس، بالعكس.. حساسية الناس للدين مفهوم إنساني، لكن القضية الحقيقية ليست الإساءة، بل حدود التفكير.. أين تبدأ حرية النقد.. وأين ينتهى الاحترام؟ من يحدد الإساءة؟ هل كل من يختلف مع خطاب دينى سائد يصبح مزدر للأديان؟ هل الدين هش إلى الحد الذى يهدده رأى على فيسبوك؟ وهل المجتمع واثق بما يكفى من إيمانه ليقبل الاختلاف؟

الحرية الدينية ليست حرية الاعتقاد فقط، بل حرية التعبير عنه، وحرية تغييره، وحرية مناقشته.. والمجتمع الذى يخاف من الأسئلة، لا يضمن إجابات قوية، بل يضمن صمتا طويلا.

الحرية لا تهدد الإيمان، بل تكشفه

فى النهاية، السؤال ليس قانونيا فقط، ولا دينيا فقط، ولا اجتماعيا فقط. السؤال أكبر من ذلك.. هل نحن مستعدون لقبول أن الإنسان يمكن أن يفكر بشكل مختلف عنا دون أن نراه خصما للدين؟ المشكلة ليست فى وجود القانون، بل فى أن المجتمع يعتبر السؤال تهديدا، والاختلاف خيانة، والنقد ازدراء.

وما دام هذا الخوف قائما، سيظل أى صاحب رأي.. مهما كانت نواياه مهددا بأن يجد نفسه فى مواجهة اتهامات أكبر من فكره، وأكبر من كلماته.. الإيمان الحقيقى لا يتزعزع من فكرة، ولا يسقط من نقاش..

لكن الخوف... الخوف وحده هو الذى يصنع العدو من مجرد رأي.

تحقيق – مادونا شوقي

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

نَبكي علَى الدُنيا وَما مِن مَعشَرٍ جَمَعَتهُمُ الدُنيا فَلَم يَتَفَرَّقوا
أَينَ الأَكاسِرَةُ الجَبابِرَةُ الأُلى كَنَزوا الكُنوزَ فَما بَقينَ وَلا بَقوا
مِن كُلِّ مَن ضاقَ الفَضاءُ بِجَيشِهِ حَتّى ثَوى فَحَواهُ لَحدٌ ضَيِّقُ

معرض الكتاب يحتفى بمئوية أحمد سعيد مؤسس "صوت العرب"

شركات أجهزة الراديو استثمرت اسمه على منتجاتها ومن مكتبه خرج النشيد الوطنى الجزائري

معرض الكتاب يحتفي بمئوية صوت العرب

الإذاعى الكبير فهمى عمر: «هو الصوت الذى أرعب أعداء مصر»

كان يسافر إلى مناطق الفدائيين ويسجل عملياتهم صوتيًا لبثها عبر الإذاعة

في إطار الاحتفال بمئويات الرموز الإعلامية البارزة فى مصر، احتفى «الصالون الثقافي» بمعرض القاهرة الدولى للكتاب بمئوية الإذاعى الخالد أحمد سعيد، مؤسس إذاعة «صوت العرب»، وصاحب الصوت الذى شكّل وعى أجيال كاملة فى مصر والعالم العربي. قدمت الندوة الإعلامية الدكتورة لمياء محمود بصوت إذاعى رصين يليق بالمقام التاريخى للإذاعة المصرية، قائلة: «أننا فى حضرة أحد أعمدة الإعلام فى التاريخ، رجل سطّر بصوته صفحات من تاريخ مصر والعروبة، ولم يكن مجرد مذيع، بل شاهدًا ومشاركًا فى لحظات مفصلية من عمر الوطن».

ووجهت الشكر لوزارة الثقافة، ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الأوبرا المصرية. كما خصّت بالشكر الإذاعى الكبير عبد الوهاب البسيوني، مؤكدة أهمية استعادة هذه القامات الكبرى فى الذاكرة الثقافية.

وأفادت بأن الاسم الكامل لـ«أحمد سعيد» هو أحمد سعيد سيد علي، وهو ما لا يعرفه كثيرون. درس القانون وتخرج فى جامعة «فؤاد الأول» عام ١٩٤٩، ثم عمل بالصحافة، قبل أن ينتقل إلى الإذاعة ويتولى برنامج العلاقات الخارجية، ثم يسافر إلى مناطق الفدائيين ويسجل العمليات الفدائية صوتيًا، لتبث عبر الإذاعة فى سابقة إعلامية جريئة.

انطلقت إذاعة «صوت العرب» برئاسته فى ٣ يوليو ١٩٥٣، وكان إرسالها الفعلى قبل ذلك بنحو ٤٠ يومًا، متزامنًا مع نفى السلطان محمد الخامس، وسقوط أول شهيدة فى الثورة المغربية، ليصبح أحمد سعيد رمزًا للنضال العربي، وصوتًا محركًا لثورات الشعوب، محققًا شعبية غير مسبوقة، وفق د. «لمياء».

وأضافت أنه خلال هذه المرحلة، تحولت «صوت العرب» إلى مدرسة إعلامية كبرى، واستثمرت شركات أجهزة الراديو اسم أحمد سعيد على منتجاتها، وامتد تأثيره إلى الدراما الإذاعية، حين قدم أول مسلسل وطنى «فى بيتنا رجل»، علاوة على إقامة حفلات «ليالى الشرق» فى مدن عربية عدة. ومن مكتبه خرج نشيد «قسمًا»، الذى وضع موسيقاه محمد فوزي، ليصبح النشيد الوطنى الجزائرى حتى اليوم.

واستعادت الدكتورة لمياء محمود تجربتها الشخصية مع أحمد سعيد، حين كانت تعد رسالة الماجستير فى أوائل التسعينيات، قائلة إنها التقت به فى منزله، ولاقت ترحابًا وكرمًا إنسانيًا نادرًا من زوجته، وكانت تتردد عليه لأشهر لتسجيل شهادته.

وأضافت: «فتح لى أرشيفه، صوّر لى مستنداته، سجل لى بصوته، ومنحنى كتبًا... كل هذا وأنا مذيعة صغيرة. وبعد حصولى على الماجستير فوجئت برسالة تهنئة منه فى البريد. اتصلت لأشكره فقال لي: (إنتِ بنتى وبيتك مفتوح فى أى وقت)... كان كريمًا فى علمه ومشاعره».

وشهدت الندوة حضور أسرة الراحل، وعلى رأسهم زوجته، وابنه الدكتور خالد، وابنته نسمة، إلى جانب الدكتور طارق وفيق، وعدد من قيادات إذاعة «صوت العرب».

وأكد المتحدثون أن أحمد سعيد كان يتمتع بأدب جم وابتسامة دائمة، وأنه ظُلم ظلمًا تاريخيًا بعد نكسة ١٩٦٧، إذ كان يذيع بيانات صادرة عن القيادة السياسية والعسكرية دون تغيير حرف واحد.

وبعث الإذاعى الكبير فهمى عمر برسالة مؤثرة إلى الندوة، تحدث فيها عن مكانة أحمد سعيد بوصفه «الصوت الذى أرعب أعداء مصر».

وتحدث الإذاعى الكبير محمد مرعى عن فترة التدريب الصارم داخل «صوت العرب»، مؤكدًا أن أحمد سعيد كان يؤمن بأن الفن والثقافة والغناء جزء لا يتجزأ من معركة الوعى والمقاومة، وأن الإذاعة لم تكن سياسة فقط، بل مشروعًا ثقافيًا متكاملًا.

وسرد «مرعي» تفاصيل البعثات الفنية التى أرسلها أحمد سعيد إلى اليمن والعراق دعمًا للقضايا القومية، بمشاركة عمالقة مثل عبد الحليم حافظ وفايزة أحمد و«الثلاثى المرح»، مشيرًا إلى أن الجماهير كانت تستقبل أحمد سعيد كما تستقبل نجوم الغناء. أما الإذاعية الكبيرة ميرفت عمر، فقد تحدثت عن الحرية غير المسبوقة التى تمتعت بها داخل «صوت العرب»، مشيرة إلى جملة أحمد سعيد التى اعتبرتها بوصلة حياتها: «نرمى المعدن فى النار... إن كان أصيلًا لمع، وإن كان مزيفًا سال».

وقدمت شهادة حق فى كتابها «صفر الحماقة»، مؤكدة أن أحمد سعيد حمل لواء العلم والإيمان والوطنية، وكان صانعًا حقيقيًا لثورة الجزائر إعلاميًا.

واختُتمت الندوة بتأكيد أن أحمد سعيد صوت لا يموت ابدًا.

الإذاعي أحمد سعيد في عز مجده

تقرير: هيباتيا موسى

«قاهرة نجيب محفوظ».. حين يتحوّل المكان إلى بطل سردى فى السينما والأدب

أميرة العقي: كل ما كُتب عن محفوظ قادنى إلى المكان... ترك قلبه فى الجمالية وحمل روحه إلى العباسية

طارق الطاهر: المكان هو جوهر تجربة نجيب محفوظ... والمتحف معادله الموضوعى اليوم

ضمن فعاليات محور «تجارب ثقافية» بمعرض القاهرة الدولى للكتاب، شهدت القاعة الدولية بلازا ٢ ندوة بعنوان «عرض فيلم قاهرة نجيب محفوظ – فلسفة المكان فى أدب نجيب محفوظ»، بمشاركة المخرجة والسيناريست أميرة العقي، والكاتب الصحفى طارق الطاهر، وأدار الندوة الكاتب الصحفى مصطفى الكيلاني، فى قراءة بصرية وسردية لعلاقة نجيب محفوظ بالمكان، بوصفه جوهر مشروعه الإبداعي.

فى مستهل الندوة، استعاد مصطفى الكيلانى تجربته الشخصية مع القاهرة كما تشكّلت فى الوعى الجمعى عبر أعمال نجيب محفوظ، مشيرًا إلى أن أحياء مثل الجمالية، وباب الخلق، وخان الخليلي، وبين القصرين، لم تكن مجرد خلفيات روائية، بل فضاءات حيّة صنعت خيال أجيال كاملة، وجعلت القارئ يرى الشخصيات تمشى فى الشوارع كما لو كانت من لحم ودم. واعتبر أن الفيلم يعيد فتح هذه الذاكرة الجمعية، بوصفه محاولة بصرية للعودة إلى القاهرة التى أحببناها عبر محفوظ.

من جانبه، أكد طارق الطاهر أن فيلم «قاهرة نجيب محفوظ» عمل تسجيلى بالغ الدقة، يستحق العرض الدائم داخل متحف نجيب محفوظ، لما يقدمه من مدخل سلس وعميق إلى عالم الكاتب، مشددًا على أن المكان هو العلامة الفارقة فى مشروع محفوظ الروائي، بل إن المكان عنده ليس عنصرًا تابعًا، وإنما هو نجيب محفوظ ذاته.

وربط الطاهر تجربة محفوظ بثلاثة روافد رئيسية حكمت كتابته: القراءة المنهجية العميقة، والمقهى بوصفه فضاءً اجتماعيًا وثقافيًا، ثم الوظيفة التى تعامل معها محفوظ باعتبارها مكانًا موازيًا للحى والشارع. وأوضح أن سنوات عمله فى وزارة المعارف، ثم الأوقاف، فوزارة الثقافة، انعكست بوضوح على عالم رواياته، لا سيما فى تصويره لعالم الموظفين، معتبرًا رواية «المرايا» نموذجًا دالا على ذلك.

وتوقف الطاهر عند الجزء الخاص بمتحف نجيب محفوظ فى الفيلم، واصفًا إياه بالمعادل الموضوعى لسيرته، مشيرًا إلى أن رحلة إنشاء المتحف استغرقت ١٣ عامًا، منذ رحيل محفوظ عام ٢٠٠٦ وحتى افتتاحه عام ٢٠١٩، بعد جدل طويل حول مقره، إلى أن استقر فى تكية محمد أبو الذهب، ليصبح اليوم فضاءً ثقافيًا حيًا يوازى إبداعه الأدبي.

من جهتها، كشفت المخرجة أميرة العقى عن كواليس صناعة الفيلم، موضحة أن النسخة المعروضة تمثل نسخة مختصرة من عمل يمتد لنحو ساعة ونصف، وأن فكرة الفيلم وُلِدت من مأزق إبداعي، قائلة: «كل شيء تقريبًا قدم عن نجيب محفوظ، وكان لا بد من زاوية جديدة». ومن هنا جاءت فكرة «الكتابة عن الكتابة» أو «الفيلم عن الأفلام»، لتقودها فى النهاية إلى فلسفة ارتباط محفوظ بالمكان.

وأكدت أن كل ما قرأته وشاهدته عن محفوظ كان يقودها دائمًا إلى الجغرافيا؛ الجمالية، والحسين، والعباسية، والمقاهي، معتبرة أن انتماءه المكانى كان انتماءً وجوديًا، وأن انتقاله من الجمالية إلى العباسية لم يكن مجرد انتقال سكني، بل جرحًا داخليًا ظل حاضرًا فى كتاباته. وأوضحت أن رحلة البحث والتصوير استغرقت أكثر من عام، بين العمل الميدانى والعودة إلى الأرشيف، ووصفت التجربة بالمرهقة والممتعة فى آن واحد.

وفى سياق متصل، فتح طارق الطاهر ملف «السيرة المنقوصة» لنجيب محفوظ، مؤكدًا أن كثافة ما كُتب عنه لم تُغلق باب البحث فى سيرته، خاصة من خلال الوثائق الرسمية. واستعرض تجربته داخل أرشيف وزارة الثقافة، والتى قادته إلى اكتشاف الملف الوظيفى لمحفوظ، بما يحمله من دلالات مكانية دقيقة، تتعلق بعناوين السكن وتحولاتها وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

كما توقف عند كنوز متحف نجيب محفوظ، وعلى رأسها المكتبة الشخصية، معتبرًا إياها أحد أهم مفاتيح فهم تكوينه الثقافي، مشيرًا إلى أن محفوظ كان يقرأ بالإنجليزية والفرنسية واللاتينية، ويطالع الفلسفة والعلوم والسياسة، وليس الأدب وحده. وأكد أن هذه المكتبة تتيح للباحثين إنجاز دراسات أكاديمية رصينة، لما تضمّه من أعمال محفوظ بمختلف طبعاتها، ودراسات نقدية، وإهداءات تحمل بعدًا إنسانيًا وفكريًا موازيًا لسيرته.

واختُتمت الندوة بالتأكيد على أن نجيب محفوظ لم يكتب المكان بوصفه خلفية للأحداث، بل بوصفه كائنًا حيًا له ذاكرة وروح، وأن القاهرة التى شيدها فى أعماله ستظل مفتوحة على قراءات جديدة عبر الأدب والسينما والوثيقة، ما يجعل مشروعه الإبداعى قابلًا للاكتشاف الدائم.

تقارير: هيباتيا موسى

روائيون ونُقاد: نجيب محفوظ «مرجعية لا يمكن القفز عليها» بالنسبة للكُتّاب العرب

أحمد عبد اللطيف: اختياره الفصحى القريبة من المحكية كان تعبيرًا عن وعى ثقافى وسياسي

شعبان يوسف: نجح فى تحويل الحارة والوقائع اليومية، إلى مادة فنية ذات طابع كوني

استضافت القاعة الرئيسية، ضمن فاعليات معرض القاهرة الدولى للكتاب، فى دورته الحالية السابعة والخمسين، ندوة بعنوان «الأثر والامتداد: تجليات الميراث المحفوظى فى الرواية العربية الجديدة»، بإدارة الكاتب والناقد شعبان يوسف.

وافتتح «يوسف» النقاش بتأكيد أن نجيب محفوظ لم يكن مجرد راوٍ بارع أو صانع شخصيات خالدة، وإنما صاحب مشروع سردى متكامل، تشكّل فى تماس مباشر مع التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية التى عرفها المجتمع المصرى طوال القرن العشرين. ورأى أن الحديث عن نجيب محفوظ لا يمكن أن ينحصر فى روايات بعينها، أو مراحل محددة من إنتاجه، لأن تأثيره تجاوز النصوص ذاتها ليصنع تقاليد جديدة فى الكتابة الروائية العربية. واعتبر أن «محفوظ» نجح فى تحويل الحارة الشعبية، والقصص المتداولة، والوقائع اليومية، إلى مادة فنية ذات طابع كوني، دون أن تفقد جذورها المحلية.

وتوقف «يوسف» عند قدرة أديب نوبل على استلهام الواقع الشعبي، وتحويله إلى تخييل سردي، مستشهدًا بتحويل بعض الوقائع والشخصيات الحقيقية إلى نماذج روائية فتحت أفق الخيال أمام أجيال لاحقة من الكُتّاب.

وأضاف: «نجيب محفوظ ظل حتى اليوم مصدرًا للدهشة، لأن نصوصه تسمح بقراءات متجددة، تختلف باختلاف السياقات التاريخية والثقافية للقراء».

وواصل: «محفوظ لعب دور الأستاذ الثقافي، الذى لم يكتف بالإبداع، بل قدم حلولًا فنية لأسئلة الرواية العربية فى لحظات ارتباك كبرى، خاصة فى ستينيات القرن الماضي، حين تصاعد الجدل حول أزمة الرواية، وتأثير النماذج الغربية».

أما الكاتب والناقد أحمد عبد اللطيف فتناول تجربة نجيب محفوظ من زاوية مختلفة، مركزًا على ما وصفه بـ«البنية الذهنية» التى حكمت مشروعه السردي.

وأوضح «عبد اللطيف» أن «محفوظ» لم يكن مجرد ناقل للواقع أو موثق له، بل كان يعيد بناء هذا الواقع فنيًا، عبر آليات ذهنية معقدة، تجعل النص الروائى مساحة لاكتشاف ما نعرفه دون أن ننتبه إليه.

وأضاف: «محفوظ نشأ فى لحظة تاريخية شديدة الاضطراب، شهدت تحولات سياسية واجتماعية كبرى، من الاحتلال البريطاني، إلى ثورة ١٩١٩، إلى صعود الحركة الوطنية، وهو ما انعكس بعمق على وعيه السردى وأسئلته الكبرى حول الهوية والسلطة واللغة».

وتوقف عند سؤال اللغة فى روايات نجيب محفوظ، معتبرا أن اختياره للفصحى القريبة من المحكية لم يكن اختيارًا تقنيًا فقط، بل كان تعبيرًا عن وعى ثقافى وسياسي، فى لحظة كان فيها تعريف الهوية المصرية محل صراع.

كما أكد أن «محفوظ» نجح فى تقديم نموذج للرواية الحديثة دون الوقوع فى فخ استنساخ النموذج الأوروبي.

وفى مداخلتها، ركزت الناقدة رضوى الأسود على علاقة نجيب محفوظ بالزمن، معتبرة أن أحد أسرار استمرارية مشروعه الروائى يكمن فى وعيه العميق بالزمن بوصفه عنصرًا بنائيًا داخل النص، لا مجرد إطار للأحداث.

وأوضحت أن «محفوظ» لم يتعامل مع الزمن بشكل خطى تقليدي، بل قدّمه كمساحة تتقاطع فيها الذاكرة الفردية مع التاريخ الجمعي.

وأضافت: «شخصيات محفوظ تتحرك داخل الزمن بوعى مأزوم، فهى دائمًا مشدودة بين الماضى والحاضر، وبين ما كان وما يمكن أن يكون، ما يجعل القارئ يشعر بأن هذه الشخصيات تعيش خارج لحظتها التاريخية المحددة». ورأت أن هذا الوعى الزمنى هو ما يمنح روايات «محفوظ» قدرة استثنائية على الاستمرار، لأنها لا ترتبط بزمن واحد أو سياق مغلق.

وقالت رضوى الأسود إن نجيب محفوظ كان كاتبًا شديد الحساسية تجاه التحولات النفسية للإنسان العادي، واهتمامه بالتفاصيل الصغيرة، والهواجس اليومية، والخوف والرغبة والشك، جعله قريبًا من القارئ مهما اختلف الزمن، مضيفة: «محفوظ قدّم نموذجًا للكاتب الذى لا يدّعى امتلاك الحقيقة، بل يترك نصوصه مفتوحة على الأسئلة والتأويلات».

بينما تناول الكاتب والروائى طارق الطيب تجربة نجيب محفوظ من زاوية علاقتها بالعالمية، مؤكداً أن «محفوظ» لم يصل إلى العالمية عبر التخلى عن محليته، بل على العكس، عبر التمسك العميق بتفاصيل المكان المصري، معتبراً أن الحارة والمقهى والبيت والشارع ليست مجرد أماكن فى رواياته، بل عوالم كاملة تحمل أنماط التفكير والسلوك والقيم.

وأضاف «الطيب»: «محفوظ نجح فى تقديم الإنسان المصرى بوصفه نموذجًا إنسانيًا عامًا، يمكن للقارئ فى أى مكان فى العالم أن يتماهى معه، لأن الأسئلة التى يطرحها حول السلطة والخوف والرغبة، والبحث عن المعنى، هى أسئلة كونية. هذه القدرة على تحويل المحلى إلى إنسانى شامل هى جوهر العالمية الحقيقية». كما توقف عند أثر «محفوظ» على الأجيال اللاحقة من الكُتّاب العرب، مؤكدًا أن الكثير منهم بدأ الكتابة إما متأثرًا به أو فى محاولة واعية لتجاوزه، وهو فى الحالتين يظل حاضرًا بوصفه مرجعية لا يمكن القفز عليها.

وأتم طارق الطيب بقوله: «محفوظ علّم الكتاب درسًا بالغ الأهمية: أن التجريب الحقيقى لا ينفصل عن فهم الواقع، وأن الشكل لا قيمة له دون رؤية».

150 عاماً فى محراب العدالة.. "قضايا الدولة" تروى تاريخها من معرض الكتاب

المستشار محمد عامر: الهيئة محرابًا نبيلًا لحماية المال العام وصون مقدرات الوطن

رئيس هيئة قضايا الدولة: نحن ضمير القانون ودرع الدولة ويدا للعدل

أحمد الخطيب: وقفة واجبة أمام مؤسسة تحمل على عاتقها واحدة من أنبل الوظائف

المستشار محمد الخطيب: كل معلومة موثقة تمثل وثيقة وطنية

فى إطار فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته السابعة والخمسين، شهدت القاعة الرئيسية ببلازا (١)، ضمن محور «المؤسسات»، ندوة فكرية بعنوان «قضايا الدولة.. الدرع والسيف القانونى للدولة»، وذلك بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على إنشاء هيئة قضايا الدولة (١٨٧٦–٢٠٢٦)، بمشاركة المستشار الدكتور حسين مدكور، رئيس هيئة قضايا الدولة، والمستشار محمد عامر، الأمين العام للهيئة، وأدار الندوة الإعلامى أحمد الخطيب، وسط حضور قانونى وفكرى وثقافى لافت.

وفى مستهل الندوة، قال الإعلامى أحمد الخطيب إن الحضور المشرف يليق بتاريخ ومكانة هيئة قضايا الدولة، التى تُعد أقدم هيئة قضائية فى الشرق الأوسط، مؤكدًا أن الاحتفال بمرور ١٥٠ عامًا على إنشاء هذا الكيان القانونى العريق ليس مجرد مناسبة احتفالية، بل وقفة واجبة أمام مؤسسة تحمل على عاتقها واحدة من أنبل الوظائف، وهى رعاية الحق العام وحماية المشروعية.

من جانبه، قال المستشار الدكتور حسين مدكور، إن سعادته بالغة بلقاء أهل الفكر والقلم وشباب الوطن فى رحاب معرض الكتاب، مؤكدًا أن هيئة قضايا الدولة نشأت لتكون درعًا للدولة، وضميرًا للقانون، ويدًا للعدل.

وأوضح أن الانتصار الحقيقى للهيئة لا يتمثل فى كسب النزاعات فقط، بل فى ترسيخ دولة القانون وبناء الثقة فى العدالة، مشيرًا إلى أن الدفاع عن الدولة هو فى جوهره دفاع عن حق الشعب.

وأضاف أن وجود هيئة قضايا الدولة فى معرض الكتاب يحمل رسالة مفادها أن القانون ثقافة ووعى قبل أن يكون نصوصًا، مؤكدًا أن الاحتفال بالذكرى الـ١٥٠ جاء احتفالًا مؤسسيًا يعكس بهاء الدور الدستورى والقانونى للهيئة، لا مجرد احتفال شكلي.

وأشار إلى أن الدولة لا تقف فى خصومة مع مواطنيها، بل هى مؤسسات تعمل لخدمتهم، موضحًا أن الهيئة لا تسعى للمكابرة، بل إلى ترشيد النزاع، واحترام القضاء، وإعلاء قيمة المشروعية، مؤكدًا أن ١٥٠ عامًا ليست رقمًا عابرًا، بل مسيرة أجيال تعاقبت فيها المدارس القانونية وتغيرت التشريعات.

وأكد رئيس الهيئة أن المشروعات القومية الكبرى والعلاقات الدولية المعقدة تستدعى إدارة قانونية رشيدة، وهنا يبرز دور هيئة قضايا الدولة فى حماية صورة الدولة أمام المستثمرين والمؤسسات الدولية وهيئات التحكيم، لافتًا إلى أن تراكم الخبرات داخل الهيئة يمثل مكتبة قانونية حية من السوابق والمنهجيات.

وشدد على أن الهيئة لا تكتفى بالمرافعة، بل تعمل على منع النزاعات قبل وقوعها، لأن النزاع إذا اشتعل كان كالنار يحتاج جهدًا كبيرًا لإطفائه، مؤكدًا أن الربح الحقيقى يتمثل فى ثقة المواطنين فى العدالة.

وفى رسالة إلى شباب مصر، أوضح أن القانون ليس حفظ نصوص فقط، بل روح ومنهج، داعيًا إلى قراءة القانون والتاريخ والفلسفة والإدارة، لأن القانون بلا ضمير يتحول إلى جحيم، والعدل بلا أخلاق يفقد معناه.

واختتم كلمته بالدعاء لمصر، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأن يظل القضاء سندًا للوطن وحارسًا للمشروعية.

وشهدت الندوة عرض فيلم وثائقى تناول التاريخ العريق لهيئة قضايا الدولة، مسلطا الضوء على محطات مفصلية فى تاريخ مصر، أبرزها قضية قناة السويس، وإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٤٩، والدفاع عن حق مصر فى آثار توت عنخ آمون، مؤكدًا أن الذهب الحقيقى لم يكن فى الكنوز فقط، بل فى قانون يحمى حقوق الوطن.

كما استعرض الفيلم الدور التاريخى لرجال الهيئة فى الدفاع عن السيادة الوطنية، ودورهم فى القضايا الدولية بعد عام ٢٠١١، حيث واجهت مصر موجة نزاعات دولية كبرى، وتمكنت الهيئة من تحقيق انتصارات قانونية متتالية لصالح الدولة.

وخلال الفيلم، أشار المستشار حسين مدكور إلى إنجازات الهيئة الحديثة، من تحديث البنية المؤسسية، وتطوير العنصر البشري، وميكنة مجلس الهيئة وإدارة الموارد البشرية، وتطبيق الحوكمة، وتفعيل دور المرأة، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعى فى دعم البحث القانوني، مؤكدًا أن الهيئة ستظل درعًا للوطن بعزم لا ينكسر.

من جانبه، أكد المستشار محمد عامر، أن هيئة قضايا الدولة تمثل محرابًا نبيلًا لحماية المال العام وصون مقدرات الوطن، موضحًا أنها ليست خصمًا لأى مواطن، بل توازن بين مصلحة الدولة وحقوق المواطنين بميزان العدل.

وأضاف أن الهيئة تلعب دورًا محوريًا فى تنفيذ الأحكام القضائية، والإشراف القانونى على قرارات الجهات الإدارية، والعمل على وقف النزاعات قبل نشأتها، مشددًا على التزام الهيئة بفلسفة الحوكمة والتنسيق المؤسسي.

وفى مداخلة، لبعض مستشارى هيئة قضايا الدولة، قال المستشار محمد الخطيب، أحد صُنّاع الفيلم الوثائقي، إن هدفه من الأعمال التوثيقية هو التعريف بالدور التاريخى لهيئة قضايا الدولة، مؤكدًا أن كل معلومة موثقة تمثل وثيقة وطنية، وداعيًا إلى قراءة التاريخ من خلال الكتب والوثائق.

كما شهدت الندوة مداخلات لعدد من المستشارين الكُتّاب، من بينهم المستشار طارق الحداد، الذى أهدى نسخة من كتابه لضيوف المنصة وهو كتاب «الذكاء الاصطناعى والتنمية المستدامة»، موضحًا كيف يمكن توظيف التكنولوجيا الحديثة دون المساس بالعدالة وسيادة القانون.

كما شارك الكاتب والباحث القانونى المستشار محمد إبراهيم الشفيقي، بمداخلة ثقافية حول كتابه «دُرّة من حبات المطر»، الذى يجمع بين الأدب والقانون، مستعرضًا تجارب ٢١ شخصية عربية وعالمية، ومؤكدًا أن الأدب يمثل مساحة مقاومة ووعي، وأن اللغة قادرة على حمل ما تعجز عنه الخطابات المباشرة.

وفى ختام الفعالية، قام المستشار الدكتور حسين مدكور بتكريم الإعلامى أحمد الخطيب، وتسليمه درع هيئة قضايا الدولة، ونوه أن الدرع لهيئة قضايا الدولة، وليس درع الدولة الذى تحمله هيئة قضايا الدولة.

قضايا الدولة تروي تاريخها فى معرض الكتاب

المشهد
العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

إذا غامَرتَ في شَرَفٍ مَرومِ فَلا تَقنَع بِما دونَ النُجومِ
فَطَعمُ المَوتِ في أَمرٍ صَغيرٍ كَطَعمِ المَوتِ في أَمرٍ عَظيمِ

أبو الطيب المتنبي (915م – 965م)

"سيزيرين" تكشف خبايا الطب المصرى المسكوت عنها

خالد ذهنى يرسم صورة قاتمة للقطاع الطبى روائيًا بأسلوب هزلي

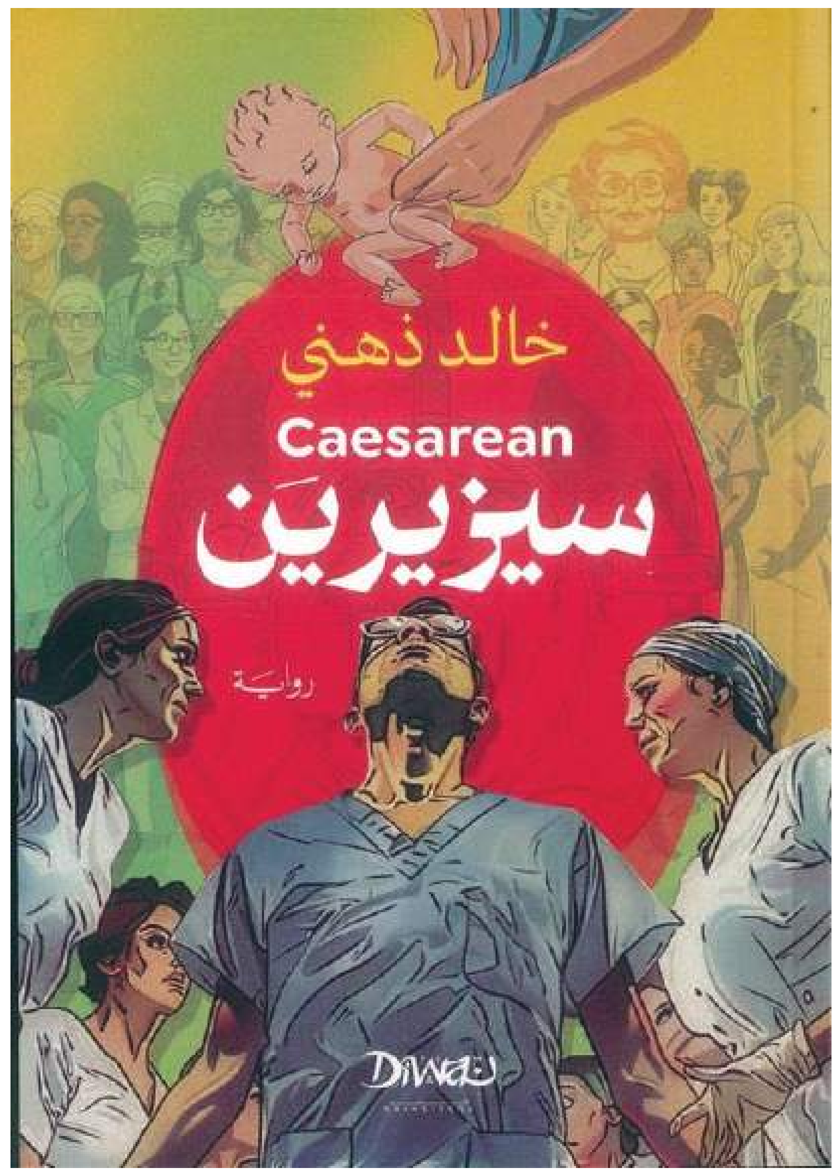

تسلط رواية «سيزيرين» (دار دون) للكاتب المصرى خالد ذهنى الضوء على الفساد المتفشى فى القطاع الطبى فى مصر.

ويشير عنوان الرواية سيزيرين (Cesarean) إلى الولادة القيصرية، التى غالبًا ما تُربط خطأً بميلاد يوليوس قيصر، غير أن هذا الاعتقاد غير دقيق، وفقاً لما يوضحه المؤلف؛ إذ إنه فى زمن الرومان، لم تكن الولادة عبر شق بطن الأم تُجرى إلا فى حال وفاتها أو احتضارها، لأنها كانت بمثابة حكم الإعدام على الأم.

وعلى عكس المعتقد الشائع، فإن والدة يوليوس قيصر لم تمت أثناء ولادته، بل عاشت حتى بلغ ابنها الرابعة والأربعين من عمره. ويُرجّح العلماء أن التسمية تعود فى الأصل إلى قانون قيصرى كان يفرض عدم دفن أى امرأة وجنينها داخل رحمها، ما استوجب إجراء شق فى البطن لاستخراج الجنين قبل الدفن.

تتناول الرواية، كما يكشف عنوانها الفرعى التوضيحى) سيزيرين: قصة كريم رأفت، طبيب أمراض نساء وتوليد)، رحلة بطلها كريم خلال ثلاث سنوات من فترة نيابته، التى قضاها سعيًا للحصول على درجة الماجستير فى تخصص أمراض النساء والتوليد.

يقدم السرد بأسلوب هزلى ساخر، يعكس من خلاله واقع المستشفيات الجامعية فى مصر، وما يدور داخلها من تفاعلات بين الكوادر الطبية، والمعاونين لهم، والمرضى الذين يترددون عليها، كاشفاً بذلك عن التحديات التى تواجه هذا القطاع الحيوي.

كسر الجدار

عمد ذهنى إلى استخدام ضمير المتكلم، لجعل السرد أكثر حميمية وقربا من القارئ. كما كسر الجدار الرابع، بالتوجيه حديثه مباشرة إلى القارئ، لينقل حكايات متعددة ومنفصلة، لا يربط بينها سوى الطبيب السارد، الذى يستعرض المواقف التى مر بها داخل المستشفى الجامعي.

استند السرد إلى كوميديا الفارس (Farce)، وهو نوع من الكوميديا يقوم على التضخيم، المبالغة، والمحاكاة الساخرة، مع رسم الشخصيات بأسلوب كاريكاتورى ساخر. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب قديم وظهر فى المسرح منذ العصور الوسطى والنهضة الأوروبية، إلا أنه يُعتبر من أقل أشكال الكوميديا قيمة فى الأدب، نظراً لاعتماده على التكرار، الإسراف فى المبالغة، والسخرية من العيوب الخلقية والشخصيات النمطية، بهدف إثارة الضحك.

وفى سيزيرين تبدو السخرية حاضرة بوضوح، خاصة فى تناول الشخصيات التى يلتقى بها الراوى من مرضى وزملاء، حيث يكثر التهكم على اللهجات المحلية لأبناء الريف، سواء من الصعيد، الفلاحين، أو البدو. كما تنحو الرواية نحو التنميط، فتقدم صورة الصعيدى بوصفه قليل الذكاء، متأثرةً بالنكات الشعبية والصور النمطية التى عززتها بعض الأفلام السينمائية.

ولا تتوقف السخرية عند هذا الحد، بل تمتد إلى ما يمكن وصفه بالعنصرية الطبقية، إذ تستهزئ الرواية بالفئات الدنيا من المجتمع، خاصة المرضى الذين يقصدون المستشفى للعلاج، فتتناول مظهرهم الخارجي، ملابسهم، الروائح التى تنبعث منهم، والسمنة المفرطة التى يعانى منها البعض. كما تشمل السخرية أطباء قادمين من بيئات فقيرة، حيث يتم تصويرهم من خلال معايير طبقية واضحة، تربط بين أصولهم الطبقية الكادحة وسلوكهم السلبى فى التعامل مع المرضى، ما يجعل الرواية تتبنى نظرة ساخرة قد تصل إلى حد التمييز الطبقى فى بعض مقاطعها.

تحامل على النساء

وتظهر فى الرواية التهكمية الواضحة تجاه طبيبات النساء والتوليد، حيث جرى تقديمهن جميعاً بصورة كاريكاتورية ساخرة، تعكس سمات سلبية مبالغ فيها فلم تقدم فى الرواية طبيبة واحدة بصورة إيجابية، فهناك هدى البيلى الملقبة بـ"موسوليني" لقسوتها على من يعملون معها، فى تشبيه ساخر يشير إلى ديكتاتوريتها فى العمل. ووفاء زميلته التى لا تهتم سوى بأناقتها وسفرها مع زوجها للترفيه، دائمة التغيب عن المستشفى، مما يعكس صورة الطبيبة السطحية واللامبالية. وزميلته سعدية مسعود أسعد السعد الملقبة باسم العصبية وهى تفتقر إلى الكفاءة المهنية والقدرة على اتخاذ قرارات سليمة، مما يتسبب فى كوارث طبية. كما تهرب دائمًا من المسؤولية، ويُسلط الضوء على هوايتها الغريبة فى مشاهدة فيلم "الظهيرة". وأخيرا عصمت عوض أستاذة فى قسم التوليد، رغم أن اسمها الحقيقى نيللى ولكن أُطلق عليها اسم عصمت كونها أول امرأة تُعين فى قسم التوليد فتشبهت بالرجال حتى تستطيع أن تتعامل مع الوسط الذى أصبحت فيه، وتظهر فى صورة الطبيبة الانتهازية، فهى غير مؤهلة لإجراء العمليات الجراحية، وتكتفى بالجانب النظري، وتعتمد على الأطباء الجدد للقيام بالعمليات نيابة عنها. كما يتم تقديمها على أنها غير أمينة فى عملها، حيث تزور الحيوانات المنوية الضعيفة بأخرى سليمة لإنجاح عمليات الحقن المجهري، وهو ما ينكشف أحياناً عندما يكون المريض مصاباً بالعقم التام. وتظهر طبيبة أخرى فى القسم تتعمد إسقاط طالبة عندها لأنها تتذكر قريباً لها قد منحها درجة لا تروقها عندما كانت طالبة فنذرت نذرا أنه إذ وقع تحت يدها أى من طرف هذا الطبيب فستWرد له الصاع صاعين وتعمد إلى إرسابها.

هذه الصورة الساخرة التى يرسمها ذهنى للطبيبات تحمل جانباً من التفرقة العنصرية القائمة على الجنس إذ لم تقدم طبيبة واحدة بشكل إيجابى فهن إما ديكتاتوريات أو غير مباليات، أو انتهازيات، أو سطحيات ولا يتمتعن بالكفاءة المطلوبة، معتمداً على أسلوب يركز على السخرية من الشخصيات دون تعمق فى دوافعها أو أبعادها الإنسانية.

المسكوت عنه

الأسلوب الهزلى الذى اختاره المؤلف لسرده لم يمنعه من فضح الواقع الطبى فى مصر إذا يقول فى ختامها أنه لم يقصد بهذا الأسلوب الهزلى أن يرفه عن القارئ ولا قصد انتزاع الضحكات منه ولا القهقهات ولا أن يسطر هزلاً يعبث بخيال القارئ بقصص ماجنة، بل قصد مكاشفته بالمغموض الطرف عنه فى ثقافتنا الصحية العربية من فساد وجهل وقصور وإهمال وأفكار بالية وقيم عقيمة. (ص٤٧٥).

تكشف الرواية عن مظاهر فساد عدة تنخر فى القطاع الطبى فى مصر منها "الوساطة" فى تعيين الأطباء من أقرباء الأساتذة فى الأقسام وإبعاد المتفوقين من غير ذوى القرابة، بتعمد ترسيبهم فى الامتحانات، وإنشاء لجان خاصة لأبناء ذوى السلطة وتسريب الامتحانات لهم.

ويمتد الفساد فى الأدوية سواء بتعاون الأطباء مع شركات بعينها لصرف الأدوية التى تنتجها مقابل خدمات مالية تقدم لهم سواء كان المرضى بحاجة لها أو لا، أو من خلال السرقة من مخزون أدوية المستشفى الحكومية من أجل الاستفادة بها فى عياداتهم الخاصة.

وترصد كذلك غياب ضمير لدى الأطباء فى إجراء العمليات غير المشروعة من إجهاض وترقيع غشاء البكارة، واستغلال غريزة الأمومة وجعل المحرومين يدفعون مبالغ ضخمة، رغم أن التكاليف الحقيقة للعلمية أقل بكثير، ويتجاوز الأمر إلى أن بعض الأطباء يزورن فى النُّطف من أجل إنجاح العملية، وتحقيق نسب مرتفعة فى علاج العقم للترويج لمستشفياتهم الخاصة.

وتسلط الرواية الضوء على استغلال الأساتذة المشرفين على الأطروحات العلمية على الأطباء بجعلهم خدماً لهم يشترون لهم احتياجاتهم المنزلية، وتنفيذ كل أوامرهم خشية أن يغضب عليهم المشرف، وتكون نتيجة هذا الغضب عدم حصول الطبيب على درجة الماجستير. ويضاف إلى ذلك طريقة اختيار المشرفين لموضوع الأطروحة لتلاميذهم ويكون عادة حول موضوع قتل بحثاً أو دون أدنى أهمية ويلجأ كثير من الأطباء إلى تزوير النتائج من أجل إكمال الموضوع بسبب التكلفة العالية للفحوصات التى يحتاجون إليها فى ظل تدنى رواتب هؤلاء الأطباء الجدد وعدم قدرتهم على الوفاء بهذه الالتزامات فى بداية حياتهم الوظيفية. خاصة وأنهم يعلمون أن الدرجة العلمية تمنح فى الأقسام بناء على محبة المشرف ورضاه للباحث وليس على كفاءته العلمية.

البعد التوعوي

وعلى جانب الآخر تحمل الرواية بعداً توعياً كبيرا، لتثقيف القارئ طبياً فيستعين بتقارير من المنظمات الدولية والمحلية مثل الأمم المتحدة، ودار الإفتاء المصرية، ومنظمة الصحة العالمية، والمركز القومى للدراسات الاجتماعية والجنائية، ويستعين بآراء الفقهاء المسلمين، ورجال الدين المسيحي، وقانون العقوبات المصرى المتعلق بالمسائل الطبية.

فقد أورد المؤلف فى نهاية عمله ٨٣ مرجعاً استعان بها فى تفنيد بعض القضايا التى يطرحها أو لذكر معلومات تاريخية حول أول من اخترع الواقى الذكري، أو أول من ابتكر التلقيح الصناعى ...إلخ. وهى معلومات مفيدة من الناحية التثقيفية لكنها تضر بنسيج البناء الروائي.

البناء الفني

ومن الناحية الفنية لم تهتم الرواية ببناء بعض الشخصيات بشكل روائى حقيقى مثل شخصية عرابى الذى يعمل كاتباً فى المستشفى تسجيل حالات دخول المرضى والخروج منها، إلا أنه يرد على لسانه أشعار لكوكبة من الشعراء مثل فاروق جويدة، ومحمود درويش، وفدى وطوقان، وأحمد مطر، ويزيد بن سفيان الخليفة الأموي، ومحى الدين بن عربي، وبدوى الجبل، ...إلخ مع أنه لا يوجد مسوغ سردى أو فنى يبرر هذه الثقافة الواسعة التى يتمتع بها عرابي. شخصية فرض عليها المؤلف حمولة معرفية لا تتناسب مع طبيعة الدور الذى تؤديه فى الرواية.

أيضًا، استعان المؤلف بهوامش توضيحية كثيرة حول الشعراء والشخصيات التاريخية التى أوردها، يمكن الاستغناء عنها بسهولة، إذ أنها معلومات معروفة للقارئ ولا تضيف قيمة حقيقية للنص السردي، بل تؤثر على انسيابية القراءة وتجعل الرواية أقرب إلى أسلوب تقريرى بدلاً من السرد الأدبى المتكامل.

وهذا الإسهاب فى إيراد الشعر، والحكايات التراثية الفكاهية، والاستعانة بالتقارير الأممية، والمعلومات التاريخية، والقانونية، والدينية، أسهم فى تضخم حجم الرواية إلى ٤٨٦صفحة، وجعل أسلوب الرواية يميل فى كثير من أجزائه إلى المقالية، مما يضر بتدفق السرد ويقلل من تأثير الجانب الأدبى فى العمل. فقد فضل المؤلف فى بعض المواضع الجانب التوعوى على الجانب الأدبي، وهو ما جعل النسيج الروائى يفقد بعض من جاذبيته الأدبية، ويصبح أحياناً أقرب إلى النقد الاجتماعى والتثقيف بدلاً من أن يكون نصاً روائياً متماسكاً.

د. عبدالكريم الحجراوي

أنوار الروح على ألواح الشفافية:

كيف يرمم الرسم على الزجاج انكسارات النفس؟

فاسيلي كاندينسكي

غابرييل مونتر

نماذج بيكاسو

نماذج للتعبير والعلاج من خلال الرسم على الزجاج

الضوء

"يسقط" على اللوحة في الرسم التقليدي، أما في الرسم على الزجاج والبلاستيك الشفاف، فالضوء "يسكن" اللوحة. فاللون على الزجاج لا يستمد حياته من ذاته، بل من الضوء الذى يعبره. إنه فن يتغير بتغير ساعات النهار. اللوحة في الصباح هي قصيدة تفاؤل بظلال فاتحة، وفي الغروب تتحول إلى مرثية عميقة بظلال طويلة ودافئة. الضوء هنا ليس مجرد عامل خارجي، بل هو "الروح" التي تنفخ في جسد اللون الخام.

الشفافية تمنح الفن بعدا "مراوغا". الأسطح مثل البلاستيك والزجاج تمتلك قدرة على الانعكاس والشفافية في آن واحد. فالمشاهد يرى اللوحة، ويرى نفسه منعكساً عليها، ويرى ما وراءها من فضاء. هذا يخلق "حالة من السيولة البصرية" تحطم الحدود بين (الأنا) و(العمل الفني) و(الواقع الخارجي). إنها دعوة للتخلي عن النظرة الأحادية للأشياء

هذا الفن يعتمد على الرسم على أحد أوجه الزجاج بحيث يرى العمل من الوجه الآخر، وهو ما يتطلب دقة فنية مقلوبة.

وهناك العديد من الفنانين المشاهير الذين تناولوا الرسم على الزجاج منهم "فاسيلي كاندينسكي" رائد التجريد، وقد استلهم هذا الفن من الفولكلور البافاري الشعبي، وقام برسم مجموعة من الأعمال التجريدية الصغيرة على الزجاج التي تميزت بألوانها الروحانية العميقة.

والفنانة "غابرييل مونتر" كانت من أبرز من أحيوا هذا الفن في بدايات القرن العشرين، وجمعت فيه بين البساطة الفطرية وقوة التعبير اللوني.

وتعد تجربة بابلو بيكاسو في الرسم على الزجاج (أو ما يعرف تقنيا Gemmaux). واحدة من أكثر فتراته إثارة للدهشة، رغم أنها أقل شهرة من لوحاته الزيتية. بدأت هذه الرحلة في منتصف الخمسينيات حينما تعاون مع الفنان والفيزيائي الفرنسي "جان كروتي".

في اللوحات التقليدية، يسقط الضوء على السطح، أما في الرسم على الزجاج، فالضوء ينبعث من خلال العمل.

رأى النقاد أن بيكاسو نجح هنا في تحويل "المادة الصماء" إلى "روح شفافة". بدلا من استخدام الفرشاة، كان يتعامل مع طبقات من الزجاج الملون المحطم والمصفوف بعناية، مما أعطى أعماله بعدا سماويا يذكرنا بالنوافذ الكاتدرائية، لكن بروح حداثية ثائرة.

تميزت التقنية فى هذه الأعمال بتراكم طبقات الزجاج فوق بعضها البعض دون استخدام الرصاص الفاصل (كما في الزجاج المعشق التقليدي)، بل باستخدام مادة لاصقة شفافة. هذا الأسلوب سمح لبيكاسو بالحفاظ على "عنفوان" خطوطه التكعيبية مع إضافة بريق لا يمكن للألوان الزيتية تحقيقه. النقاد وصفوا هذه الأعمال بأنها "رسم بالضوء" وليس مجرد تلوين لسطح زجاجي.

لم يبتكر بيكاسو مواضيع جديدة كليا للزجاج، بل أعاد تنفيذ أشهر لوحاته (مثل "آنستات أفينيون" وصور "دورا مار").

ويرى المحللون أن إعادة تنفيذ هذه اللوحات على الزجاج كان محاولة من بيكاسو "لاختبار خلود" أفكاره. الزجاج لا يبهت، والضوء يمنح الشخصيات حياة متجددة كلما تغيرت زاوية الإنارة. لقد كان يبحث عن "النسخة المضيئة" من عبقريته

ومن المعاصرون والمتمردون على المادة ا`شيم زجاج السيارات بضربات مدروسة بدقة متناهية ليخلق بورتريهات بشرية واقعية جداً من خلال شقوق الزجاج فقط.

وديل تشيهولي. رغم أنه يُعرف كنحات زجاج، إلا أن أعماله (خاصة السلسلة التي تتدلى من السقوف) هي في جوهرها رسم بالزجاج في الفضاء. هو يتلاعب بالشفافية واللون بطريقة تجعل المنحوتة تبدو وكأنها بقعة زيتية تسبح في الهواء.

ومن الفنانين العرب الذين برعوا في هذا المجال:

– محمد زينهم (مصر): فنان وأكاديمي مصري رائد في فن الزجاج، تميزت أعماله بالدمج بين القيم التشكيلية الحديثة والتقنيات التقليدية، وله مدرسة خاصة في "الرسم بالضوء واللون" عبر الزجاج المعشق والمسطح.

– فاطمة الطناني (مصر): من أوائل الفنانات اللواتي تخصصن في الزجاج المعشق، وعملت على تحويل هذا الفن من مجرد حرفة معمارية إلى فن تشكيلي يحمل رؤية ذاتية.

– وحنان ألفي فنانة مصرية معاصرة تخصصت لأكثر من ٣٠ عاماً في الرسم على الإكريليك والزجاج، حيث تمزج بين الأيقونات القبطية والمناظر الطبيعية بأسلوب شفاف ومبهج.

ويُعد الرسم على الزجاج والأسطح الشفافة (مثل البلاستيك والإكريليك والمرايا) من الأدوات الفعالة والمميزة في العلاج بالفن (Art Therapy). ولا يستخدم هنا لأغراض جمالية فحسب، بل لخصائصه الفيزيائية التي تحمل دلالات نفسية عميقة.

ويطلب من الشخص أحيانا الرسم على وجهي الزجاج؛ الوجه الأمامي يمثل ما يظهره للناس، والوجه الخلفي يمثل مشاعره الدفينة.

إن الرسم على البلاستيك الشفاف يساعد الأشخاص الذين يعانون من "غموض الهوية" أو التشتت على محاولة "تأطير" مشاعرهم فوق سطح واضح لا يحجب الرؤية، مما يمنحهم شعوراً بالسيطرة والوضوح.

وبما أن الرسم على الزجاج يتغير بتغير الضوء الساقط عليه. فاللوحة الزجاجية تبدو مختلفة تحت ضوء الشمس عنها في الظلام، كذلك مشكلات الحياة تتغير وطأتها بناء على الطريقة (أو الضوء) الذي نسلطه عليها.

أيضا يستخدم الرسم على المرايا لمواجهة "صورة الذات". الرسم فوق انعكاس الوجه يساعد في علاج اضطرابات الأكل أو انعدام الثقة بالنفس، حيث يدمج الشخص ملامحه الحقيقية مع الألوان التي تعبر عن حالته الداخلية.

ويستخدم البلاستيك والإكريليك للأطفال كبديل آمن للزجاج. ويساعد ملمس الألوان الانسيابي على البلاستيك فى التخلص من القلق، لأن المسح والتعديل عليه أسهل من الورق، مما يشجع على العفوية.

ومن الفوائد النفسية المباشرة لهذا النشاط هو تفريغ الغضب، فإن النقش على الزجاج يساعد في تفريغ شحنات الغضب المكتومة، وتحسين التركيز لأن الرسم على الزجاج يتطلب دقة عالية وهدوءا، مما يدخل الشخص في حالة من "التدفق الذهني التي تشبه التأمل.

أيضا فإن ملمس الزجاج البارد ونعومة البلاستيك توفر تجربة حسية غنية تساعد في تهدئة الاشخاص الذين يعانون من القلق الحاد.

إن العلاج بالفن من خلال الزجاج أو البلاستيك ليس مجرد وسيط، بل هو مرآة للروح؛ فمن خلال تلوين شفافيته، يبدأ الشخص في تلوين الجوانب الباهتة أو المكسورة في حياته.

بقلم: د. سامى البلشى

المشهد
تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

مدير التحرير
محمد موسى
الإخراج الصحفى:
هالة سعيد - شيماء جمال

الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٤٠٠٣ـ ٣٧٧٢٢٠٣٤
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام

العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

معرض الكتاب.. قراءة فى مشهد غير عادي

بقلم: إبراهيم خالد

لو حاولنا توصيف ما جرى فى التجمع الخامس يوم الجمعة ٣٠ يناير ٢٠٢٦□لغة الأرقام وحدها، سنفشل. لأن ما حدث يتجاوز كونه «ازدحامًا» أو «إقبالًا جماهيريًا» على فعالية ثقافية، حيث سجّلت بوابات معرض القاهرة الدولى للكتاب دخول أكثر من ٨٠٧ آلاف زائر فى يوم واحد. رقم كفيل بإرباك أى باحث اجتماعي، ليس لضخامته فقط، بل لما كشفه من حقائق صادمة عن المجتمع المصري، على عكس ما يُروّج له عادة.

اللافت هنا ليس الكم، بل السلوك الجمعي.

علم الاجتماع يخبرنا أن التجمعات البشرية الضخمة غالبًا ما تُنتج توترًا، احتكاكات، ومشكلات أمنية متفاوتة. لكن ما شهده المعرض كان استثناءً نادرًا: تنوع اجتماعى وجغرافى كامل، من مختلف الطبقات والبيئات، اجتمع دون أن يتحول المشهد إلى فوضى.

لا اشتباكات تُذكر، ولا مظاهر عنف، ولا تجاوزات صارخة.

كأن المكان نفسه فرض إيقاعًا مختلفًا على رواده. ويمكن تفسير ذلك بما يمكن تسميته «قدسية الفضاء الثقافي». فالمصري، حين يشعر أنه داخل مساحة تحترم العقل والوعي، يستدعى تلقائيًا سلوكًا أكثر اتزانًا، دون حاجة إلى رقابة أو توجيه مباشر.

الثقافة لا تُقاس بعدد المجلدات المباعة، بل بالرغبة فى الاقتراب من عالمها.

المعرض، الذى تأسس عام ١٩٦٩، لم يعد مجرد مناسبة سنوية لبيع الكتب. بل تحول إلى ظاهرة جماهيرية ضخمة، تُصنّف بين الأكبر عالميًا من حيث عدد الزوار. ومع تجاوز عدد الحضور الإجمالى أربعة ملايين ونصف المليون، يصبح من الصعب الاستمرار فى ترديد مقولة «شعب لا يقرأ» دون مراجعة جادة.

ربما لا يخرج الجميع محمّلين بالكتب. وربما يأتى البعض بدافع التنزه أو التقاط الصور. لكن مجرد اختيار هذا المكان كوجهة، وسط زحام الحياة وضغوطها، هو فعل ثقافى بحد ذاته. فالثقافة لا تُقاس فقط بعدد المجلدات المباعة، بل بالرغبة فى الاقتراب من عالمها.

السبب الحقيقى وراء هذا الزخم أن المعرض لم يعد مساحة نخبوية مغلقة.

هو صورة مصغّرة للمجتمع: ناشرون، كتّاب، موسيقيون، باعة طعام، أطفال، أسر كاملة. مزيج يعيد إحياء فكرة «الخروجة المصرية» التى كادت تختفي، ويمنح الناس فرصة نادرة للانفصال المؤقت عن إيقاع المدينة القاسي.

وكان مشهد صلاة الجمعة، بآلاف المصلين مصطفّين فى هدوء مهيب، لحظة فارقة. صورة تختصر المعنى: اجتماع بلا صخب، واختلاف بلا صدام.

الخلاصة أن ما حدث فى معرض الكتاب ليس إنجازًا تنظيميًا فقط، بل كشف اجتماعى عميق.

هذا البلد، رغم كل ما يُقال، لا يزال يحتفظ بعلاقة خاصة مع المعرفة، علاقة قد تخفت أحيانًا لكنها لا تموت.

فى مصر، قد يضيق الحال، لكن الشغف لا ينفد.

ومن يختار أن يرى المشهد بعين القارئ، سيكتشف أن فى هذه البلاد جمالًا صامتًا.. لكنه حاضر بقوة.

إهداء من الفنان محمد عبداللطيف لـ المشهد

سلبيات الأسبوع الأول لمعرض الكتاب

بقلم: د. عادل القليعي

بعد انتهاء الأسبوع الأول من معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الحالية ٢٠٢٦م ثلاثة سلبيات رئيسة رصدتها من خلال متابعتنا لفعاليات المعرض.

لكن وما بعد لكن ضرورة ملحة أن يعى الجميع أن غرضنا من النقد ها هنا فى هذا المقال، غرضنا النقد البناء، حتى يخرج معرضنا بالصورة المشرفة التى يتمناها المثقف الحقيقى والمفكر المهموم بواقع بلده الثقافى المعاصر، لا نقد من أجل المنظرة والكتابة والسلام.

لأنه حتى نقيل ثقافتنا من عثراتها لابد أن ننقد ونتحدث، فحرية التعبير عن الرأى مكفولة للجميع، وبما إننا فى بلد يؤمن بالديمقراطية وحرية الفكر فما كان ينبغى علينا السكوت.

لعل هناك من يسمعنا ويصله صوتنا فيهب مدفوعا بوطنيته محاولا الإصلاح.

السلبية الأولى ، كثرة رواد المعرض وقلة الشراء.

وكل ما يفعله الكتاب هو التصوير بجانب مؤلفاتهم وتوقيعهم على الإهداءات للأحبة والأصدقاء.

فضلا عن استخدام الإعلام البديل للتسويق لمؤلفاتهم، أو الإعلام الخاص.

احتضار الكتب الورقية سيؤثر سلبا على دور النشر.

لكن لم نر تواجدا للإعلام الوطنى بين أجنحة المعرض إلا تغطيات بسيطة لا ترقى لأهمية الحدث العالمي.

السلبية الثانية، ارتفاع أسعار الكتب خصوصا الكتب المتخصصة مما أدى إلى إحجام كثير من الزوار عن الشراء واكتفائهم بالبحث عن هذه المؤلفات والموسوعات عن طريق استخدام الكتب المرقمنة، والتى بدورها ستؤدى دورا فاعلا فى احتضار الكتب الورقية مما سيؤثر سلبا على دور النشر .

فبالضرورة سيقل إنتاجهم من مطبوعاتهم وسيؤدى ذلك إلى الإطاحة بالعمالة الموجودة ذات حرفة الوراقة مما سيزيد من نسبة البطالة، وقد يؤدى ذلك إلى أن كثيرا من دور النشر ستغلق مطابعها نظرا لارتفاع أسعار الورق والأحبار وتأجير صالات العرض فى المعرض.

السلبية الثالثة، ما يحدث فى أروقة المعرض، فى الندوات، الوجوه هى هى مع التجويد قليلا، بمعنى أن زيد صديق عمرو، أيا كانت ثقافة عمرو أو فكره، يدعوه إلى مناقشة عمل ما سواء رواية أو كتاب أو دواوين شعر.

المهم طالما هو صديقه الحميم (الأنتيم)، فلابد من إظهاره على الساحة وعلى مسرح الأحداث، فضلا عن عدم إعطاء القدر الكافى للمداخلات، والحجة ضيق الوقت ولكى نعطى فرصة أكبر للمداخلات لأكبر عدد من الحضور(العدد فى الليمون)

المهم أخذ اللقطة والتصوير فى نهاية الندوة، ليس مهما ما يقدم من محتوى يثرى ما أطلقنا عليه حراكا ثقافيا لبناء وعى الإنسان المصرى المعاصر.

وكما ذكرت من ذى قبل إننى لا أطلق الأحكام على عواهنها أو نصدر إصدارات عشوائية، لكن على الجانب الآخر هناك إيجابيات سنوردها فى مقال لاحق إن شاء الله تعالى.

فلعل وعسى أن يتم تدارك هذه السلبيات، وبطبيعة الحال فإن كل عمل بشرى لابد أن تكون به بعض الهنات والسلبيات، وعلينا إبرازها لتلافيها.

●أستاذ الفلسفة بآداب العاصمة

«من شجرة الدر لعبد الناصر».. مناقشة «أطياف الرئيس» فى معرض الكتاب

صفاء النجار: السينما المصرية مارست سياسات لحماية صورة الحاكم منذ بداياتها وأعمالها إرث قومي يجب حفظه

شهدت قاعة "كاتب وكتاب" ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الـ٥٧، مناقشة كتاب "أطياف الرئيس (صورة الحكام فى السينما)"، للدكتورة صفاء النجار، وبمشاركة الدكتور محمد عفيفي، أستاذ التاريخ، والدكتورة منى الحديدي، أستاذة الإعلام والناقدة، فيما أدار الندوة الدكتور محمد بدوي.

فى مستهل الندوة رحب الدكتور محمد بدوى بالحضور وبالمنصة المشاركة، مؤكدا أهمية الكتاب لكونه يناقش موضوعًا شديد الحساسية يتعلق بأعلى منصب فى الدولة، موضحا أن الإصدار لا يتناول فقط صورة الحكام فى السينما المصرية بل يمتد أيضا إلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، لافتا إلى أن المجهود المبذول فى جمع مادة الكتاب كبير، وأنه يقدم معلومات ثرية ومميزة للقارئ.

من جانبها، قالت الدكتورة منى الحديدي، إن الكتاب يمثل عملا ثقافيا تنويريا ونقديا يعكس الخلفية متعددة الجوانب للدكتورة صفاء النجار، فهى إعلامية وصحفية وأكاديمية وتتابع الأنشطة الثقافية باهتمام واضح. وأضافت أن الكتاب يعد نتاجا مركبا استطاعت خلاله المؤلفة تطوير رسالة الدكتوراه الخاصة بها لتتحول إلى إصدار جذاب للقارئ، مؤكدة أن مقدمة الكتاب وحدها تحمل قيمة كبيرة لما تتضمنه من أفكار وتسلسل منظم فى عرض الموضوعات.

وأشارت إلى أن المؤلفة تناولت فى كتابها صورة الرؤساء وبالأخص الرئيس الأمريكي، كما أن الجزء المتعلق بالسينما والسلطة يمثل قيمة بحثية مستقلة. وأكدت أن الكتاب قدم معلومات تاريخية مهمة لم تحظ بالاهتمام الكافى سابقا، كما تميز بتقديم بيانات دقيقة مع كل نموذج من النماذج المطروحة، سواء عن المخرج أو المنتج، مشيدة باعتماد المؤلفة على مصادر ودراسات بحثية موثقة.

وفى مداخلته، أكد الدكتور محمد عفيفى اهتمامه بالسينما باعتبارها مصدرا مهما لفهم التاريخ، موضحا أن هناك مجالا بحثيًا واسعًا فى الخارج يهتم بعلاقة السينما بالتاريخ وتأثيرها فى تكوين المجتمع.

محمد بدوي: كتاب جريء يناقش صورة أعلى منصب فى الدولة بطرح بحثى ثري

وأشار إلى أن اختيار صورة الرئيس فى السينما موضوع بالغ الأهمية، خاصة أن الحكام فى مصر وخارجها أدركوا مبكرًا قيمة صورتهم التى تقدمها السينما للجمهور.

وأضاف عفيفى أن الكتاب يعيد القارئ إلى عام ١٩٣٥ مع أول فيلم سينمائى تناول شخصية مرتبطة بالحكم وهو فيلم "شجرة الدر"، مشيدًا بالهوامش الواردة فى الكتاب وما تحمله من قيمة معرفية. كما أثنى على المقارنة التى عقدتها الكاتبة بين فيلمى جمال عبد الناصر والسادات، واصفًا إياها بأنها مقارنة متفردة ومميزة، مؤكدًا فى ختام حديثه أن الكتاب جريء ومهم ويطرح موضوعًا مختلفًا يستحق الاهتمام.

بدورها، وجهت الدكتورة صفاء النجار الشكر للدكتورة منى الحديدى التى أشرفت على رسالة الدكتوراه التى عالجتها وحولتها إلى كتاب، كما شكرت الدكتور محمد عفيفى الذى درست على يديه التاريخ، والإعلامى الدكتور محمد بدوى لإدارته الندوة. وأكدت النجار أنه منذ بداية الأفلام المصرية كانت هناك سياسات للحفاظ على صورة الحاكم، معتبرة أن هذا الأمر لا يظهر بنفس الدرجة فى السينما الأمريكية.

واختتمت النجار حديثها بتقديم عدد من التوصيات التى خرجت بها خلال إعداد الكتاب، من بينها ضرورة إنشاء موقع توثيقى للرؤساء فى ظل غياب أرشيف رقمى أو معلومات كافية على شبكة الإنترنت عن الأفلام السينمائية القديمة، مؤكدة أنها تعتبر هذه الأعمال إرثًا وطنيًا وقوميًا يجب الحفاظ عليه. كما طالبت بضرورة إصدار تشريع يحمى أصول هذه الأفلام حتى لا تسقط من الذاكرة المصرية، مشددة على أن هدف الكتاب الأساسى هو توثيق صورة المواطن فى السينما المصرية وليس صورة الرئيس فقط.

من "سمير" إلى "روزاليوسف".. ندوة محيى الدين اللباد تستعيد زمن الفن الجميل بمعرض الكتاب

ضمن فعاليات معرض كتاب الطفل، جاءت ندوة شخصية معرض الكتاب للطفل الفنان محى الدين اللباد التى كان عنوانها "فى جوار محيى الدين اللباد" كمساحة حميمة لاستعادة مشروع فنى استثنائي، لا يخص رساما واحدا فقط، بل يخص أجيالًا كاملة تربّت على الصورة، وتعلّمت منها كيف ترى وتفكر.

الندوة شارك فيها الفنان أحمد اللباد نجل الراحل الكبير، وشارك بها بمداخلات ثرية الفنان عمرو سليم رئيس قسم الكاريكاتير بمجلة روزاليوسف، والفنان مخلوف، ومصطفى سالم، فى حوار مفتوح عن الكاريكاتير بوصفه فنًا ورسالة وموقفًا.

استُهلت الندوة باستعراض أشهر أغلفة وأعمال محيى الدين اللباد، من "مجلة سمير" إلى " كشكول الرسام"، حيث أكد عمرو سليم، أن اللباد لم يكن مجرد فنان، بل مشروع وطنى منحاز للإنسان والمواطن، وأن فنه حتى حين وجهه للطفل– كان دائما منحازا للحق ومقاوما لطمس حق المظلوم.

وقال سليم: «نحن أمام ثلاثة أجيال، جيل عاصر اللباد الكبير، وجيل الابن، وجيل الشباب الحالي، والجامع بينهم أن اللباد علّمهم أن الكاريكاتير موقف».

وتحدث مصطفى سالم عن قصة الغلاف الكاريكاتيرى للعدد ٥٠٠٠ من مجلة روزاليوسف، موضحًا أن الفكرة وُلدت خلال جلسات الإعداد مع محمود سماحة، حيث طُرحت لوحة تصور السيدة فاطمة اليوسف وهى تتسلم العدد التاريخي، قبل أن يتم اعتمادها لاحقًا كغلاف ثان بقرار من الكاتب الصحفى أحمد الطاهرى رئيس التّحرير.

وأكد "سالم" أن الكاريكاتير كان تاريخيًا بطل أغلفة روزاليوسف، قبل أن يتراجع حضوره لسنوات طويلة، ثم يعود بقوة فى الفترة الأخيرة، فى محاولة جادة لاستعادة دوره كأداة نقد بصرى أساسية، لا مجرد عنصر تجميلي.

الفنان مخلوف استعاد علاقته الإنسانية والفنية باللباد، وحكى موقفا مؤثرا جمعهما حول الاختلاف فى الرأي، حين سأله اللباد بحسم: من حق أى إنسان يكون له وجهة نظر، مؤكدًا أن هذا الدرس ظل حاضرا فى وعيه الفني.

كما حكى عن آخر زيارة له قبل رحيل اللباد، حين وجده يعيد رسم لوحة واحدة تسع مرات، ليكتشف أن الإتقان والشك فى الحل السهل كانا جزءا أصيلا من فلسفته.

وأثار مخلوف سؤالا مهما: هل رسومات اللباد للطفل كانت موجهة للنخبة أكثر من كونها مبسطة؟

وأجاب عمرو سليم بأن اللباد كان يرسم ما يشعر به دون تصنع، مؤمنا بأن الصورة وسيط خطير وقوى التأثير، وأن الطفل يجب ألا يصاب بـ أمية بصرية، بل يتعلم كيف يرى، بينما أوضح أحمد اللباد أن والده أدرك لاحقا أن بعض القضايا خاصة الفلسطينية كان يمكن تقديمها للطفل بشكل أخف، لكن صدقه الفني، وواقعية التجربة الفلسطينية، جعلا الرسومات حادة أحيانا، دون أن تكون ضد الطفل أو وعيه.

فى سؤال حول العلاقة بين الأجيال، أكد مصطفى سالم أن رسام الكاريكاتير لا بد أن يكون صاحب مشروع، وأن الارتكاز على الرواد لا يعنى التكرار، بل فتح مسار خاص، مشددًا على أن أعمال اللباد لم تكن يومًا عفوية أو مصادفة.

وطالب عمرو سليم بضرورة إعادة فتح مساحات الجدل بالكاريكاتير داخل الصحافة، لأن المجتمعات لا تنمو إلا بالأسئلة، مؤكدًا أن أزمة رسام الكاريكاتير اليوم هى الاحتراق المهني، والخوف من ردود الأفعال، وهى أزمة عالمية، لكنها دليل على أن الكاريكاتير ما زال مؤثرًا.

عمرو سليم يتوسط المشاركين فى ندوة اللباد

عمرو سليم: اللباد مشروع وطنى علمنا أن الكاريكاتير "موقف" لا مجرد رسم

سالم: أعمال اللباد لم تكن "صدفة".. وعلى الرسام المعاصر أن يملك مشروعًا

«الكتابة عن القاهرة».. ندوة تبحث تحولات المدينة بين الذاكرة والخيال والواقع المعاصر

ضمن فعاليات محور «تجارب ثقافية» فى الدورة السابعة والخمسين لمعرض القاهرة الدولى للكتاب، استضاف الجناح الرومانى بقاعة (٣) ندوة بعنوان «الكتابة عن القاهرة من منظورات مختلفة»، بمشاركة عدد من الكتّاب الذين قدّموا رؤى متباينة للمدينة بوصفها فضاءً سرديًا مفتوحًا على التحول، والذاكرة، والخيال، والواقع الاجتماعى المتغير.

شارك فى الندوة كل من الكاتب ياسر عبد اللطيف، والكاتب محمد خير، والكاتبة هدى عمران، وأدارت النقاش الدكتورة دينا حشمت، الأستاذ المشارك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسط حضور لافت من جمهور المعرض، الذى تفاعل مع الندوة بوصفها قراءة مفتوحة فى صورة القاهرة كما انعكست فى الأدب والسينما والوعى الجمعي.

القاهرة بين السينما والذاكرة الشخصية

وفى مداخلته، توقف الكاتب ياسر عبد اللطيف عند التأثير العميق للسينما فى تشكيل وعيه بالقاهرة، مشيرًا إلى أن أعمال مخرجين مثل محمد خان وخيرى بشارة لم تكن مجرد خيال فردي، بل تعبيرًا بصريًا عن خيال جيل كامل ارتبط بأدب الستينيات، واستند إلى نصوص أدبية راسخة، مثل أعمال نجيب محفوظ وعبد الحكيم قاسم.

وأوضح عبد اللطيف أن القاهرة التى حضرت فى أفلام مثل «ضربة شمس» و«الحريف» لم تكن مجرد خلفية، بل شخصية قائمة بذاتها، خاصة فى مناطق وسط المدينة وميدان التحرير وباب اللوق، وهى أماكن ارتبطت بذاكرته الشخصية والتعليمية، ما جعل رؤيتها على الشاشة تجربة ملهمة ومشحونة بالمشاعر.

وأضاف أن اهتمام بعض المخرجين بالجغرافيا والمكان اختلف عن آخرين ركزوا على القضايا الاجتماعية، معتبرًا أن جيل الستينيات امتلك حساسية بصرية وجسدية خاصة تجاه المدينة، انعكست فى السينما والأدب معًا.

متحفة القاهرة.. رفض بلا قطيعة

وتناول ياسر عبد اللطيف فكرة «متحفة المدينة»، متوقفًا عند القاهرة الفاطمية فى أدب نجيب محفوظ، ومشيرًا إلى أن بعض مناطق القاهرة القديمة لم تحظ بالتمثيل أو «التمتحف» بالقدر نفسه الذى حظيت به مناطق مثل خان الخليلي، وأكد أنه ينظر بحذر متعاطف إلى تحولات وسط البلد وقصر النيل وشارع طلعت حرب، رافضًا فكرة التمتحف الجامدة، دون اتخاذ موقف عدائى من التحولات الجديدة، معتبرًا أن المدينة كائن حى لا يُختزل فى صورة واحدة.

القاهرة المحفوظية فى مواجهة قاهرة ما بعد السبعينيات

وقدّم الكاتب محمد خير قراءة مختلفة لعلاقة جيله بالقاهرة، موضحًا أن نجيب محفوظ ألهم أجيالًا كاملة، لكنه فى الوقت نفسه قدّم «قاهرة متحفية» بالنسبة لجيل وُلد بعد الانفجار السكانى فى السبعينيات، مشيرًا إلى أن أبناء هذا الجيل نشأوا فى أطراف المدينة، مثل عين شمس والزيتون والحلمية، وشهدوا قاهرة نصفها شعبى ونصفها عشوائي، تختلف جذريًا عن قاهرة وسط البلد الكلاسيكية.

وأوضح خير أن ارتباطه لاحقًا بوسط البلد فتح له مساحات جديدة للتأثر بكتّاب مثل خيرى شلبي، وعاطف الكاني، وعلاء الديب، معتبرًا أن الكتابة عن القاهرة لم تعد مجرد استلهام، بل اشتباكًا مع مدينة متغيرة ومعقدة.

«مرحلة النوم».. مدينة متخيلة وأسئلة المستقبل

وتوقف محمد خير عند روايته «مرحلة النوم»، التى قدّم فيها تصورًا لمدينة مستقبلية تبدو خضراء ومنظمة ظاهريًا، لكنها تخفى تناقضات عميقة، وأوضح أن بطل الرواية يخرج من السجن ليجد القاهرة وقد تغيّرت بشكل جذري، فيواجه سؤالًا وجوديًا حول مكانه فى هذه المدينة الجديدة، ولِمن تُعاد صياغة القاهرة حين تُستعاد أو «تُجمّل».

وأكد أن الرواية لا تقدم ديستوبيا مباشرة، بل تطرح تساؤلات حول الانشغال بالصورة الجمالية للمدينة، مقابل واقع بيئى واجتماعى لم يتغير جذريًا، مشيرًا إلى أن التحولات العمرانية غالبًا ما تُدار وفق مخططات مستقبلية لا يشارك فيها سكان المدينة فعليًا.

الوعى الجندرى والبيئى فى كتابة المدينة

وفى إدارتها للنقاش، فتحت الدكتورة دينا حشمت ملف الوعى الجندرى والبيئى فى الكتابة عن المدن، مؤكدة أن هذه الأسئلة لم تعد رفاهية، بل أصبحت جزءًا أصيلًا من السرد المعاصر، مشيرة إلى أن اللغة نفسها تخضع لتحولات، وأن الكتابة باتت مطالبة بمراعاة حساسية النوع الاجتماعي، والبيئة، والعلاقة بين الإنسان والمكان.

وتحدثت عن التدهور البيئى فى المدينة بوصفه انعكاسًا مباشرًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدة أن الوعى البيئى يتشكل تدريجيًا فى الأدب، تمامًا كما تشكّل الوعى الجندرى من قبل، دون افتعال أو خطاب مباشر.

السينما والأدب.. خرائط متعددة للقاهرة

واختُتمت الندوة بنقاش حول تأثير السينما على تخيّل القاهرة فى الكتابة الأدبية، حيث أشار المتحدثون إلى تجارب مخرجين مثل عاطف الطيب وداوود عبد السيد، الذين قدّموا صورًا واقعية وفلسفية للمدينة، عكست تناقضاتها وقسوتها اليومية.

وأكد المشاركون أن القاهرة لم تعد مدينة واحدة، بل مدن متعددة داخل مدينة واحدة، وأن الكتابة عنها اليوم تواجه تحديًا كبيرًا فى ظل تسارع التغيرات، وهو ما يدفع كثيرًا من الكتّاب إلى اللجوء إلى القاهرة المتخيلة أو التاريخية، هربًا من صعوبة الإمساك بلحظة المدينة الراهنة.

المشاركون فى ندوة الكتابة عن القاهرة